المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

مناخ الاستثمار في الدول العربية

2022

الدول العربية

تحسن تقييم المخاطر ومؤشرات الأداء الاقتصادي واستقرار التصنيفات السيادية

تراجع الأداء في البيئة التشريعية والتنظيمية وتباين مؤشرات عوامل الإنتاج

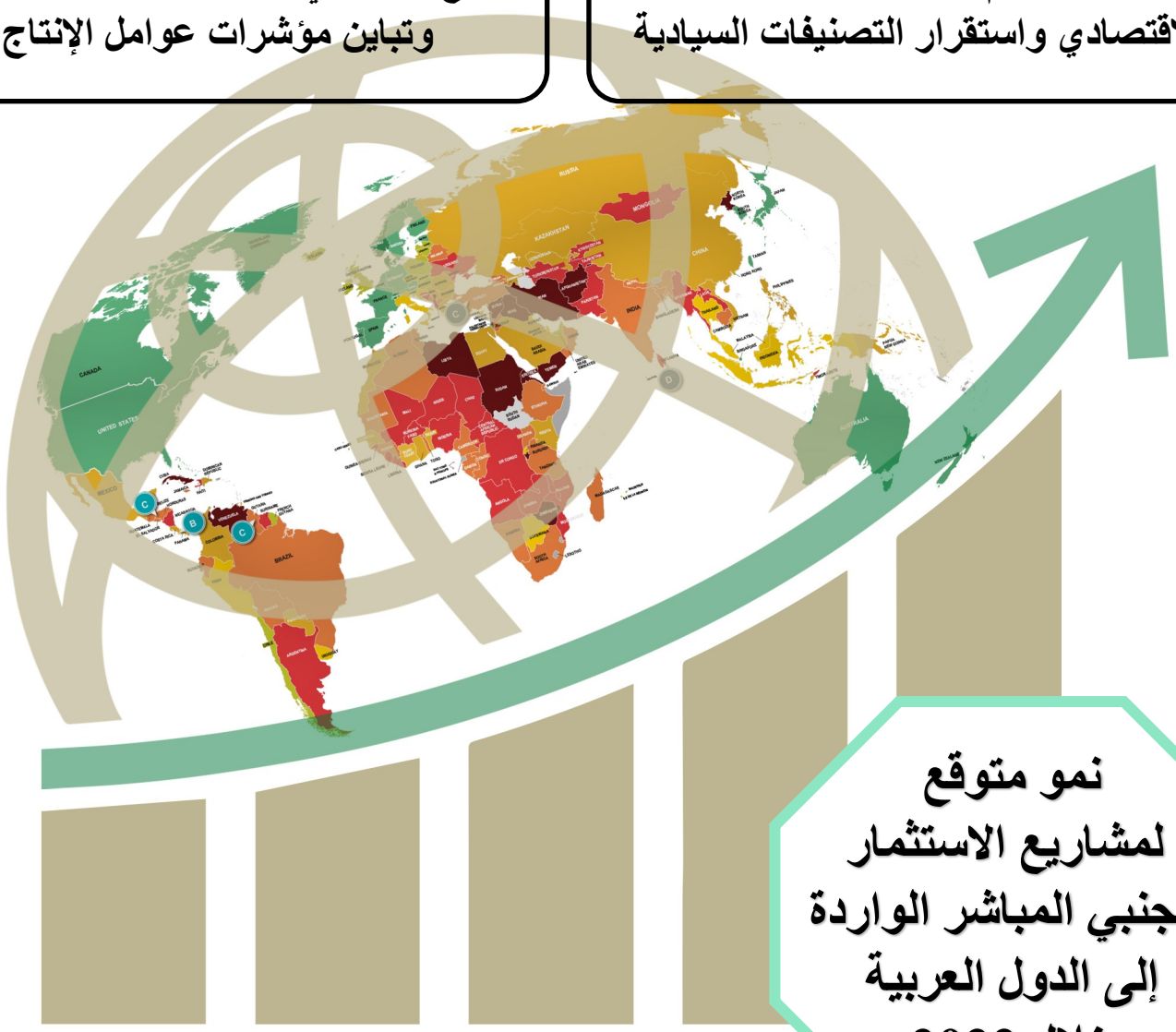

نمو متوقع لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال 2022

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

48 عاماً

من الخبرة المتراكمة
في تأمين المستثمرين
والمصدرين والمؤسسات المالية
ضد المخاطر
التجارية والسياسية

A+ S&P Global Ratings

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتاميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والارهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية .
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والاحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568 الصفاة 13096
الشويخ— تقاطع طريقي المطار
وجمال عبد الناصر
www.dhaman.org

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) منذ عام 1986، ويعد أحد أهم أدوات المؤسسة في تنفيذ الشق الثاني من أهداف تأسيسها وهو مسئوليتها تجاه المنطقة العربية عن نشر المعرفة وتنمية البحوث والدراسات والأنشطة وجهود الترويج الخاصة بمناخ الاستثمار وتنمية الصادرات وصناعة الضمان، وكذلك تحديد وترويج فرص الاستثمار في مختلف الدول العربية.

وفي هذا السياق يركز التقرير وبشكل أساسي على رصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التنظيمية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفق منهجيات تتطور عبر الزمن لمجاراة المستجدات التي تشهدها طرق وأساليب رصد البيانات والمعلومات واتاحتها، من قبل الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة.

كما يقدم رصدا سنويا للتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وذلك استنادا الى قواعد بيانات ومعلومات صادرة عن جهات موثوقة إقليميا ودوليا.

وفي هذا السياق فإن "ضمان" ترحب بالاقتباس من التقرير شريطة ذكر المصدر، كما تجدر الإشارة الى ان النتائج والتفسيرات الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

للاستفسار عن محتويات التقرير وطلب نسخة

أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول	aeldabh@dhaman.org
عزة المزين نائب رئيس وحدة البحوث والنشر	azzaelmezin@dhaman.org
أنيس وسلاتي نائب رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول	anis@dhaman.org
ايمن غازي	aymang@dhaman.org

+965-24959529

الافتتاحية

المدير العام
عبد الله أحمد الصبيح

تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) لدولها الأعضاء التقرير السنوي السابع والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022، والذي يتناول التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة خلال العام 2021، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية، والتوقعات المستقبلية وتداعيات الحرب الروسية ـ الأوكرانية والمستجدات المصاحبة لها.

بعد الأزمة التي مرت بها الدول العربية خلال عام 2020، شهد الاقتصاد العربي تعافيا ملحوظا وهو ما أثر بدوره على العديد من المؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار في الدول العربية، واتضح ذلك جليا من خلال رصد المؤسسة لنحو 100 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 20 جهة دولية خلال عام 2021 والتي جاءت نتائجها الرئيسية كما يلي:

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول: استقر وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي إتش إس، فيما عدا 5 دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام 2021. كما تحسن المتوسط العام لترتيب الدول العربية في عدد من مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية وأعمال التجارة والاستثمار في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ومنها مؤشرات فيتش وPRS وكريديندو وكوفاس وإيلير هيرميس ونيكسي ودان آند براد ستريت.

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي: تحسن متوسط أداء الدول العربية في 14 مؤشر اقتصادي كمحصلة لتراجع طفيف في 9 من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وتحسنها بشكل كبير في 5 من أهم مؤشرات التعاملات الاقتصادية مع الخارج.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية: تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات الحوكمة وبيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار في حين جاء ترتيبها أفضل من المتوسط العالمي في مؤشري اتفاقيات الاستثمار.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج: شهدت تباينا في الأداء وذلك بتحسن طفيف لوضع الدول العربية في مؤشرات الابتكار والطاقة والتنمية المستدامة، في مقابل تراجع طفيف في مؤشرات المعرفة، ونسبة عوائد الموارد الطبيعة للناتج والقدرات الإنتاجية وريادة الأعمال.

وقد كان من الطبيعي أن تشهد دول المنطقة كمحصلة لكل ما سبق ارتفاعا في حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2021، مقارنة بالعام 2020 وهو ما تؤكده الإحصاءات التالية:

- نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقا لإحصاءات الأونكتاد بمعدل 42% الى 53 مليار دولار خلال العام 2021.
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 37% الى 862 مشروعا، مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدل 1% الى 32.8 مليار دولار، مع توقعات باستمرار النمو في عام 2022، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 15% والتكلفة بمعدل 86% إلى 21 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2022.
- زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 20% الى 134 مشروعاً، والتكلفة بمعدل 55% الى 6.6 مليارات دولار لتمثل 20% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

ومع تراجع درجات الثقة واليقين في ظل الأحداث الدولية والإقليمية المتصاعدة، واصلت المؤسسة التي أنشئت في عام 1974، كهيئة عربية إقليمية مشتركة، مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم، ووفرت استنادا إلى خبرتها الطويلة الممتدة لنحو خمسة عقود خدمات الضمان للمستثمرين والمصدرين بحجم عمليات تراكمي تجاوز 23 مليار دولار حتى نهاية العام 2021.

وفي الختام يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية على تعاونها مع المؤسسة، وكذلك إلى فريق عمل البحوث وتقييم مخاطر الدول وإلى كل من ساهم في إنجاز التقرير في صورته الحالية. وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

المحتويات

تقديم	6
الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021	8
الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021	40
الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021	54
الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021	60
خلاصة وتوصيات	68

ملاحظات وإيضاحات بشأن تقرير العام 2022

- اعتمد فريق البحث في المؤسسة في رصده لتغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021 على نحو 100 من أهم التقييمات السيادية والمؤشرات المركبة والفرعية والصادرة عن أكثر من 20 منظمة دولية متخصصة مع إعطاء الأولوية للمؤشرات الأكثر شمولا للعناصر الأكثر تأثيرا على مناخ الاستثمار.
- تم إدراج مؤشرات بيئة أداء الأعمال والحوكمة (الصادرين عن مجموعة البنك الدولي) وقيود الاستثمار الأجنبي المباشر (الصادرعن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام 2020، ومؤشر القدرات الإنتاجية (الصادر عن الأونكتاد)، لعام 2018، رغم عدم حداثتهما وذلك نظراً لأهميتهما البالغة في توضيح الوضع المؤسسي والإجرائي داخل الدول الذي غالبا لا يشهد تغيرات كبيرة كل عام، وذلك لحين ظهور نتائج جديدة بالنسبة لتلك المؤشرات، مع الأخذ في الاعتبار أن البنك الدولي بصدد مراجعة المنهجية الخاصة بمؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية.
- قام فريق البحث في المؤسسة بترتيب الدول العربية من الأفضل للأسوأ في المؤشرات الدولية ومكوناتها الفرعية اعتمادا على القيم التي حصلت عليها الدول في تلك المؤشرات، وذلك لسهولة ودقة توضيح التغيرات التي طرأت على وضعية الدولة في مناخ الاستثمار والمؤشرات ذات الصلة، وبما يمكن متخذي القرار من تحديد مواطن القوة والضعف في كل مجال والآليات اللازمة لتحسين وضع الدولة فيه.
- قد يتغير ترتيب الدولة عالمياً في المؤشر حتى في حال لم تتغير القيمة الخاصة بها في المؤشر، كما قد تتغير قيمة المؤشر الخاص بالدولة دون تغير ترتيبها، ويرجع ذلك لاحتمالية تغير قيم المؤشر في الدول الأخرى أو التغير في عدد الدول المدرجة في المؤشر.
- عدد من المؤشرات الفرعية تكرر إدراجها في أكثر من مؤشر مركب، ومثال على ذلك "العبء الضريبي"، وفي نفس الوقت لوحظ اختلاف ترتيب الدول العربية في تلك المؤشرات رغم تشابه المسمى، ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات بين تلك المؤشرات أهمها المنهجية المستخدمة، والأوزان النسبية للمتغيرات، وعدد الدول المدرجة، والفترة المرجعية لجمع البيانات.
- قد يختلف عدد الدول المدرجة في المؤشرات المركبة عن المؤشرات الفرعية وذلك نظراً لمستوى توافر البيانات على مستوى المؤشرات الفرعية كما هو الحال في مؤشرات التنمية المستدامة.
- تم استخدام أسلوب التلوين المشروط لترتيب الدول وذلك لسهولة التعرف على وضع الدولة في ذلك المؤشر بما يسهل على المتلقي ومتخذ القرار تحديد مواطن القوة والضعف في المؤشرات المركبة والفرعية، وترتيب أولويات الإصلاح.
- طلبت المؤسسة من الدول الأعضاء موافاتها بأهم 10 إصلاحات قامت بها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار، ولكن نظراً لعدم استجابة عدد من الدول، فقد اضطر فريق البحث بالمؤسسة إلى تأجيل إدراج باب الإصلاحات الى تقرير العام 2023 أملا في استجابة عدد أكبر من الدول بما يمكن التقرير من رصد الإصلاحات في المنطقة بصورة أكثر شمولا وواقعية.
- تحرص المؤسسة في تقريرها على عرض صورة دقيقة وحديثة وشاملة للأداء الفعلي للدول العربية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولذا تسعى للاعتماد على 3 مصادر للبيانات وفق شروط مهنية أهمها اعتماد منهجية موحدة في إعداد البيانات وتلك المصادر هي:
  - ◊ قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي ترصد تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للدول من واقع موازين مدفوعاتها المعدة من قبل البنوك المركزية وفق تعليمات صندوق النقد الدولي، وتعد المصدر الرسمي المعتمد دوليا لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.
  - ◊ قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets التي ترصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وكذلك توسعاتها وتتميز تلك القاعدة بأنها توفر معلومات عن عدد المشاريع وتكلفتها الاستثمارية التقديرية وفرص العمل التي توفرها، والتوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع.
  - ◊ المصادر الحكومية الرسمية في الدول العربية والتي يمكن في حال اتباعها للمعايير الدولية في إعداد البيانات أن توفر بيانات أكثر شمولا ودقة وحداثة وخصوصا على صعيد التوزيع القطاعي والجغرافي.
- من الوارد ان يكون هناك اختلافات فيما بين البيانات التي تصدرها المؤسسات الدولية والبيانات التي تصدرها الجهات المحلية ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات أهمها المنهجية المستخدمة والأوزان النسبية للمتغيرات والفترة المرجعية لجمع البيانات.

تقديم

يستعرض تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022، التغيرات التي طرأت على أهم المؤشرات المؤثرة في مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة خلال العام 2021، بالارتكاز على رؤية وتقارير وتقييمات المؤسسات الدولية وبيوت المال والاستثمار والاستشارات حول العالم للأوضاع السياسية والاقتصادية والمؤسسية في دول المنطقة وبما يعزز من قدرة التقرير على وصف حالة مناخ الاستثمار بصورة أكثر دقة وموضوعية وحداثة، وذلك مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أجزائه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص في دول المنطقة والعالم بشكل عام.

ويتناول التقرير عبر أجزائه الأربعة التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام 2021، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية والمستجدات المصاحبة لها، كما يلي:

الجزء الأول : تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

يتضمن عرضا لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ وبيئة الاستثمار والأعمال في الدول العربية لعام 2021، وتم رصد تلك التغيرات استنادا الى أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بما يلي:

- تغطي تلك المؤشرات في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية، والمؤسسية والإجرائية وغيرها.
- يتم بناء تلك المؤشرات اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدولة.
- جميع المؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وتعتمد عليها الجهات الاستثمارية المهمة في العالم وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات في تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في دول العالم.
- غالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل سنوي وفي توقيتات مناسبة واستنادا الى إحصاءات حديثة يمكن الاعتماد عليها في تقييم التطور في مناخ الاستثمار في السنة موضع الدراسة.

كما تم الاعتماد في هذا الجزء على 4 مكونات رئيسية يتضمن كل منها مجموعة من المؤشرات المركبة والفرعية وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو التالي:

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

تتضمن المتغيرات التي تعكس تغيرات الوضع السياسي في المنطقة العربية بجانب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتشغيلية والتمويلية في مختلف الآجال على النحو التالي:

- مؤشرات التقييم السيادي : تقدم تقييما للجدارة الائتمانية للدول من خلال أهم خمس وكالات عالمية متخصصة في هذا الشأن.
- مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول ويتضمن 5 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية.
- مؤشر PRS المركب لتقييم مخاطر الدول وقدرتها على سداد الديون من خلال 3 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية.
- مؤشرات تقييم مخاطر الدولة في التجارة والاستثمار الصادرة عن وكالات إيلير هيرميس وكوفاس وكريديندو ونيكسي ودان آند براد ستريت.

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

تم التركيز في هذا الجزء على وضع الدول العربية في أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدولة وهي:

- مؤشرات الوضع الاقتصادي الداخلي: تتضمن معدل نمو الناتج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلي التضخم والبطالة وعدد السكان، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج.
- مؤشرات الوضع الاقتصادي الخارجي: تتضمن رصيد الحساب الجاري ونسبته للناتج، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج، وصافي الإقراض الى الناتج وإجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

يغطي هذا الجزء المؤشرات المؤسسية التي تعكس وضع الدول العربية في المؤشرات الرئيسية للبيئة التشريعية والتنظيمية بجانب مؤشراتها الفرعية، وأبرزها ما يلي :

- مؤشر الحوكمة العالمي: لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد من خلال 6 أبعاد هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال: لرصد الإجراءات التنظيمية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدولة، عبر 10 مؤشرات فرعية لرصد الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لبدء المشروع والتعامل مع تصاريح البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان بجانب حماية مستثمري الأقلية ودفع الضرائب وإنفاذ العقود والتعامل مع حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود.
- مؤشر الحريات الاقتصادية: لقياس وتقييم مدى حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال 12 مؤشرا فرعيا تعكس وضع الدولة في 4 أبعاد رئيسية هي: سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق.

- اتفاقيات الاستثمار: تتضمن العدد التراكمي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية وذات الصلة بالاستثمار حتى عام 2022، كونها مؤشرات أساسية لمعرفة مدى حرص الدولة على تشجيع وحماية الاستثمارات على أراضيها .
- مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي: يقيس القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعًا اقتصاديًا أساسياً وفرعيا من خلال 84 مؤشراً ترصد 4 قيود رئيسية للاستثمار في كل من الأسهم وآليات الموافقة والقيود على توظيف المديرين الأجانب بجانب قيود تحويل رأس المال أو ملكية الأرض.
- تم الاعتماد على نتائج عام 2020 في مؤشرات الحوكمة وبيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية لأنها من المؤشرات الأهم والأبرز لتوضيح الوضع المؤسسي والإجرائي داخل الدولة وذلك لحين ظهور نتائج جديدة لتلك المؤشرات، أخذاً في الاعتبار أن البنك الدولي بصدد مراجعة المنهجية الخاصة بمؤشر بيئة أداء الأعمال في الوقت الراهن.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

تتضمن عناصر الإنتاج أربعة مكونات رئيسية هي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم بجانب عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير وغيرها، ويتضمن هذا الجزء إلقاء الضوء على أهم المؤشرات المركبة التي توضح وضع الدول العربية في عناصر الإنتاج المختلفة على النحو التالي:

- مؤشر الموارد الطبيعية: يرصد حصة إيرادات النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات لناتج كل دولة.
- مؤشر القدرات الإنتاجية: هو مزيج متعدد الأبعاد لقياس قدرة الدولة الإنتاجية وكيفية تحسينها، من خلال رصد عناصر الإنتاج مثل رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجانب مؤشرات المؤسسات والقطاع الخاص والتغيير الهيكلي.
- مؤشر ريادة الأعمال: يرصد مجموعة مهمة ومتنوعة من عناصر الإنتاج تضم 6 مكونات رئيسية هي: الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية من خلال تتبع 18 مؤشرًا فرعياً.
- مؤشر الطاقة العالمي: يقيس قدرة الدولة على توفير الطاقة المستدامة من خلال 3 أبعاد تتمثل في أمن الطاقة والمساواة في الطاقة والاستدامة البيئية.
- مؤشر التنمية المستدامة: يقيس التقدم المحرز الذي حققته الدولة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، و يتم قياسها من خلال 231 مؤشرا فرعيا من بينها مؤشرات تتعلق بعناصر الإنتاج مثل العمل والطاقة والخدمات.
- مؤشر الابتكار العالمي: يعكس الأداء الابتكاري للدول، ويمثل مزيجاً من البيئة المؤسسية والقانونية وبيئة أداء الأعمال ورأس المال البشري والبحث والبنية الأساسية ووضع السوق بجانب المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الإبداعية.
- مؤشر المعرفة العالمي: يعكس بشكل كبير عنصري العمل والتكنولوجيا، ويتكون من 7 مؤشرات أساسية هي التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والتعليم التقني والتدريب والبحث والتطوير والابتكار وتكنولوجيا المعلومات بجانب الاقتصاد والبيئة التمكينية.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2021، وذلك استنادا إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق يتم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية المقدرة لكل مشروع وعدد الوظائف التي وفرتها تلك المشاريع.

كما يتم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشروعات خلال العام 2021.

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021

يوفر هذا الجزء معلومات أكثر تفصيلاً عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2021، والتي تعد جزءا من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواردة في الجزء الثاني.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات. وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الأجنبية والعربية في المنطقة والتي تم التطرق إليها في الجزءين الثاني والثالث.

الخلاصة والتوصيات:

تتضمن خلاصة ما ورد في أجزاء التقرير الأربعة من نتائج وتطورات وعرضاً لأبرز التوصيات التي يمكن استخلاصها من تحليل أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية المختلفة وكذلك من واقع الأداء الفعلي لتلك الدول على صعيد حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021، ويتم رصد تلك التغيرات استناداً الى ترتيب الدول العربية في أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بالشمولية حيث تغطي في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية بجانب مؤشرات عوامل الإنتاج وغيرها، ويتم بناؤها اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية، وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل دوري وقد تم تقسيم تلك المؤشرات الى 4 مجموعات رئيسية هي:

أولا :مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول.

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج.

محتويات الجزء الأول

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول	
1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي	10
1-1-2 مؤشر فيتش لمخاطر الدول	12
1-1-3 مؤشر PRS لمخاطر الدول	13
1-1-4 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	14
1-1-5 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال	16
ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي	
1-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي	18
1-2-2 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي	19
ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية	
1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي	20
1-3-2 مؤشرات بيئة أداء الأعمال	22
1-3-3 مؤشر الحرية الاقتصادية	24
1-3-4 اتفاقيات الاستثمار الثنائية	26
1-3-5 اتفاقيات ذات صلة بالاستثمار	27
1-3-6 مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر	28
رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج	
1-4-1 مؤشر الموارد الطبيعية	29
1-4-2 مؤشر القدرات الإنتاجية	30
1-4-3 مؤشر ريادة الأعمال	32
1-4-4 مؤشر الطاقة العالمي	33
1-4-5 مؤشر التنمية المستدامة	34
1-4-6 مؤشر الابتكار العالمي	36
1-4-7 مؤشر المعرفة العالمي	38

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي

شهد وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم الائتماني السيادي استقراراً خلال العام 2021، وذلك محصلة للتحسن الذي شهده الاقتصاد العربي بالإضافة لما شهدته المنطقة من تغيرات سياسية، وتحسن الوضع الوبائي وانحساره، وفيما يلي أبرز تلك التغيرات:

على صعيد الدول المشمولة بالتقييم السيادي:

- حازت 8 دول عربية فقط هي قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر ولبنان على تصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخمس الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس وآي إتش إس.
- 5 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا لم يتم تصنيفها إلا من قبل وكالة آي إتش إس فقط.
- 5 دول عربية لم تصنف سيادياً من قبل الوكالات الخمس وهي موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين.
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الخمس.

على صعيد التغيرات التي طرأت على التقييم السيادي:

- استقر وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات التصنيف الائتماني الخمس الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي إتش إس، فيما عدا 5 دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام 2021 مقارنة بالعام 2020.
- حازت كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية على تصنيف A بدرجاته المختلفة والذي يمثل تقييماً سيادياً مرتفعاً يعكس وضعا ائتمانيا أكثر أماناً خلال عامي 2020 و 2021 .
- حصلت 6 دول هي سلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر والمغرب والجزائر على تصنيف بمستوى B بدرجاته المختلفة أي ما بين تقييم سيادي ذي مخاطر ائتمانية متوسطة إلى مرتفعة من قبل غالبية الوكالات العالمية خلال عامي 2020 و 2021.
- تراوح تصنيف تونس والعراق بين B وC بدرجاتها المختلفة أي ما بين مستوى مخاطر ائتمانية مرتفعة ومخاطر ائتمانية مرتفعة جدا وفقا لوكالتي فيتش وموديز خلال عامي 2020 و2021.
- حازت كل من الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا على تصنيف وكالة آي إتش إس فقط، وتراوح تصنيفها ما بين B وC خلال عامي 2020 و 2021.
- تم تصنيف 5 دول في المستوى C بدرجاته المختلفة خلال عام 2021.

استقرار

وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الخمس مع تراجع 5 دول خلال عام 2021

4 دول

الإمارات والكويت وقطر والسعودية حافظت على تصنيف سيادي مرتفع بمستوى A بدرجاته المختلفة

Sovereign Ratings	تصنيف وكالة موديز Moody's Rating	تصنيف وكالة ستاندرد اند بورز S&P Rating	تصنيف وكالة فيتش Fitch Rating	تصنيف أي اتش اس ماركت IHS Markit Rating	تصنيف كابيتال انتليجنس CI Ratings	التصنيفات السيادية
Minimal Credit Risk	Aaa	AAA	AAA	AAA	AAA	الحد الأدنى من مخاطر الائتمان
Very Low Credit Risk	Aa1	AA+	AA+	AA+	AA+	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
	Aa2	AA	AA	AA	AA	
	Aa3	AA-	AA-	AA-	AA-	
Low Credit Risk	A1	A+	A+	A+	A+	مخاطر ائتمانية منخفضة
	A2	A	A	A	A	
	A3	A-	A-	A-	A-	
Moderate Credit Risk	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	BBB+	مخاطر ائتمانية متوسطة
	Baa2	BBB	BBB	BBB	BBB	
	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	
Substantial Credit Risk	Ba1	BB+	BB+	BB+	BB+	مخاطر ائتمانية أساسية
	Ba2	BB	BB	BB	BB	
	B3a	BB-	BB-	BB-	BB-	
High Credit Risk	B1	B+	B+	B+	B+	مخاطر ائتمانية مرتفعة
	B2	B	B	B	B	
	B3	B-	B-	B-	B-	
Very High Credit Risk	Caa1	CCC+	CCC+	CCC+	CCC+	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
	Caa2	CCC	CCC	CCC	CCC	
	Caa3	CCC-	CCC-	CCC-	CCC-	
Maybe in or Near Default	Ca	CC	CC	CC	CC	قريب من التخلف عن السداد
	C	C	C	C	C	
Default	D	D	D	D	D	متخلف عن السداد

Source: International Credit Rating Agencies

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

التقييمات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية بنهاية ديسمبر 2021

Sovereign ratings of Arab countries by the most important international agencies by the end of December 2021

Arab ranking 2021	Country	ستاندرد آند بورز Standard & Poor's		موديز Moody's	فيتش Fitch	كابيتال انتليجينس Capital Intelligence		آي اتش اس IHS		الدولة	الترتيب العربيا 2021
		التقييم السيادي/ Sovereign rating	النظرة المستقبلية/ Outlook	التقييم السيادي/ Sovereign rating	التقييم السيادي/ Sovereign rating	التقييم السيادي/ Sovereign rating	النظرة المستقبلية/ Outlook	التقييم السيادي/ Sovereign rating	النظرة المستقبلية/ Outlook		
1	UAE	—	—	Aa2	AA+	AA-	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	الإمارات	1
2	Qatar	AA-	مستقر / Stable	Aa3	AA	AA-	مستقر / Stable	A+	سلبي/Negative	قطر	2
3	Kuwait	A+	إيجابي/Positive	A1	AA+	A+	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	الكويت	3
4	Saudi Arabia	A-	مستقر / Stable	A1	A+	A+	سلبي/Negative	A+	مستقر / Stable	السعودية	4
5	Morocco	BBB-	سلبي/Negative	Ba1	BB+	—	—	BBB	سلبي/Negative	المغرب	5
6	Oman	B+	إيجابي/Positive	Ba3	BB+	BB	سلبي/Negative	BB-	سلبي/Negative	سلطنة عمان	6
7	Jordan	B+	إيجابي/Positive	B1	BB	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	الأردن	7
8	Bahrain	B+	إيجابي/Positive	B2	BB+	B+	مستقر / Stable	B+	سلبي/Negative	البحرين	8
9	Egypt	B	مستقر / Stable	B2	B+	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	مصر	9
10	Tunisia	—	—	Caa1	B+	—	—	B+	سلبي/Negative	تونس	10
11	Iraq	B-	مستقر / Stable	Caa1	B–	—	—	CC+	مستقر / Stable	العراق	11
12	Algeria	—	—	—	—	—	—	B+	سلبي/Negative	الجزائر	12
13	Lebanon	SD	—	C	CCC	SD	—	CCC	سلبي/Negative	لبنان	13
14	Libya	—	—	—	—	—	—	CCC	سلبي/Negative	ليبيا	14
15	Yemen	—	—	—	—	—	—	CC	مستقر / Stable	اليمن	15
16	Sudan	—	—	—	—	—	—	CC	سلبي/Negative	السودان	16
17	Syria	—	—	—	—	—	—	C	مستقر / Stable	سوريا	17

التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة أو الجدارة هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءا من عمليات صنع القرار على كافة المستويات. بمعنى أكثر وضوحاً يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

تقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استنادا للعديد من المؤشرات، وعادة ما يكون ذلك بناء على طلب الدولة، لأن الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا للدول وخصوصا النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش هي الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً تليها وكالتا كابيتال انتليجينس واي إتش إس، ويختلف الترقيم من وكالة لأخرى رغم أن جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والأرقام وعلامتا + و- الى جانب النظرة المستقبلية.

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

Source: International Credit Rating Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

2-1-1 مؤشر فيتش لمخاطر الدول

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2021 .. ومؤشر المخاطر التشغيلية شهد تحقيق أفضل أداء

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً طفيفاً في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2021، حيث انتقل من متوسط ترتيب 126 عام 2020 الى متوسط ترتيب 125 عام 2021، وجاء ترتيب 12 دولة عربية أقل من المتوسط العربي (أي أعلى مخاطر من المتوسط العربي)، ما بين المرتبة 134 لتونس والمرتبة 199 لليمن.
- تحسن ترتيب 10 دول عربية عالميا في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2021، في مقدمتها كل من جيبوتي والأردن وسلطنة عمان، حيث وقفزت 13 و12 و10 مراكز على التوالي، في مقابل تراجع ترتيب 10 دول أخرى، بينما استقر ترتيب العراق عند المركز 172 عالميا.
- سجلت الدول العربية أفضل أداء في مؤشر المخاطر التشغيلية، تلاه مؤشر المخاطر السياسية قصيرة المدى.
- حلت دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات (27 عالميا) والسعودية (42 عالميا) وقطر (43 عالميا) وسلطنة عمان (44 عالميا) والكويت (52 عالميا) والبحرين (66 عالميا) في مقدمة الترتيب عربيا على التوالي.
- جاء ترتيب المغرب (76 عالميا) والأردن (83 عالميا) ومصر (90 عالميا) أفضل من المتوسط العالمي للترتيب حسب المؤشر المركب للمخاطر خلال عامي 2020 و 2021.
- تواصل الظهور اللافت لمصر والأردن والعراق ضمن الدول الخمس الأفضل أداء على المستوى العربي في 3 مؤشرات فرعية خلال عامي 2020 و2021.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشرفيتش لمخاطر الدول

The global ranking of Arab countries in the Fitch Country Risk Index

Arab ranking 2021	Country	مؤشر المخاطر التشغيلية Operational risk index 2021	المخاطر الاقتصادية طويلة المدى long term economic risk 2021	المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى Short term economic risk 2021	المخاطر السياسية طويلة المدى long term political risk 2021	المخاطر السياسية قصيرة المدى Short term political risk 2021	التغير Change	الترتيب العالمي في مؤشر فيتش Global rank in Fich index 2021	الترتيب العالمي في مؤشر فيتش Global rank in Fich index 2020	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	UAE	18	67	59	34	10	3	27	30	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	41	40	31	105	53	1	42	43	السعودية	2
3	Qatar	33	78	69	67	16	7	43	50	قطر	3
4	Oman	33	115	64	55	25	10	44	54	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	62	65	47	75	35	(1)	52	51	الكويت	5
6	Bahrain	31	126	147	101	50	(1)	66	65	البحرين	6
7	Morocco	72	97	116	69	103	4	76	80	المغرب	7
8	Jordan	66	124	167	60	87	12	83	95	الأردن	8
9	Egypt	78	64	93	115	118	6	90	96	مصر	9
10	Tunisia	106	168	169	80	164	(9)	134	125	تونس	10
11	Algeria	131	121	107	125	170	4	141	145	الجزائر	11
12	Djibouti	161	150	153	131	95	13	151	164	جيبوتي	12
13	Iraq	159	130	69	180	186	0	172	172	العراق	13
14	Lebanon	105	188	171	175	182	(7)	173	166	لبنان	14
15	Mauritania	177	171	176	170	165	(8)	178	170	موريتانيا	15
16	Palestine	147	190	178	179	192	(3)	184	181	فلسطين	16
17	Libya	167	164	113	197	190	(1)	185	184	ليبيا	17
18	Syria	169	191	177	198	188	3	190	193	سوريا	18
19	Somalia	193	162	198	194	196	(3)	195	192	الصومال	19
20	Sudan	181	194	199	189	198	(2)	197	195	السودان	20
21	Yemen	197	195	194	192	200	(2)	199	197	اليمن	21
Arab average		111	133	128	128	125	1	125	126	المتوسط العربي	
Total countries		200	200	200	200	200		200	200	إجمالي عدد الدول	

يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 200 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أعلى درجة مخاطر - Low score =Higher risk) إلى 100 (الأقل مخاطر – Higher score = lower risk) ، بناءً على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة وهي: المخاطر السياسية طويلة المدى والمخاطر السياسية قصيرة المدى و المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى والمخاطر الاقتصادية طويلة المدى والمخاطر التشغيلية، ويقيس كل مؤشر فرعي ما يلي:

- مؤشر المخاطر التشغيلية Operational Risk Index، يقيس : جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات: سوق العمل والتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية والجريمة والأمن.
- مؤشر المخاطر السياسية في المدى القصير (STPRI) يعمل على تقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار وهي: عملية صنع السياسات والاستقرار الاجتماعي والأمن والتهديدات الخارجية واستمرارية العملية السياسية.
- مؤشر المخاطر السياسية في المدى الطويل (LTPRI)، يعمل على تقييم مخاطر الدولة من خلال 4 مكونات رئيسية هي خصائص الحكم وخصائص المجتمع ونطاق الدولة واستمرارية العملية السياسية.
- مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى القصير (STERI)، ويقوم بتحديد نقاط الضعف الحالية من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادي والسياسة النقدية والسياسة المالية والعوامل الخارجية بالإضافة الى أداء أسواق المال في المدى القصير.
- مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل (LTERI)، ويقوم بتحديد نقاط الضعف من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادي والسياسة النقدية والسياسة المالية والعوامل الخارجية بالإضافة الى أداء أسواق المال والخصائص الهيكلية في المدى الطويل.

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

Source: Fitch Solutions

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

3-1-1 مؤشر PRS لمخاطر الدول

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر PRS مع حلول 7 دول عربية في ترتيب أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2021

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول تحسنا خلال عام 2021، بمقدار 6 مراكز، وقفز من متوسط ترتيب 96 الى متوسط ترتيب 90، وجاء ترتيب 10 دولة عربية أقل من المتوسط العربي (أي أعلى مخاطر من المتوسط العربي) ما بين المرتبة 95 بالنسبة للعراق والمرتبة 141 بالنسبة للسودان.
- تحسن ترتيب 12 دول عربية عالمياً في مؤشر PRS لمخاطر الدول خلال عام 2021 في مقابل تراجع ترتيب 5 دول أخرى، في حين استقر ترتيب مصر في المرتبة 101 عالمياً بين عامي 2020 و2021.
- حققت الدول العربية أفضل أداء في مؤشر المخاطر المالية تلاه مؤشر المخاطر الاقتصادية.
- تصدرت دول الخليج العربي والمغرب المراكز الخمس الأولى ، حيث حلت السعودية في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر PRS لمخاطر الدول (18 عالميا) تلتها الإمارات (20 عالميا) ثم قطر (21 عالميا) ثم الكويت (52 عالميا)، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (60 عالميا)، ثم البحرين والمغرب في المرتبة السادسة عربياً (77 عالميا).
- كان من اللافت ظهور المغرب وليبيا والعراق ضمن الدول الخمس الأفضل أداء على المستوى العربي في أحد المؤشرات الفرعية (المخاطر المالية والاقتصادية).

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول

The global ranking of Arab countries in the PRS Index of Country Risk

Arab ranking 2021	Country	مؤشر المخاطر الاقتصادية Economic risk index 2021	مؤشر المخاطر المالية Financial risk index 2021	مؤشر المخاطر السياسية Political risk index 2021	Change التغير	المؤشر المركب Composite index 2021	المؤشر المركب Composite index 2020	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	Saudi Arabia	21	6	41	19	18	37	السعودية	1
2	UAE	16	57	27	6	20	26	الإمارات	2
3	Qatar	2	40	52	7	21	28	قطر	3
4	Kuwait	57	25	58	5	52	57	الكويت	4
5	Oman	74	79	47	6	60	66	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	68	96	63	11	77	88	البحرين	6
6	Morocco	80	47	77	9	77	86	المغرب	6
8	Libya	16	64	117	25	90	115	ليبيا	8
9	Iraq	49	40	119	28	95	123	العراق	9
10	Jordan	99	69	93	(1)	98	97	الأردن	10
11	Egypt	93	69	97	0	101	101	مصر	11
12	Tunisia	119	125	80	1	110	111	تونس	12
13	Algeria	122	17	123	6	111	117	الجزائر	13
14	Yemen	131	86	138	2	134	136	اليمن	14
15	Lebanon	138	127	121	(1)	135	134	لبنان	15
15	Somalia	110	104	141	(1)	135	134	الصومال	15
17	Syria	137	137	137	(1)	139	138	سوريا	17
18	Sudan	138	141	140	(1)	141	140	السودان	18
Arab average		**82**	**74**	**93**	6	**90**	**96**	**المتوسط العربي**	
Total countries		**141**	**141**	**141**		**141**	**140**	**إجمالي عدد الدول**	

تقدم مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) مؤشراً مركباً يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 142 دولة حول العالم منذ أكثر من 40 عاما، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقاً. وتعكف مجموعة PRS أيضا على تقديم تنبؤات بشأن تلك المؤشرات في كل دولة خلال فترة تتراوح بين عام واحد أو لخمسة أعوام، وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر، ويحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما يساهم تصنيف المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة 25% لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر بالدولة، وذلك على النحو التالي:

- المخاطر السياسية تتضمن تقييما للاستقرار السياسي للدول على أساس مقارن. من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.
- المخاطر المالية تتضمن تقييما للوضع المالي للدولة من خلال مجموعة من المؤشرات هي إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية لتغيره.
- المخاطر الاقتصادية تقدم تقييما لنقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS

Source: PRS Group

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-4 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (1)

وفقا لأهم الوكالات والمؤسسات العالمية المتخصصة في تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية عبر الحدود، وفي مقدمتها مجموعة كريديندو وشركة ايليرهيرميس العالمية وشركة نيكسي اليابانية وشركة دان آند براد ستريت، يمكن استنتاج ما يلي:

- استقر متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشرات السبعة عند المركز 117.
- حلت 10 دول عربية في مستوى افضل من المتوسط العربي في مؤشرات مخاطر الدول السبعة المتعلقة بالتجارة عبر الحدود خلال عام 2021، في حين حلت 12 دولة في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المراكز 124 و 176.
- سجلت الدول العربية أفضل أداء وفقا لمتوسط ترتيبها عالميا في مؤشر دان آند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود (55).
- تصدرت الكويت مقدمة الترتيب عربياً في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة (أي أنها الأقل في مخاطر التجارة عبر الحدود والأكثر قدرة على سداد الديون في التعاملات التجارية)، كما تصدرت المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في مؤشر كريديندو للمخاطر السياسية في عمليات التصدير الى الدولة في المدى القصير (من بين 241 دولة موزعة على 121 مركزاً).
- حلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً، في مؤشرات مخاطر التجارة عبر الحدود، وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشر دان آند برد ستريت، وحلت في المرتبة الثانية عالمياً وعربياً.
- جاءت السعودية في المرتبة الثالثة، عربيا وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشر دان آند براد ستريت حيث حلت في المرتبة 13 عالميا و 3 عربياً، ثم في مؤشر نيكسي (27 عالميا) والأول عربياً.
- حلت قطر في المرتبة الرابعة عربياً على مستوى متوسط الترتيب في المؤشرات السبعة، وحلت في المرتبة الأولى عالميا وعربيا في مؤشر دان آند برد ستريت، ثم في المرتبة الثانية عربيا في خمس مؤشرات أخرى.
- جاءت كل من المغرب والجزائر ومصر وسلطنة عمان والبحرين والأردن على التوالي في المراكز من الخامس إلى العاشر عربياً في متوسط الترتيب في المؤشرات السبعة.

10 دول

عربية حلت في مستوى أفضل من المتوسط العربي في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة لعام 2021

الكويت

تصدرت الدول العربية في غالبية المؤشرات العالمية لمخاطر الدول المتعلقة بالتجارة لعام 2021

مؤشر إيلير هيرميس: هو تصنيف لمخاطر الدول من خلال تقييم لعدم قدرة الشركات على السداد في المديين المتوسط والقصير. ويوفر تصنيف مخاطر الدول المقدم من قبل شركة إيلير هيرميس قياساً لمخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في 241 دولة حول العالم، ويرجع هذا الخطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من: **درجة الدولة**: يقيس التصنيف متوسط الأجل أي الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم الى 6 مستويات تتراوح من (AA اقل درجة خطورة) إلى D (أعلى درجة خطورة)، و **مستوى مخاطر الدولة** وهو تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحًا على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و 12 شهراً المقبلة وخصوصا التي يمكن أن تؤدي الى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية

مؤشر نيكسي: يعمل على تقييم المخاطر في 142 دولة حول العالم من خلال مناقشة عدد من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية ويحدد الفئة التي تنتمي إليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) الى H (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر دان آند براد: يقدم المؤشر تقييمًا مقارنًا لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من 1 (الأقل خطورة) إلى 7 (الأكثر خطوة)، ويقدم معلومات شاملة عن التغييرات في بيئة الأعمال في 104 دول حول العالم .

مؤشرات كريديندو في عمليات التصدير (تغطي 241 دولة حول العالم):

- **المخاطر السياسية في معاملات التصدير:** يقيس تصنيف المخاطر السياسية احتمالية وجود خطر ناتج عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات التجارية لمدة تمتد لعام (في المدي القصير)، ولمدة تتجاوز العام (المدى المتوسط والطويل)، وذلك على مقياس من 1 (أقل مخاطر) الى 7 (أعلى درجة مخاطر).
- **المخاطر التجارية:** يقيس مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير عوامل مخاطر الدولة التي تؤثر فقط على مخاطر التخلف عن السداد للمدينين، وبالتالي تستبعد المخاطر السياسية. ويتم تصنيف البلدان على مقياس مخاطر من 3 فئات تتراوح من A الأقل خطورة إلى C الأعلى خطورة.

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

4-1-1 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (2)

أداء دون المتوسط للدول العربية رغم استقرار متوسط ترتيبها في غالبية مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة لعام 2021

The global ranking of Arab countries in the most important indicators of country risk related to trade in 2021

Arab ranking 2021	Country	المتوسط العام للترتيب Average rank	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة (المخاطر التجارية) Commercial risk	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة مخاطرسياسية في المدى القصير Political risk short term	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة-مخاطر سياسية في المدى المتوسط والطويل Political risk M/L term	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة (تصنيف منظمة التعاون لاقتصادي والتنمية) Premium classification OECD	تصنيف دان أند براد ستريت D&B rating	مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة NEXI risk index for trade	مؤشر ايلير هيرميس Euler Hermes index	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	Kuwait	56	153	1	64	42	13	27	89	الكويت	1
2	UAE	61	153	64	64	42	2	27	75	الإمارات	2
3	Saudi Arabia	65	153	64	64	42	13	27	89	السعودية	3
4	Qatar	70	153	64	93	49	1	42	89	قطر	4
5	Morocco	75	153	64	93	49	13	42	113	المغرب	5
6	Algeria	99	153	113	93	75	64	68	125	الجزائر	6
7	Egypt	105	153	143	115	75	64	68	119	مصر	7
8	Oman	112	153	143	143	92	42	83	125	سلطنة عمان	8
9	Bahrain	112	153	143	143	92	42	83	125	البحرين	9
10	Jordan	114	153	171	143	75	64	68	125	الأردن	10
11	Tunisia	124	153	171	143	92	64	83	163	تونس	11
12	Iraq	140	153	171	143	126	99	105	183	العراق	12
13	Mauritania	150	153	143	143	126	–	–	183	موريتانيا	13
14	Djibouti	151	153	113	198	126	–	–	167	جيبوتي	14
15	Lebanon	150	153	221	198	126	64	105	183	لبنان	15
16	Libya	155	153	221	198	126	99	105	183	ليبيا	16
17	Syria	155	153	221	198	126	99	105	183	سوريا	17
18	Sudan	155	153	221	198	126	99	105	183	السودان	18
19	Yemen	155	153	221	198	126	99	105	183	اليمن	19
20	Somalia	164	153	221	198	126	–	105	183	الصومال	20
21	Palestine	175	153	221	198	126	–	–	–	فلسطين	21
22	Comoros	176	153	171	198	-	–	–	183	جزر القمر	22
Arab average		117	153	149	147	95	55	75	145	**المتوسط العربي**	
Total countries		199	241	241	241	180	104	142	241	إجمالي عدد الدول	

مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في عمليات التصدير الى الدولة: يتضمن تصنيف لعدد 241 دولة حول العالم وفق 3 مستويات من A (مستوى مخاطر منخفضة و تضمن 8 دول) ، ومستوى B (مستوى مخاطر متوسطة وتضمن 56 دولة)، ثم مستوى C (مستوى مخاطر مرتفعة وتضمن 177 دولة) خلال عام 2021 وحلت جميع الدول العربية في المستوى C.

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-5 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (1)

وفقا لتقييم كل من كوفاس لمخاطر الدولة ومخاطر مناخ الأعمال وكذلك تقييم كريديندو لمخاطر الاستثمارات المباشرة في الدول العربية خلال عام 2021، حلت 12 دولة عربية في مستوى افضل من المتوسط العربي في المؤشرات الست المتعلقة بالاستثمار المباشر في الدولة لعام 2021، في حين حلت 10 دول في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المراكز 126 و 200.

- سجلت الدول العربية أفضل أداء وفقا لمتوسط الترتيب في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدول ، ثم مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال يليه مؤشر كريديندو لمخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية في الاستثمارات المباشرة في الدولة.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار (أي الأقل في مخاطر مناخ الاستثمار والأعمال) وسجلت أفضل ترتيب لها عالميا في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة وحلت في المرتبة 25 عالميا.
- حلت الكويت في المرتبة الثانية عربياً في مؤشرات مخاطر مناخ الأعمال، وسجلت أفضل ترتيب لها عالميا في مؤشري كوفاس لمخاطر الدولة ومخاطر مناخ الأعمال حيث حلت في المرتبة 38 عالميا والثانية عربياً.
- جاءت قطر في المرتبة الثالثة عربيا وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري كوفاس لمخاطر الدولة ومخاطر مناخ الأعمال حيث حلت في المرتبة 38 عالميا والثانية عربياً.
- المغرب جاءت في المرتبة الرابعة عربياً على مستوى متوسط الترتيب في المؤشرات الستة، وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة (المرتبة 49 عالميا والثالثة عربيا).
- حازت كل من السعودية وسلطنة عمان والأردن ومصر وتونس والبحرين على المراكز من الخامس إلى العاشر عربياً على التوالي، وفقا لمتوسط الترتيب في مؤشرات المخاطر الستة المتعلقة بالاستثمار.
- كان من اللافت ظهور كل مصر والأردن وتونس والجزائر وجيبوتي ضمن المراكز الثلاثة الأولى عربيا في واحد على الأقل من المؤشرات الستة المتعلقة بمخاطر الاستثمار خلال عام 2021.

12 دولة عربية في مستوى أفضل من المتوسط العربي في المؤشرات المتعلقة بالاستثمار المباشر في الدولة لعام 2021

الإمارات تصدرت المرتبة الأولى عربياً في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار لعام 2021

مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال (يغطي 241 دولة حول العالم): تم استحداث مؤشر لتقييم لبيئة الأعمال في عمليات التصدير من خلال تقييم المخاطر الناتجة عن تقصير المدين في المقام الأول والقطاع التجاري والدولة في سداد الديون، ويتضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية والتضخم وغيرها، بالإضافة الى مؤشرات تعكس تجربة الدولة في السداد بسبب تخلف المدين عن السداد، وذلك على مقياس من A (أقل مخاطر) الى G (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر كريديندو للمخاطر في الاستثمارات المباشرة في الدولة (يغطي 241 دولة حول العالم): تأخذ مجموعة كريديندو في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي وعدم تحويل العملة وقيودها على النحو التالي:

- مخاطر العنف السياسي :يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأصول المادية . وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي. ويركز مؤشر كريديندو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.
- مخاطر مصادرة الملكية و الإجراءات الحكومية: تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب، وتقوم مجموعة كريديندو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- مخاطر عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل: تشير إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد مخاطر التحويل في مؤشر كريديندو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة وتقييم مناخ الأعمال: تقوم شركة كوفاس بتقييم متوسط مخاطر ائتمان الشركات وتعثر الأعمال في 161 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييم الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع لشركة كوفاس) وتقييمات مناخ الأعمال التي تنتجها المنظمات الدولية. يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E.

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

5-1-1 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (2)

ترتيب الدول العربية في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال في الدولة خلال العام 2021 دون جاء المتوسط العالمي بمتوسط ترتيب 125

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال عام 2021

The global ranking of Arab countries in the most important indicators of country risks related to investment and business environment risk in 2021

Arab ranking 2021	Country	المتوسط العام للترتيب Average rank	مؤشر كريديندو في الاستثمارات المباشرة Credendo in direct investments			كريديندو لمخاطر مناخ الأعمال Credendo business environment risk	كوفاس لتقييم مخاطر الدولة Coface country risk assessment	كوفاس لتقييم مناخ الأعمال Coface business climate assessment	الدولة	الترتيب العربي 2021
			مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل Currency inconverti-bility and transfer restriction	مخاطر مصادرة الملكية و الإجراءات الحكومية Expro pria-tion and gov's Action	مخاطر العنف السياسي Political violence					
1	UAE	59	64	48	122	65	25	29	الإمارات	1
2	Kuwait	70	64	92	122	65	38	38	الكويت	2
3	Qatar	76	93	62	158	65	38	38	قطر	3
4	Morocco	80	93	62	158	65	49	51	المغرب	4
5	Saudi Arabia	84	64	92	158	65	49	73	السعودية	5
6	Oman	85	143	48	122	65	78	51	سلطنة عمان	6
7	Jordan	97	143	62	158	65	78	73	الأردن	7
8	Egypt	98	115	92	191	65	49	73	مصر	8
9	Tunisia	111	143	62	158	150	78	73	تونس	9
10	Bahrain	113	143	62	158	150	116	51	البحرين	10
11	Algeria	118	93	127	158	150	78	101	الجزائر	11
12	Djibouti	121	198	127	158	65	78	101	جيبوتي	12
13	Mauritania	126	143	127	158	150	78	101	موريتانيا	13
14	Lebanon	163	198	127	213	195	116	126	لبنان	14
15	Iraq	167	143	157	213	195	150	146	العراق	15
17	Sudan	177	198	157	213	195	150	146	السودان	16
18	Comoros	180	198	-	191	150	–	–	جزر القمر	17
19	Libya	183	198	173	233	195	150	146	ليبيا	18
20	Syria	183	198	173	233	195	150	146	سوريا	19
21	Yemen	183	198	173	233	195	150	146	اليمن	20
22	Somalia	200	198	173	233	195	–	–	الصومال	21
16	Palestine	200	198	173	233	195	–	–	فلسطين	22
Arab average		**125**	**147**	**113**	**181**	**132**	**89**	**90**	**المتوسط العربي**	
Total countries		**215**	**241**	**241**	**241**	**241**	**162**	**162**	**إجمالي عدد الدول**	

Source :International country risk assessment Agencies

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

1-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي لعام 2021

- استنادا إلى 14 مؤشراً اقتصادياً ومالياً خلال العام 2021، استقر المتوسط العام لترتيب الدول العربية عالميا في تلك المؤشرات عند المركز 89 خلال عام 2021. وحلت 9 دول عربية في مستوى أفضل من المتوسط العام العربي لهذه المؤشرات.

- جاء أفضل متوسط ترتيب للدول العربية خلال عام 2021 في مؤشر صافي الإقراض والاقتراض كنسبة من الناتج، ومؤشر خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية.

- تصدرت كل من الإمارات والسعودية المرتبة الأولى عربياً بمتوسط ترتيب بلغ 46 في المؤشرات الاقتصادية الأربعة عشر، تلاهما كل من الكويت وقطر(بمتوسط ترتيب 56)، ثم ليبيا في المرتبة الخامسة عربيا (بمتوسط ترتيب 57)، تلاها العراق (بمتوسط ترتيب 66) والبحرين (بمتوسط ترتيب 81) ثم المغرب والجزائر (بمتوسط ترتيب 86).

- على صعيد الدول العربية التي حلت في مراكز متقدمة / أولى في المؤشرات الاقتصادية لعام 2021، حلت ليبيا في المرتبة الأولى عالميا وعربيا في مؤشري معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج، والثانية عالميا (الأولى عربيا) في مؤشري صافي الإقراض، ورصيد الحساب الجاري من الناتج.

متوسط

ترتيب الدول العربية في 14 مؤشراً للأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي استقر عند المركز 89 عام 2021

أفضل

متوسط ترتيب للدول العربية جاء في مؤشرات صافي الإقراض وإجمالي خدمة الدين والناتج المحلي وفق تعادل القوة الشرائية خلال 2021

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2021 (جزء1)

The global ranking of Arab countries in the most important economic indicators for the year 2021 (Part 1)

Arab ranking 2021	Country	معدل البطالة % Unemploy-ment rate%	عدد السكان بالمليون population millions	إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج Total investm-ent as % of GDP	معدل التضخم (متوسط سنوي) Inflation average consumer prices	نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية GDP per capita (PPP)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita ($)	الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية Nominal GDP (PPP)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) Nominal GDP (USD bn)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Real GDP growth (%)	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	UAE	…	91	117	10	6	26	34	34	144	الإمارات	1
1	Saudi Arabia	53	40	64	83	29	44	17	19	129	السعودية	1
3	Kuwait	1	121	84	94	35	38	67	59	166	الكويت	3
3	Qatar	…	136	…	61	4	8	62	57	161	قطر	3
5	Libya	…	104	1	104	84	110	89	102	1	ليبيا	5
6	Iraq	…	35	…	149	117	104	49	53	61	العراق	6
7	Bahrain	51	148	19	3	24	42	99	96	146	البحرين	7
8	Morocco	88	39	35	31	126	128	58	60	43	المغرب	8
8	Algeria	91	33	10	157	108	127	43	58	112	الجزائر	8
10	Djibouti	…	155	48	25	137	129	163	159	110	جيبوتي	10
11	Oman	…	122	116	36	53	50	80	69	153	سلطنة عمان	11
12	Mauritania	…	124	57	107	134	148	141	145	136	موريتانيا	12
13	Egypt	57	13	165	127	103	122	22	35	126	مصر	13
14	Palestine	105	114	55	29	140	132	136	124	60	فلسطين	14
15	Comoros	…	156	144	33	163	161	174	179	145	جزر القمر	15
16	Sudan	106	32	…	192	153	179	70	99	173	السودان	16
17	Jordan	103	86	149	30	115	116	91	91	152	الأردن	17
18	Tunisia	…	77	157	145	114	124	82	90	133	تونس	18
19	Yemen	…	47	171	190	180	181	108	112	184	اليمن	19
19	Somalia	…	71	…	130	189	191	150	151	154	الصومال	19
-	Lebanon	…	…	…	…	…	…	…	…	…	لبنان	-
-	Syria	…	…	…	…	…	…	…	…	…	سوريا	-
Arab average		73	87	87	87	101	108	87	90	124	المتوسط العربي	
Total countries		107	193	171	193	193	193	193	193	193	إجمالي عدد الدول	

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

Source :IMF and World Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

2-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي لعام 2021

ليبيا

في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في مؤشري معدل النمو وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج خلال عام 2021

الكويت

تصدرت الترتيب العالمي والعربي بأدنى معدل بطالة وحلت خامسا في مؤشري نسبة رصيد الحساب الجاري ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج

الجزائر

حلت في المرتبة الأولى عالميا وعربيا في مؤشر خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي للعام 2021

- حلت الكويت في المرتبة الأولى عالميا وعربيا في مؤشر معدل البطالة لعام 2021، كما حلت في المرتبة الخامسة عالميا في مؤشري نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج (الثانية عربيا)، ونسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج (الأولى عربيا).
- تصدرت الجزائر المرتبة الأولى عالمياً وعالميا في مؤشر إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، والعاشرة عالميا (الثانية عربيا)، في مؤشر إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج.
- جاءت البحرين في المرتبة الثالثة عالميا والأولى عربيا في مؤشر معدل التضخم.
- حلت قطر في المرتبة الرابعة عالميا والأولى عربيا في مؤشر نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية، وفي المرتبة السابعة عالميا في مؤشر صافي الإقراض كنسبة من الناتج.
- حلت جيبوتي في المرتبة الخامسة عالميا في مؤشر إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي.

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2021 (جزء2)

The global ranking of Arab countries in the most important economic indicators for the year 2021 (Part 2)

Arab ranking 2021	Country	المتوسط العام للترتيب Average rank	**إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي Total debt service as% of exports G&S primary & income	إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج Total gov's gross debt as % of GDP	رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Current account balance as % of GDP	رصيد الحساب الجاري بالمليار دولار Current account balance in USD bn	صافي الإقراض أو الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج General gov's net lending/ borrowing as % of GDP	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	UAE	46	…	36	15	15	22	الإمارات	1
1	Saudi Arabia	46	…	25	26	14	58	السعودية	1
3	Kuwait	56	…	5	5	22	33	الكويت	3
3	Qatar	56	…	95	10	20	7	قطر	3
5	Libya	57	…	n/a	2	29	2	ليبيا	5
6	Iraq	66	…	97	27	26	12	العراق	6
7	Bahrain	81	…	179	25	37	183	البحرين	7
8	Morocco	86	42	136	106	168	141	المغرب	8
8	Algeria	86	1	105	104	171	83	الجزائر	8
10	Djibouti	91	5	50	79	70	51	جيبوتي	10
11	Oman	95	…	112	121	161	61	سلطنة عمان	11
12	Mauritania	100	27	84	96	83	19	موريتانيا	12
13	Egypt	106	79	156	130	185	157	مصر	13
14	Palestine	107	…	67	172	148	112	فلسطين	14
15	Comoros	111	29	20	117	71	56	جزر القمر	15
16	Sudan	116	9	187	142	142	29	السودان	16
17	Jordan	119	76	154	162	169	167	الأردن	17
18	Tunisia	122	60	143	143	160	163	تونس	18
19	Yemen	137	…	107	131	122	109	اليمن	19
19	Somalia	137	…	…	177	123	38	الصومال	19
21	Lebanon	...	101	…	…	…	…	لبنان	
22	Syria	...	…	…	…	…	…	سوريا	
Arab average		89	43	98	90	97	75	المتوسط العربي	
Total countries		178	101	190	192	192	193	إجمالي عدد الدول	

**Data for the year 2020

** البيانات لعام 2020

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

Source :IMF and World Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (1)

Worldwide Governance Indicators

استنادا لقاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي لـ 214 دولة حول العالم (موزعة على 204 مراكز) خلال عام 2020، جاء تصنيف الدول العربية كما يلي:

استقرار

متوسط الترتيب العالمي للدول العربية عند المركز 143 في مؤشر الحوكمة العالمي خلال عامي 2019 و 2020

9 دول

عربية شهدت تحسناً في ترتيبها العالمي خلال عام 2020، في مقابل تراجع ترتيب 7 دول واستقرار 5 دول أخرى

على صعيد الترتيب العالمي في المؤشر العام :

- استقرار متوسط الترتيب العام للدول العربية عند المركز 143 بين عامي 2019 و 2020.
- حلت 9 دول عربية في ترتيب أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2020، في حين تراوح ترتيب باقي الدول ما بين فلسطين في المركز 143 وسوريا في المركز 204.
- شهدت 9 دول عربية تحسناً في ترتيبها العالمي خلال عام 2020، بصدارة كل من البحرين والجزائر (حيث تقدمتا ثلاثة مراكز)، في مقابل تراجع ترتيب 7 دول أخرى تقدمتها موريتانيا (تراجعت 8 مراكز)، في حين استقر ترتيب كل من قطر والكويت والعراق وليبيا واليمن دون تغيير.
- حلت كل من الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (55 عالميا) ثم قطر في المرتبة الثانية (66 عالميا)، تلتها سلطنة عمان (84 عالميا) ثم الكويت (92 عالميا)، تليها الأردن (96 عالميا) في مقدمة الترتيب عربيا على التوالي.
- جاء ترتيب البحرين (97 عالميا) وتونس (108 عالميا) والسعودية (111 عالميا) والمغرب (116 عالميا) أفضل من متوسط الترتيب العربي.

- **على صعيد الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:**

- حققت الدول العربية أفضل أداء في مؤشر سيادة القانون تلاه مؤشر الجودة التنظيمية ثم فاعلية الحكومة.
- شهد مؤشر المشاركة والمساءلة ادنى أداء عربي في المتوسط، حيث لم تحظ سوى دولة عربية واحدة هي تونس على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذا المؤشر.
- الإمارات تصدرت الترتيب العربي في 3 مؤشرات فرعية، بينما تصدرت قطر المقدمة عربيا في مؤشري الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب وسيادة القانون، وحلت تونس في المقدمة في مؤشر المشاركة والمساءلة.

مؤشرات الحوكمة: هي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول، وتقيس مؤشرات الحوكمة العالمية ستة أبعاد رئيسية هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، في أكثر من 200 دولة، وذلك بناءً على ما يقرب من 30 مصدراً للبيانات حول العالم يتضمن آراء وتجارب المواطنين ورجال الأعمال والخبراء في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية حول جودة مختلف جوانب الحكم. وتعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية على أربعة أنواع مختلفة من مصادر البيانات هي: استطلاعات رأي الأسر والشركات و مزودي معلومات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

- **مؤشر فعالية الحكومة :** يُعني بالتصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. ويتضمن المؤشرمتغيرات (مثل جودة البنية التحتية للطرق والرضا عن نظام النقل العام والطرق السريعة والتعليم والخدمات الصحية وغيره) ومتغيرات أخرى (مثل جودة الإدارة العامة وإدارة الميزانية وكفاءة تعبئة الإيرادات ..وغيرها)
- **مؤشر الجودة التنظيمية:** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعززه. ويتضمن المؤشر متغيرات (ضوابط الأسعار، التعريفات التمييزية الضرائب التمييزية. وغيره) ومؤشرات أخرى (السياسة التجارية والبيئة التنظيمية للأعمال وسياسة التجارة).
- **مؤشر سيادة القانون:** يعمل على تقييم ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، مثل جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، ويقاس من خلال مؤشرات مثل وجوب إنفاذ العقود، سرعة الإجراءات القضائية، المصادرة / نزع الملكية. وغيره، وأخرى مثل الثقة في القضاء والشرطة، الاستقلال القضائي.
- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب:** يقيس احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية ، بما في ذلك الإرهاب، من خلال مجموعة من المتغيرات مثل الصراع المسلح والمظاهرات العنيفة والاضطرابات الاجتماعية والتوترات الدولية والتهديد الإرهابي، والاحتجاجات وأعمال الشغب.
- **مؤشر المشاركة والمساءلة:** يجسد مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيارهم للحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر، وفق مجموعة من المتغيرات منها على سبيل المثال مؤشر الديمقراطية، والمصالح المكتسبة ومساءلة الموظفين العموميين وحقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات.
- **مؤشر السيطرة على الفساد:** يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك كل من أشكال الفساد الصغرى والكبرى، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

المصدر : البنك الدولي

Source :Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

Worldwide Governance Indicators

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (2)

9 دول عربية هي الإمارات وقطر وسلطنة عمان والكويت والأردن والبحرين وتونس والسعودية والمغرب حلت في ترتيب أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2020

وضع الدول العربية في مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2020 وفق الترتيب العالمي

The position of Arab countries in theWorldwide Governance Index and its subcomponents for 2020 according to the global ranking

Arab ranking	Country	المشاركة والمساءلة Voice and accountability	الاستقرار السياسي وغياب العنف Political stability no violence	فعالية الحكومة Gov's effectiveness	الجودة التنظيمية Regulatory quality	سيادة القانون Rule of law	مكافحة الفساد Control of corruption	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الترتيب العالمي Global ranking 2019	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	174	73	26	37	44	36	▲ 2	**55**	57	الإمارات	1
2	Qatar	179	68	46	51	37	47	▬ 0	**66**	66	قطر	2
3	Oman	173	91	88	70	60	80	▼ (1)	**84**	83	سلطنة عمان	3
4	Kuwait	146	97	114	79	77	97	▬ 0	**92**	92	الكويت	4
5	Jordan	151	137	90	84	86	85	▼ (1)	**96**	95	الأردن	5
6	Bahrain	189	159	67	57	69	98	▲ 3	**97**	100	البحرين	6
7	Tunisia	90	162	118	127	88	100	▲ 2	**108**	110	تونس	7
8	Saudi Arabia	197	165	87	81	84	78	▼ (2)	**111**	109	السعودية	8
9	Morocco	145	138	99	108	103	120	▲ 1	**116**	117	المغرب	9
10	Palestine	156	204	149	93	136	144	▲ 2	**143**	145	فلسطين	10
11	Mauritania	157	171	165	166	146	161	▼ (8)	**164**	156	موريتانيا	11
12	Egypt	192	189	142	156	126	162	▼ (5)	**165**	160	مصر	12
13	Djibouti	187	136	155	167	176	157	▲ 1	**168**	169	جيبوتي	13
14	Algeria	170	176	139	190	164	150	▲ 3	**170**	173	الجزائر	14
15	Lebanon	140	196	185	149	169	184	▼ (5)	**177**	172	لبنان	15
16	Iraq	165	210	189	191	201	190	▬ 0	**190**	190	العراق	16
17	Sudan	188	201	197	200	182	195	▲ 2	**194**	196	السودان	17
18	Libya	184	208	205	207	206	203	▬ 0	**200**	200	ليبيا	18
19	Yemen	199	211	208	201	202	205	▬ 0	**201**	201	اليمن	19
20	Somalia	202	209	207	204	208	204	▲ 1	**202**	203	الصومال	20
21	Syria	205	213	203	202	207	208	▼ (2)	**204**	202	سوريا	21
Arab average		**171**	**163**	**137**	**134**	**132**	**138**	0	**143**	143	**المتوسط العربي**	
Total countries		208	213	209	209	209	209		**214**	204	**عدد الدول**	

Source : World Bank database

المصدر : البنك الدولي

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

DOING BUSINESS

2-3-1 مؤشرات بيئة أداء الأعمال (الإصلاحات الطلوبة في الدول العربية)

متوسط

ترتيب الدول العربية البالغ 118 لازال أقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا ومطلوب إصلاحات عاجلة وشاملة في غالبية الدول

استناداً لبيانات تقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2020 الذي يرصد الأداء في 22 دولة عربية شهد وضع الدول العربية تحسناً طفيفاً في مؤشر بيئة أداء الأعمال ولكن متوسط ترتيب دول المنطقة البالغ 118 لازال أقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا. وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدول العربية الى 3 مجموعات رئيسية بحسب ترتيبها في المؤشر العام ودرجة الإصلاحات المطلوبة في المؤشرات الفرعية كما يلي:

المجموعة الأولى (9 دول) وترتيبها أفضل من المتوسط العالمي

- **تضم:** الإمارات والبحرين والمغرب والسعودية وسلطنة عمان والأردن، وقطر وتونس، والكويت على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (16 و 83 عالميا).
- **الإصلاحات المطلوبة:** رغم ترتيبها المتقدم نسبيا فإن بعض دول تلك المجموعة لازالت تحتاج إلى إصلاحات عاجلة في بعض المجالات، ومثال على ذلك السعودية في مؤشر التعامل مع حالات الإعسار، وسلطنة عمان والمغرب وقطر والكويت في مؤشر الحصول على الائتمان، والأردن في مؤشر التعامل مع تصاريح البناء وقطر في مؤشر حماية مستثمري الأقلية، وتونس في مؤشري دفع الضرائب والحصول على الائتمان، والكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود.

المجموعة الثانية (3 دول) وترتيبها أقل بقليل من المتوسط العالمي

- **تضم:** جيبوتي ومصر وفلسطين على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (112 و 117 عالميا).
- **الإصلاحات المطلوبة:** تحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات بمعدلات أكبر من المجموعة الأولى ومثال على ذلك جيبوتي في 6 مؤشرات أهمها التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وبدء النشاط التجاري، أما مصر فتحتاج إلى إصلاحات مهمة في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية، فيما يستوجب على فلسطين إصلاحات مهمة في مؤشرات بدء النشاط التجاري والتعامل مع حالات الإعسار والتعامل مع تصاريح البناء.

المجموعة الثالثة (10 دول) وترتيبها أقل بكثير من المتوسط العالمي

- **تضم:** لبنان، وموريتانيا، والجزائر، وجزر القمر والسودان والعراق وسوريا وليبيا و اليمن والصومال على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (143 و 190 عالميا).
- **الإصلاحات المطلوبة:** تحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات عميقة في جميع المؤشرات بدرجات متفاوتة فيما عدا بعض المؤشرات التي تشهد أداء جيدا في بعض الدول، ومثال على ذلك بدء النشاط التجاري وتنفيذ العقود في موريتانيا، والتعامل مع حالات الإعسار في الجزائر.
- مازالت الإمارات تحتل مقدمة الترتيب في الدول العربية (16 عالميا)، تلتها البحرين (43 عالميا) ثم المغرب (53 عالميا).
- مع استمرار الأحداث السياسية، شغل العراق المرتبة (172 عالميا) وسوريا (176 عالميا) وليبيا (186 عالميا) واليمن (187 عالميا) والصومال (190 عالميا).
- حققت اقتصادات الدول العربية أفضل أداء في مجالات تسجيل الملكية (متوسط ترتيب 92) ودفع الضرائب (متوسط ترتيب 97) والتعامل مع تصاريح البناء (متوسط ترتيب 97) خلال عام 2020.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: هو تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يرصد الإجراءات التنظيمية في 190 اقتصادًا عبر 10 مؤشرات فرعية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هي:

- **مؤشر بدء المشروع:** يتضمن عدد الإجراءات والوقت الرسمي والتكلفة الرسمية التي يجب أن تتحملها الشركة الناشئة قبل أن تتمكن من العمل بشكل قانوني .
- **التعامل مع تصاريح البناء:** يتضمن جميع الإجراءات المطلوبة للأعمال التجارية في صناعة البناء لبناء مستودع إلى جانب الوقت والتكلفة المطلوبين لذلك .
- **مؤشر توصيل الكهرباء: يتضمن** جميع الإجراءات المطلوبة للأعمال للحصول على توصيل وتزويد دائم بالكهرباء لمستودع معياري
- **مؤشر تسجيل الملكية:** يتضمن قياساً لجميع الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لنقل ملكية عقار لشركة ذات مسؤولية محدودة من شركة أخرى، بحيث يمكن للمشتري استخدام التوسع في أعماله التجارية ، كضمان في الحصول على قروض جديدة أو لبيع الممتلكات إلى شركة أخرى .
- **مؤشر الحصول على الائتمان:** يقيس الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين في المعاملات من خلال مجموعة من المؤشرات ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات على أساس سهولة الحصول على الائتمان من خلال ترتيب الدرجات الخاصة بمؤشر قوة الحقوق القانونية ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية .
- **مؤشر حماية مستثمري الأقلية:** يقيس حماية صغار المستثمرين من تضارب المصالح وحماية حقوق المساهمين في حوكمة الشركات استناداً الى لوائح الأوراق المالية وقوانين الشركات وقوانين الإجراءات المدنية وغيرها.
- **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها في عام معين، بالإضافة إلى العبء الإداري لدفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لإجراءات ما بعد التقديم.
- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يقيس الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لتصدير البضائع واستيرادها.
- **مؤشر إنفاذ العقود:** يقيس الوقت والتكلفة اللازمين لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية بجانب جودة العمليات القضائية، ومدى وجود سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم.
- **مؤشر التعامل مع حالات الإعسار:** يقيس وقت وتكلفة ونتائج إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات محلية بالإضافة إلى قوة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظيم.

المصدر : البنك الدولي

Source :Bank database

DOING BUSINESS

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

2-3-1 مؤشرات بيئة أداء الأعمال (الإصلاحات الطلوبة في الدول العربية)

الإمارات تحتل مقدمة الترتيب عربيا و (16 عالميا) تلتها البحرين (43 عالميا) ثم المغرب (53 عالميا)

ترتيب الدول العربية عالميا في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية لعام 2020

The Global ranking of Arab countries in the composite Doing Business Index and its subindicators-Year 2020

Arab ranking	Country	المؤشر العام Global ranking	بدء عمل تجاري Starting a business	التعامل مع تصاريح البناء Dealing with construc-tion permits	تنفيذ العقود Enforcing contracts	الحصول على الائتمان Getting credit	الحصول على الكهرباء Getting electricity	دفع الضرائب Paying taxes	حماية مستثمري الأقلية Protecting minority investors	تسجيل الملكية Registering Property	التعامل مع حالات الإعسار Resolving insolvency	التجارة عبر الحدود Trading across borders	الدولة	الترتيب عربيا
1	UAE	16	17	3	9	48	1	43	13	10	80	92	الإمارات	1
2	Bahrain	43	67	17	59	92	73	1	51	17	60	78	البحرين	2
3	Morocco	53	42	16	60	119	34	24	37	81	73	58	المغرب	3
4	Saudi Arabia	63	37	28	51	92	18	62	3	19	168	86	السعودية	4
5	Oman	68	31	47	69	144	35	11	88	52	97	64	سلطنة عمان	5
6	Jordan	75	120	138	110	4	70	61	105	78	112	76	الأردن	6
7	Qatar	77	108	13	115	119	50	3	157	1	123	101	قطر	7
8	Tunisia	78	19	32	88	104	64	108	61	94	69	90	تونس	8
9	Kuwait	83	82	68	74	119	67	6	51	45	115	162	الكويت	9
10	Djibouti	112	123	87	144	132	121	133	103	117	44	147	جيبوتي	10
11	Egypt	114	90	74	166	67	78	156	57	130	104	171	مصر	11
12	Palestine	117	173	148	123	25	86	112	114	91	168	54	فلسطين	12
13	Lebanon	143	151	164	131	132	127	116	114	110	151	153	لبنان	13
14	Mauritania	152	49	109	48	132	166	177	147	103	168	144	موريتانيا	14
15	Algeria	157	152	121	113	181	102	158	179	165	81	172	الجزائر	15
16	Comoros	160	158	101	179	132	136	168	162	113	168	120	جزر القمر	16
17	Sudan	171	157	124	148	176	162	164	153	95	152	185	السودان	17
18	Iraq	172	154	103	147	186	131	131	111	121	168	181	العراق	18
19	Syria	176	143	186	160	176	160	91	97	162	158	178	سوريا	19
20	Libya	186	164	186	145	186	142	130	183	187	168	129	ليبيا	20
21	Yemen	187	156	186	143	186	187	89	162	86	159	188	اليمن	21
22	Somalia	190	188	186	116	186	187	190	190	153	168	166	الصومال	22
Arab average		118	108	97	109	124	100	97	106	92	125	127	المتوسط العربي	
Total countries		190	190	186	190	186	187	190	190	187	168	188	عدد الدول	

أفضل من المتوسط العالمي | قرب المتوسط العالمي | أسوأ من المتوسط العالمي

المصدر : البنك الدولي

Source :Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة **مؤشرات** البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-3 مؤشر الحرية الاقتصادية (الحريات الاقتصادية)

- وفقا للمؤشر العالمي للحرية الاقتصادية، والذي صنف 177 دولة خلال عامي 2021 و2022، من بينها 16 دولة عربية، شهد المتوسط العام لترتيب الدول العربية تراجعا بمقدار 16 مركزا خلال عام 2022.
- سجلت جميع الدول العربية تراجعا في ترتيبها في المؤشر المركب باستثناء 3 دول هي موريتانيا وجيبوتي والسودان.
- تصدرت دول الخليج العربي والأردن والمغرب مقدمة الترتيب العربي خلال عام 2022، على الرغم من تراجع ترتيبها مقارنة بعام 2021، حيث تراجعت كل من السعودية وسلطنة عمان والبحرين والكويت بمقدار 55 و 37 و 34 و27 مركزاً على التوالي مقارنة بعام 2021.
- على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل أداء في مؤشر العبء الضريبي، وحلت 6 دول عربية في المراكز الخمسة الأولى عالميا بقيادة الإمارات الأولى عالميا وعربيا ثم البحرين (الثانية عربيا وعالميا)، ثم السعودية (الثالثة عالميا وعربيا)، ثم قطر الرابعة (عالميا وعربيا)، وجاءت كل من الكويت وسلطنة عمان في المرتبة الخامسة عالميا وعربيا ويأتي ذلك أساسا ننتيجة السياسات الضريبية المرنة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ثاني أفضل أداء للدول العربية في المؤشرات الفرعية خلال عام 2022، كان في مؤشر الحرية المالية، وتخطت 11 دولة عربية متوسط الترتيب العالمي بقيادة البحرين (الأولى عربيا والثالثة عالميا)، والمغرب (الثانية عربيا و 15 عالميا) ثم جاءت 5 دول عربية في الترتيب 37 عالميا والثالث عربيا هي الإمارات وقطر والأردن والكويت وسلطنة عمان.

تراجع

متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية بمقدار 16 مركزا خلال عام 2022

أفضل ترتيب

للدول العربية تحقق في مؤشر العبء الضريبي مع حلول 6 دول عربية في المراكز الخمسة الأولى عالميا بقيادة الإمارات

وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2022 وفق الترتيب العالمي (جزء 1)

The position of Arab countries in the Economic Freedom Index and its sub-components for 2022 according to global ranking (Part 1)

Arab ranking	Country	حرية الأعمال Business freedom	حرية العمل Labor freedom	الحرية النقدية Monetary freedom	حرية التجارة Trade freedom	حرية الاستثمار Investment freedom	الحرية المالية Financial freedom	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2022	الترتيب العالمي Global ranking 2021	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	43	26	52	54	117	37	▼ (19)	**33**	14	الإمارات	1
2	Qatar	103	127	97	16	79	37	▼ (13)	**44**	31	قطر	2
3	Bahrain	96	105	51	13	6	3	▼ (34)	**74**	40	البحرين	3
4	Jordan	99	80	22	88	43	37	▼ (18)	**87**	69	الأردن	4
5	Morocco	69	150	61	107	64	15	▼ (16)	**97**	81	المغرب	5
6	Kuwait	117	123	132	64	99	37	▼ (27)	**101**	74	الكويت	6
7	Oman	105	154	17	82	64	37	▼ (37)	**108**	71	سلطنة عمان	7
8	Saudi Arabia	54	164	73	73	132	68	▼ (55)	**118**	63	السعودية	8
9	Mauritania	161	140	57	142	117	106	▲ 9	**119**	128	موريتانيا	9
10	Djibouti	138	135	149	173	79	68	▲ 6	**120**	126	جيبوتي	10
11	Tunisia	108	94	113	118	132	133	▼ (9)	**128**	119	تونس	11
12	Egypt	123	174	139	145	64	68	▼ (22)	**152**	130	مصر	13
13	Lebanon	137	113	172	77	117	68	▼ (8)	**162**	154	لبنان	14
14	Algeria	131	130	59	155	152	133	▼ (5)	**167**	162	الجزائر	15
15	Sudan	176	155	174	170	173	160	▲ 1	**174**	175	السودان	16
Arab average		**111**	**125**	**91**	**98**	**96**	**67**	▼ (16)	**112**	96	المتوسط العربي	
Total countries		177	177	175	176	175	177		**177**	178	عدد الدول	

Source :The Heritage Foundation

المصدر : مؤسسة هريتج فاونديشن

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

3-3-1 مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤشرات أخرى)

الإمارات تصدرت الترتيب العربي في مؤشرات حرية العمل وحرية الأعمال والعبء الضريبي ونزاهة الحكومة

البحرين حلت في المرتبة الأولى عربيا في مؤشرات الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية التجارة

- أسوأ أداء للدول العربية جاء في مؤشر حرية العمل، وحصلت دولتين فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي هما الإمارات (26 عالميا والأولى عربيا)، والأردن (80 عالميا والثانية عربيا).
- تصدرت الإمارات الترتيب العربي في 4 مؤشرات هي حرية العمل وحرية الأعمال والعبء الضريبي ونزاهة الحكومة.
- حلت البحرين في المرتبة الأولى عربيا في مؤشرات الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية التجارة لكنها جاءت في مراكز متأخرة في مؤشري الصلابة المالية والفاعلية القضائية.
- تصدرت الكويت المرتبة الأولى عربيا وعالميا في مؤشر الصلابة المالية، خلال عام 2022، كما حلت تونس في المرتبة الأولى عربيا و 85 عالميا في مؤشر الفاعلية القضائية، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الأولى عربيا في مؤشري حقوق الملكية (44 عالميا)، والحرية النقدية (17 عالميا)

وضع الدول العربية في المكونات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2022 وفق الترتيب العالمي (جزء 2)

The position of Arab countries in the sub-components of the Economic Freedom Index for 2022 according to global ranking (Part 2)

Arab ranking	Country	حقوق الملكية Property rights	الفاعلية القضائية Judical effectiveness	نزاهة الحكومة Gov's integrity	العبء الضريبي Tax burden	الإنفاق الحكومي Gov's spending	الصلابة المالية Fiscal health	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	64	113	25	1	86	34	الإمارات	1
2	Qatar	50	102	45	4	92	41	قطر	2
3	Bahrain	57	140	86	2	109	168	البحرين	3
4	Jordan	82	97	64	55	82	147	الأردن	4
5	Morocco	74	124	89	149	90	126	المغرب	5
6	Kuwait	119	98	78	5	171	1	الكويت	6
7	Oman	44	142	59	5	157	161	سلطنة عمان	7
8	Saudi Arabia	105	112	62	3	124	145	السعودية	8
9	Mauritania	135	130	151	115	24	33	موريتانيا	9
10	Djibouti	145	137	147	79	52	35	جيبوتي	10
11	Tunisia	68	85	69	115	104	140	تونس	11
12	Egypt	129	149	136	44	74	165	مصر	13
13	Lebanon	144	140	153	38	68	168	لبنان	14
14	Algeria	159	131	129	152	125	131	الجزائر	15
15	Sudan	165	164	166	54	8	168	السودان	16
Arab average		**103**	**124**	**97**	**55**	**91**	**111**	المتوسط العربي	
Total countries		177	177	177	177	173	168	عدد الدول	

مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر عن مؤسسة هيرتيج فاونديشن ومجلة وال ستريت جورنال منذ عام 1995، ويعمل على قياس وتقييم 4 جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم (من خلال تتبع وتقييم 12 مؤشراً فرعياً) على النحو التالي:

- **سيادة القانون:** يتضمن مؤشرات حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية.
- **حجم الحكومة**: يتضمن مؤشرات الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي والصحة المالية.
- **الكفاءة التنظيمية:** تتضمن حرية العامل وحرية العمل والحرية النقدية
- **انفتاح السوق** : يتضمن حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية.

يصنف المؤشر المركب الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الإثنتي عشر، مع إعطاء وزن متساو لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر (إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100)، ودول ذات اقتصاد حر جزئيا (إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9)، ودول ذات اقتصاد حر معتدل (إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9)، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئيا (إذا كانت قيمة المؤشر بني 50 و 59.9)، ودول ذات اقتصاد مغلق (إذا كانت قيمة المؤشر بني 0 و 49.9).

المصدر : مؤسسة هريتج فاونديشن

Source :The Heritage Foundation

Investment Policy Hub

1-3-4 اتفاقيات الاستثمار الثنائية

الدول العربية أبرمت 901 اتفاقية استثمار ثنائية تمثل 16% من الإجمالي العالمي حتى عام 2022

8 دولة عربية تخطت متوسط الترتيب العربي وأبرمت ما يزيد على 50 اتفاقية حتى عام 2022

استنادا الى قاعدة بيانات برنامج اتفاقات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد والخاصة برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية في 234 دولة حول العالم ومن بينها 21 دولة عربية، بلغ إجمالي عدد اتفاقيات الاستثمار في الدول العربية نحو 901 اتفاقية تمثل 16% من الإجمالي العالمي حتى عام 2022، بمتوسط بلغ 43 اتفاقية للدولة.

- حل متوسط ترتيب الدول العربية في عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المرصودة من الأونكتاد عند المركز 67 أي أفضل من متوسط الترتيب العالمي، مما يعني أن الدول العربية تسعى جاهدة من خلال معاهدات الاستثمار الثنائية الى تشجيع وحماية الاستثمارات على أراضيها.
- أبرمت 9 دولة عربية عددا من الاتفاقيات الثنائية أكبر من المتوسط العربي وحلت في مرتبة أفضل من متوسط الترتيب العربي حتى عام 2022.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (5 عالميا) بعدد اتفاقيات تخطى الـ 100 اتفاقية استثمار ثنائية حتى 2022، تلتها مصر في المرتبة الثانية عربيا (7 عالميا) بعدد 100 اتفاقية، ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا (12 عالميا) بعدد 85 اتفاقية، وجاءت المغرب في المرتبة الرابعة عربيا (15 عالميا) بعدد 72 اتفاقية، ثم قطر في المرتبة الخامسة عربيا (26 عالميا) وبعدد 60 اتفاقية ثنائية.
- من اللافت ظهور كل من لبنان وسوريا وليبيا واليمن في مراكز متقدمة أفضل من متوسط الترتيب العربي وفي المراكز 34 و53 و60 و63، على التوالي، رغم ما تمر به تلك الدول من تغيرات، حيث أبرمت كل منها ما يزيد على 35 اتفاقية استثمار ثنائية حتى 2022.

وضع الدول العربية وفق عدد اتفاقيات الاستثمارالثنائية حتى 2022 (الترتيب العالمي)

Status of Arab countries by number of bilateral investment treaties until 2022 (global ranking)

Arab ranking	Country	الترتيب العالمي Global ranking	عدد الاتفاقيات الموقعة total BITs	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	5	103	الإمارات	1
2	Egypt	7	100	مصر	2
3	Kuwait	12	85	الكويت	3
4	Morocco	15	72	المغرب	4
5	Qatar	26	60	قطر	5
6	Tunisia	29	55	تونس	6
6	Jordan	29	55	الأردن	6
8	Lebanon	34	50	لبنان	8
9	Algeria	41	45	الجزائر	9
10	Syria	53	39	سوريا	10
11	Libya	60	37	ليبيا	11
12	Yemen	63	36	اليمن	12
13	Oman	69	34	سلطنة عمان	13
14	Bahrain	75	31	البحرين	14
15	Sudan	78	29	السودان	15
16	Saudi Arabia	93	24	السعودية	16
17	Mauritania	99	22	موريتانيا	17
18	Djibouti	143	8	جيبوتي	18
19	Iraq	143	8	العراق	19
20	Palestine	155	5	فلسطين	20
21	Somalia	168	3	الصومال	21
Arab average		**67**	**43**	**المتوسط العربي**	
Total countries		**234**		**عدد الدول**	

اتفاقية الاستثمار الثنائية (BIT) : هي اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية هي معاهدات استثمار ثنائية.

يقوم برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية للأونكتاد برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بناءاً على المعلومات المقدمة من الحكومات على أساس طوعي. يتم تضمين الاتفاقية الخاصة بالدولة بمجرد إبرامها رسميًا، بينما الاتفاقيات التي تجاوزت مرحلة التفاوض ولم يتم التوقيع عليها لا يتم احتسابها. كما تُستثنى الاتفاقية من إجمالي اتفاقيات الاستثمار الدولية بمجرد إنهائها.

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

Source :UNCTAD

Investment Policy Hub

1-3-5 اتفاقيات ذات صلة بالاستثمار

الدول العربية أبرمت 194 اتفاقية تتضمن أحكاما استثمارية تمثل 5.2% من الإجمالي العالمي

- قامت الأونكتاد برصد 3760 اتفاقية تتضمن أحكاما استثمارية في 234 دولة حول العالم منها 194 اتفاقية في الدول العربية بما يمثل 5.2%، وبمتوسط 9 اتفاقيات لكل دولة.
- حل متوسط ترتيب الدول العربية عالميا في الاتفاقيات التي تتضمن أحكاما استثمارية عند المركز 101.
- أبرمت 10 دول عربية عددا من الاتفاقيات أكبر من المتوسط العربي وحلت في مرتبة أفضل من متوسط الترتيب العربي حتى عام 2022.
- حلت مصر في المرتبة الأولى عربيا (59 عالميا) بعدد اتفاقيات بلغ 14 اتفاقية تتضمن أحكاما استثمارية حتى عام 2022، تلتها كل من البحرين والسعودية في المرتبة الثانية عربيا (60 عالميا) بعدد 13 اتفاقية، ثم حلت الإمارات والكويت وقطر وتونس وسلطنة عمان في المرتبة الرابعة عربيا (65 عالميا) بعدد 12 اتفاقية، ثم المغرب وليبيا في المرتبة التاسعة عربيا (81 عالميا) بعدد 10 اتفاقيات .
- لم يتجاوز عدد الاتفاقيات التي تتضمن أحكاما استثمارية في 3 دول عربية نحو 5 اتفاقيات حتى 2022، لذا حلت في مؤخرة الترتيب العربي والعالمي.

مصر حلت في المرتبة الأولى عربيا (59 عالميا) بعدد 14 اتفاقية ذات صلة بالاستثمار تلتها كل من البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر وتونس وسلطنة عمان

وضع الدول العربية في عدد الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار حتى 2022 (الترتيب العالمي)

Status of Arab countries by number of treaties with investment provisions (TIPs) until 2022 (global ranking)

Arab ranking	Country	الترتيب العالمي global ranking	عدد الاتفاقيات TOTAL TIPs	الدولة	الترتيب العربي
1	Egypt	59	14	مصر	1
2	Bahrain	60	13	البحرين	2
2	Saudi Arabia	60	13	السعودية	2
4	UAE	65	12	الإمارات	4
4	Kuwait	65	12	الكويت	4
4	Qatar	65	12	قطر	4
4	Tunisia	65	12	تونس	4
4	Oman	65	12	سلطنة عمان	4
9	Morocco	81	10	المغرب	9
9	Libya	81	10	ليبيا	9
11	Jordan	101	9	الأردن	11
12	Lebanon	117	8	لبنان	12
12	Sudan	117	8	السودان	12
12	Djibouti	117	8	جيبوتي	12
15	Algeria	130	7	الجزائر	15
15	Palestine	130	7	فلسطين	15
15	Somalia	130	7	الصومال	15
18	Mauritania	145	6	موريتانيا	18
19	Yemen	154	5	اليمن	19
19	Iraq	154	5	العراق	19
21	Syria	168	4	سوريا	21
Arab average		101	9	المتوسط العربي	
Total countries		234		عدد الدول	

الاتفاقيات التي تتضمن أحكامًا استثمارية (TIPs) هي اتفاقيات الاستثمار التي لا تعد اتفاقيات ثنائية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية منها:

- الاتفاقيات الاقتصادية الواسعة التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في اتفاقيات الاستثمار الثنائية (مثل اتفاقية التجارة الحرة مع فصل الاستثمار).
- الاتفاقيات ذات الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار (على سبيل المثال فقط تلك المتعلقة بإنشاء الاستثمارات أو التحويل الحر للأموال المتعلقة بالاستثمار).
- الاتفاقيات التي تحتوي فقط على فقرات "إطارية" مثل الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجال الاستثمار و / أو تفويض للمفاوضات المستقبلية بشأن قضايا الاستثمار.

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

Source :UNCTAD

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

Foreign Direct Investment Regulatory Restrictiveness Index

6-3-1 مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

تراجع متوسط ترتيب 9 دول عربية مدرجة في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي بمقدار مركز واحد خلال عام 2020

قطاعات التوزيع والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة والنقل البحري والتأمين تعد الأكثر تقييدا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- استنادا الى ترتيب 84 دولة حول العالم (بينها 9 دول عربية) في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تراجع متوسط ترتيب الدول العربية التسعة مركزا واحدا (من المركز 69 عام 2019 الى المركز 70 خلال عام 2020).
- جميع الدول العربية باستثناء المغرب حصلت على ترتيب أقل من متوسط الترتيب العالمي وهو ترتيب متأخر يعكس وجود قيود مرتفعة على الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا أن 3 دول عربية حلت في المراكز الخمسة الأخيرة عالميا.
- تحسن ترتيب الجزائر بمقدار 4 مراكز خلال عام 2020، في مقابل تراجع مصر ثلاثة مراكز والأردن وفلسطين مركزا واحدا، في حين استقر ترتيب المغرب ولبنان وتونس والسعودية وليبيا دون تغيير خلال العام نفسه.
- من واقع متوسط ترتيب الدول العربية في 42 مؤشراً فرعياً، تميل قيود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الظهور في الغالب في القطاعات الخدمية مثل قطاع التوزيع والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة والنقل البحري والتأمين والأسطح وخدمات الأعمال والمحاسبة والتدقيق بجانب الهندسة المعمارية والبناء، حيث تخطى متوسط الترتيب العربي المركز الـ 60 في كل من هذه القطاعات من بين 84 مركزا على المستوى العالمي.
- تصدرت المغرب المرتبة الأولى عربيا (42 عالميا) في المؤشر العام لقيود الاستثمار الأجنبي، وحلت في المرتبة الأولى عالميا في 25 مؤشراً فرعياً، مما يعني أنه لا يوجد بها قيود تنظيمية في نحو 60% من قطاعاتها.
- جاءت تونس في المرتبة الأولى عالميا في 11 مؤشراً فرعياً خلال عام 2020، مما يعني أن 26% من قطاعتها لا يوجد بها قيود تنظيمية، في حين تبلغ هذه النسبة 19 % في فلسطين (8 قطاعات بلا قيود)، و5% في لبنان بواقع قطاعين بلا قيود تنظيمية خلال عام 2020.

وضع الدول العربية في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019-2020

Ranking of Arab countries in the OECD Foreign Direct Investment Regulatory Restrictions Index, 2019-2020

Arab ranking 2020	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الترتيب العالمي Global ranking 2019	الدولة	الترتيب العربي 2020
1	Morocco	0	42	42	المغرب	1
2	Egypt	(3)	56	53	مصر	2
3	Lebanon	0	65	65	لبنان	3
4	Tunisia	0	69	69	تونس	4
5	Saudi Arabia	0	73	73	السعودية	5
6	Jordan	(1)	75	74	الأردن	6
7	Algeria	4	79	83	الجزائر	7
8	Palestine	(1)	83	82	فلسطين	8
9	Libya	0	84	84	ليبيا	9
Arab average			70	69	**المتوسط العربي**	
Total countries			84	84	إجمالي عدد الدول	

يقيس **مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر** الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 2003، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعًا اقتصاديًا أساسياً وفرعيا تشمل الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية و المواد الكيميائية، والمعادن والآلات ، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، و الفنادق والمطاعم، والإعلام ، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري، ويرصد المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية هي:

1- قيود الاستثمار في الأسهم.

2- آليات الموافقة.

3- القيود على توظيف المديرين الأجانب.

4- قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض.

وتجدر الإشارة الى أن هذا المؤشر ورغم كونه محدداً حاسماً لجاذبية البلد للمستثمرين الأجانب، الإ انه ليس مقياسًا كاملاً لمناخ الاستثمار في أي بلد بسبب وجود عوامل أخرى تؤثر في قدرة البلد على جذب الاستثمار.

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Source : OECD

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-1 مؤشر الموارد الطبيعية

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر حصة الموارد الطبيعية من الناتج يفوق متوسط الترتيب العالمي واستقر عند المركز (64) خلال عام 2020

- رغم تراجع متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر عوائد الموارد الطبيعية الى الناتج المحلي الإجمالي من المركز 63 الى المركز 64 بين عامي 2019 و2020، فإنها مازالت تتمتع بمتوسط ترتيب جيد يفوق المتوسط العالمي في هذا المؤشر مما يؤكد تمتع دول المنطقة بموارد طبيعية متنوعة يمكن استغلالها في المديين القصير والطويل.
- تخطت 12 دولة عربية متوسط الترتيب العالمي والعربي في المؤشر خلال عام 2021.
- شهدت 8 دول عربية تحسناً في ترتيبها العالمي في المؤشر خلال عام 2020، تصدرتها موريتانيا وحققت قفزة ملحوظة بمقدار 54 مركزا من المركز 88 عالميا عام 2019 الى 34 عالميا عام 2020، تلتها السودان التي تقدمت 34 مركزا، وفلسطين 7 مراكز، كما تقدمت كل من لبنان والأردن بمقدار 6 مراكز، والمغرب والعراق ثلاثة مراكز وجيبوتي مركزين.
- سجلت 10 دول عربية تراجعاً في ترتيبها العالمي في المؤشر تصدرتها مصر بتراجعها بمقدار 29 مركزا، وتراجعت البحرين بمقدار 19 مركزا وتونس 18مركزا، ثم الإمارات والجزائر بمقدار 12 مركزا.
- حافظت الكويت على المركز الرابع عالميا والثاني عربياً بين عامي 2019 و 2021، حيث ظلت عوائد مواردها الطبيعية الى ناتجها المحلي الإجمالي دون تغيير بين هذين العامين.
- حلت العراق في المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا في مؤشر عوائد الموارد الطبيعة للناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2020، تلتها الكويت في المرتبة الثانية عربيا (الرابعة عالميا)، ثم السودان في المرتبة الثالثة عربيا (السادسة عالميا)، وحلت ليبيا في المرتبة الرابعة عربيا (12 عالميا) تلتها سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (14 عالميا).

7 دول عربية شهدت تحسناً في ترتيبها العالمي بقيادة موريتانيا التي حققت قفزة ملحوظة بمقدار 54 مركزا

وضع الدول العربية في مؤشر ايرادات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي 2019-2020

Ranking of Arab countries in the index of natural resource revenues from GDP 2019-2020

Arab ranking 2020	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الترتيب العالمي Global ranking 2019	الدولة	الترتيب العربي 2020
1	Iraq	3	2	5	العراق	1
2	Kuwait	0	4	4	الكويت	2
3	Sudan	34	6	40	السودان	3
4	Libya	(10)	12	2	ليبيا	4
5	Oman	(6)	14	8	سلطنة عمان	5
6	Saudi Arabia	(8)	19	11	السعودية	6
7	Qatar	(9)	27	18	قطر	7
8	Somalia	(6)	28	22	الصومال	8
9	UAE	(12)	31	19	الإمارات	9
10	Algeria	(12)	32	20	الجزائر	10
11	Mauritania	54	34	88	موريتانيا	11
12	Bahrain	(19)	45	26	البحرين	12
13	Egypt	(29)	81	52	مصر	13
14	Tunisia	(18)	99	81	تونس	14
15	Morocco	3	132	135	المغرب	15
16	Djibouti	2	135	137	جيبوتي	16
17	Jordan	6	160	166	الأردن	17
18	Lebanon	6	174	180	لبنان	18
19	Palestine	7	179	186	فلسطين	19
20	Syria	...	...	67	سوريا	20
Arab average		(1)	64	63	المتوسط العربي	
Total countries			195	206	عدد الدول	

مؤشر مجموع عوائد الموارد الطبيعية: هو عبارة عن إيرادات / عوائد الموارد الطبيعية وتشمل الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات ، ويستند البنك الدولي في إعداد المؤشر إلى التقديرات المستخدمة من قبل خبراء البنك بناءً على المصادر والأساليب الموضحة في تقرير "الثروة المتغيرة للأمم".

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

Source : World Bank database

1-4-2 مؤشر القدرات الإنتاجية (1)

- من بين 195 دولة مدرجة في مؤشر القدرات الإنتاجية الصادر عن الأنكتاد، استقر متوسط ترتيب الدول العربية عند المركز 115 خلال عام 2018.
- تخطت 10 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2018، كما تخطت 8 دول عربية هي الإمارات وقطر والبحرين والسعودية وسلطنة عمان والكويت ولبنان وتونس متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (21 عالميا)، تلتها قطر في المرتبة الثانية عربيا (29 عالميا)، ثم البحرين في المرتبة الثالثة عربيا (39 عالميا)، وجاءت السعودية في المرتبة الرابعة عربيا (64 عالميا) ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (65 عالميا).
- على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال الطبيعي وحازت 3 دول عربية على مراكز ضمن العشر الأفضل على مستوى العالم هي الصومال (3 عالميا) وموريتانيا (7 عالميا)، والسعودية (8 عالميا)، ثم مؤشر الطاقة بقيادة قطر (الأولى عالميا).
- حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر المؤسسات في مرتبة متأخرة مقارنة بوضعها في باقي المؤشرات الفرعية، وحازت 5 دول عربية فقط هي الإمارات وقطر وسلطنة عمان والأردن والبحرين على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذا المؤشر.

حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا في 3 مؤشرات فرعية لمؤشر القدرات الإنتاجية خلال عام 2018، وهي المؤسسات والنقل والقطاع الخاص، في حين حلت كل من تونس في المرتبة الأولى عربيا في مؤشر رأس المال البشري، وقطر في مؤشر الطاقة، والبحرين في مؤشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والصومال في مؤشر رأس المال الطبيعي وسوريا في مؤشر التغيير الهيكلي.

استقر متوسط ترتيب الدول العربية عند المركز 115 في مؤشر القدرات الإنتاجية خلال عام 2018

8 دول عربية تخطت متوسط الترتيب العالمي والعربي في المؤشر من بين 195 دولة حول العالم

مؤشر القدرات الإنتاجية للأونكتاد : هو مؤشر متعدد الأبعاد يمثل أداة ديناميكية وعملية لدعم الدول النامية في فهم حالة قدرتها الإنتاجية وكيفية تحسينها، من خلال توفير صورة واضحة للقدرات الإنتاجية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق التنمية المستدامة. يغطي المؤشر 195 اقتصادًا للفترة 2000-2018.، وينقسم المؤشر العام الى 8 مكونات فرعية (تتضمن 46 مؤشرًا) ويتم حسابه من خلال حساب الدرجات التي تحصل عليها كل دولة في المكونات الثمانية بطريقة الوسط الحسابي الهندسي، وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 100 وفيما يلي المكونات الفرعية للمؤشر العام:

- **رأس المال البشري:** يجسد رأس المال البشري التعليم والمهارات والظروف الصحية للسكان، وقدرات البحث والتطوير في المجتمع من خلال كل من عدد الباحثين والإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، بالإضافة الى معدل الخصوبة (الذي يؤدي عند زيادته إلى انخفاض درجة رأس المال البشري).
- **رأس المال الطبيعي**: يقيس رأس المال الطبيعي مدى توافر الموارد الاستخراجية والزراعية، بما في ذلك الإيجارات المتولدة من استخراج الموارد الطبيعية، لتقييم الاعتماد على السلع الأساسية.
- **الطاقة:** يقيس مكون الطاقة، مدى توافر واستدامة وكفاءة مصادر الطاقة، كما يشمل الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة من النفط.
- **النقل:** يقيس النقل قدرة النظام على نقل الأشخاص أو البضائع من مكان إلى آخر، من خلال قياس قدرة شبكة الطرق وشبكة السكك الحديدية والنقل الجوي.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :(ICT)** وتعني إمكانية الوصول إلى أنظمة الاتصالات وتكاملها بين السكان .وهي تشمل مستخدمي الخطوط الثابتة والهواتف المحمولة وإمكانية الوصول إلى الإنترنت.
- **المؤسسات:** تهدف إلى قياس الاستقرار السياسي والكفاءة من خلال جودتها التنظيمية وفعاليتها ونجاحها في مكافحة الجرائم والفساد والإرهاب ، وحماية حرية المواطنين في التعبير وتكوين الجمعيات.
- **القطاع الخاص:** يتم تعريف القطاع الخاص من خلال سهولة التجارة عبر الحدود والتي تشمل الوقت والتكاليف النقدية للتصدير والاستيراد ودعم الأعمال التجارية من حيث الائتمان المحلي وسرعة تنفيذ العقود والوقت اللازم لبدء عمل تجاري.
- **التغيير الهيكلي :** يشير إلى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية. وذلك من خلال تطور الصادرات وتنوعها وكثافة رأس المال الثابت ووزن الصناعة والخدمات الى إجمالي الناتج المحلي.

تجدر الإشارة الى أن هناك علاقة طردية قوية بين درجات مؤشر القدرات الإنتاجية وحجم الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، في حين أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر تركيز صادرات البضائع (الاقتصادات ذات القدرات الإنتاجية الأعلى لديها درجات أقل في مؤشر تركيز الصادرات السلعية).

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

Source :UNCTAD

2-4-1 مؤشر القدرات الإنتاجية (2)

الإمارات في المرتبة الأولى عربيا في ثلاثة مؤشرات فرعية هي المؤسسات والنقل والقطاع الخاص، في حين حلت تونس أولا في مؤشر رأس المال البشري وقطر في مؤشر الطاقة خلال عام 2018

وضع الدول العربية في مؤشر القدرات الإنتاجية لعام 2018 (الترتيب العالمي)

Ranking of Arab countries in Productive Capacities Index for 2018 (global ranking)

Arab ranking	Country	التغيير الهيكلي Structural change	القطاع الخاص Private sector	المؤسسات Institutions	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT	النقل Transport	الطاقة Energy	رأس المال الطبيعي Natural capital	رأس المال البشري Human capital	المؤشر المركب Composite index	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	63	14	43	39	9	5	103	57	**21**	الإمارات	1
2	Qatar	95	47	51	48	10	1	105	91	**29**	قطر	2
3	Bahrain	76	43	89	37	21	6	116	60	**39**	البحرين	3
4	Saudi Arabia	130	63	103	81	103	9	8	63	**64**	السعودية	4
5	Oman	105	20	67	86	114	13	30	115	**65**	سلطنة عمان	5
6	Kuwait	129	54	101	84	96	8	29	97	**75**	الكويت	6
7	Lebanon	46	80	155	56	98	54	65	81	**79**	لبنان	7
8	Tunisia	64	52	107	107	106	82	45	46	**85**	تونس	8
9	Palestine	66	143	131	101	97	88	68	122	**108**	فلسطين	9
10	Jordan	60	45	85	85	189	68	110	77	**111**	الأردن	10
11	Morocco	91	27	109	110	177	91	46	78	**118**	المغرب	11
12	Egypt	72	72	167	120	141	66	102	108	**126**	مصر	12
13	Algeria	140	114	166	106	188	73	74	71	**134**	الجزائر	13
14	Djibouti	96	110	164	178	72	149	34	145	**135**	جيبوتي	14
15	Syria	41	124	193	133	136	93	27	173	**155**	سوريا	15
16	Libya	116	136	194	124	107	163	26	106	**163**	ليبيا	16
17	Yemen	122	152	192	155	135	122	70	170	**174**	اليمن	17
18	Mauritania	154	154	163	164	195	152	7	178	**175**	موريتانيا	18
19	Iraq	177	185	186	149	164	145	37	151	**176**	العراق	19
20	Sudan	185	177	190	161	146	151	54	162	**182**	السودان	20
21	Somalia	182	147	195	187	117	181	3	191	**192**	الصومال	21
Arab average		105	93	136	110	115	82	55	112	**115**	**المتوسط العربي**	
Total countries		195	195	195	195	195	195	195	195	195	**إجمالي عدد الدول**	

Source :UNCTAD

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

1-4-3 مؤشر ريادة الأعمال

- استناداً الى ترتيب الدول العربية العشر التي شملها مؤشر ريادة الأعمال الصادرعن مجلة 'سي إي أو وورلد الأمريكية CEOWORLD magazine ، استقر متوسط ترتيب الدول العربية عند المركز 64 خلال عام 2021.
- حازت دولتان عربيتان فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر ريادة الأعمال للعام 2021.
- حازت 4 دول عربية هي الإمارات والسعودية وقطر والمغرب على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي، فيما حصلت الدول الست الأخرى على ترتيب أقل من متوسط الترتيب العربي بين المركز 75 للأردن والمركز 96 للجزائر.
- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري التنافسية والبنية التحتية تلاها مؤشرا الانفتاح على الأعمال والنفاذ الى رأس المال.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (5 عالميا)، ثم السعودية في المرتبة الثانية عربيا (15 عالميا)، تلتها قطر في المرتبة الثالثة عربيا (58 عالميا)، ثم المغرب في المرتبة الرابعة عربيا (61 عالميا) والأردن في المرتبة الخامسة عربيا (75 عالميا).
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر ريادة الأعمال، وكان ترتيبها من بين العشرة الأفضل على مستوى العالم في 4 مؤشرات هي النفاذ الى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية بالإضافة الى مؤشري التنافسية والبنية التحتية.

متوسط

ترتيب الدول العربية استقر عند المركز 64، مع استحواذ 4 دول على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي

الإمارات

حلت في المرتبة الأولى عربيا والخامسة عالميا تلتها السعودية وقطر والمغرب والأردن على التوالي

وضع الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال ومكوناته الفرعية لعام 2021 (الترتيب العالمي)

Ranking of Arab countries in the Entrepreneurship Index and its sub-components for 2021 (global ranking)

Arab ranking	Country	الابتكار Innovation	التنافسية Competitive-ness	مهارات العمل Labour skills	البنية التحتية Infrastru-cture	النفاذ إلى رأس المال Access to capital	الانفتاح على الأعمال Openness for business	المؤشر المركب Composite index	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	25	8	25	9	3	3	**5**	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	87	30	87	30	22	21	**15**	السعودية	2
3	Qatar	80	90	80	90	65	64	**58**	قطر	3
4	Morocco	98	93	98	93	34	34	**61**	المغرب	4
5	Jordan	32	22	32	22	87	86	**75**	الأردن	5
6	Tunisia	85	96	85	96	93	93	**75**	تونس	6
7	Bahrain	33	22	33	22	80	80	**78**	البحرين	7
8	Lebanon	81	68	81	68	56	54	**87**	لبنان	8
9	Egypt	71	50	71	50	76	76	**90**	مصر	9
10	Algeria	79	70	79	70	57	57	**96**	الجزائر	10
Arab average		**67**	**55**	**67**	**55**	**57**	**57**	**64**	المتوسط العربي	
Total countries		100	100	100	100	100	100	100	إجمالي عدد الدول	

مؤشر ريادة الأعمال: هو مؤشر مركب تصدره مجلة 'سي إي أو وورلد الأمريكية CEOWORLD magazine بالشراكة مع معهد سياسة الأعمال العالمية ويرصد المؤشر أفضل 100 دولة لريادة الأعمال خلال العام والتي تستأثر معاً بنسبة 95% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويتضمن المؤشر 6 مكونات رئيسية: الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية وتتضمن تلك المكونات 18 مؤشرًا فرعياً. ويتم حساب القيمة النهائية للمؤشر العام على مقياس من 1-100. وأكدت المجلة أنه لا ينبغي النظر إلى هذا ترتيب الدول وفقا للمؤشر على أنه أهم جانب عند اختيار مكان لإنشاء عمل تجاري بل هو أحد العناصر التي يجب مراعاتها.

المصدر :مجلة سي إي أو وورلد الأمريكية

Source : CEOWORLD Magazine

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

4-4-1 مؤشر الطاقة العالمي

- وفقا لبيانات مجلس الطاقة العالمي بشأن الترتيب العالمي لعدد 129 دولة في مؤشر Trilemma Index للطاقة والتي توزعت على 101 مركز خلال عام 2021، شهد متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر تحسنا ملحوظاً بمقدار 14 مركزا بين عامي 2020 و 2021 مدعوما بتحسن ترتيب جميع الدول العربية المشمولة بالمؤشر.
- تخطت 6 دول عربية (قطر والإمارات والسعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان) متوسط الترتيب العالمي والعربي في المؤشر خلال عام 2021.
- حلت قطر في المرتبة الأولى عربيا (31 عالميا)، ثم الإمارات في المرتبة الثانية عربيا (33 عالميا)، تلتها السعودية في المرتبة الثالثة عربيا (41 عالميا، ثم البحرين في المرتبة الرابعة عربيا (42 عالميا) تلتها الكويت في المرتبة الخامسة عربيا (45 عالميا).
- على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشر المساواة في الطاقة، حيث حلت 3 دول عربية في المركز الأول عالميا في هذا المؤشر (قطر والإمارات والكويت)، تلاه مؤشر أمن الطاقة، في مقابل تدني متوسط ترتيبها في مؤشر الاستدامة البيئية خلال عام 2021.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا في مؤشر المساواة في الطاقة وأمن الطاقة ، في حين تصدرت الأردن المقدمة في مؤشر الاستدامة البيئية وحلت في المركز 56 عالميا والأول عربيا.

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي تحسن بـ 14 مركزا خلال عام 2021

أفضل أداء للدول العربية تحقق في مؤشر المساواة في الطاقة ثم أمن الطاقة، في مقابل تدني متوسط ترتيبها في الاستدامة البيئية

وضع الدول العربية في المؤشر العالمي للطاقة 2020-2021

Ranking of Arab countries in the World Energy Trilemma Index 2020-2021

Arab ranking 2021	Country	أمن الطاقة Energy security	المساواة في الطاقة Energy equity	الاستدامة البيئية Enviro-mental sustainab-ility	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2021	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الدولة	الترتيب العربي لعام 2021
1	Qatar	13	1	96	▲ 18	**31**	49	قطر	1
2	UAE	47	1	89	▲ 11	**33**	44	الإمارات	2
3	Saudi Arabia	47	7	90	▲ 14	**41**	55	السعودية	3
4	Bahrain	41	2	95	▲ 19	**42**	61	البحرين	4
5	Kuwait	57	1	94	▲ 7	**45**	52	الكويت	5
6	Oman	61	2	94	▲ 11	**48**	59	سلطنة عمان	6
7	Egypt	51	31	83	▲ 24	**54**	78	مصر	7
8	Algeria	56	43	71	▲ 13	**56**	69	الجزائر	8
9	Tunisia	57	55	62	▲ 5	**58**	63	تونس	9
10	Morocco	71	57	62	▲ 12	**61**	73	المغرب	10
11	Lebanon	95	22	71	▲ 12	**65**	77	لبنان	11
12	Jordan	85	62	56	▲ 18	**66**	84	الأردن	13
13	Iraq	81	38	87	▲ 16	**69**	85	العراق	14
14	Mauritania	71	93	84	▲ 12	**86**	98	موريتانيا	15
Arab average		**60**	**30**	**81**	▲ **14**	**54**	**68**	**المتوسط العربي**	
Total countries		129	129	129		129	128	إجمالي عدد الدول	

المؤشر العالمي للطاقة Trilemma: يصدر عن مجلس الطاقة العالمي ويعمل على ترتيب 129 دولة حول العالم وفقا لقدرتها على توفير الطاقة المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد:

- **أمن الطاقة:** يقيس قدرة الدولة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الطاقة بشكل موثوق، وتحمل الصدمات مع الحد الأدنى من انقطاع الإمدادات. كما يغطي فعالية إدارة مصادر الطاقة المحلية والخارجية، بجانب موثوقية ومرونة البنية التحتية للطاقة.
- **المساواة في الطاقة:** يقيم قدرة الدولة على توفير الطاقة وفقا للتكلفة المعتدلة أي إمكانية الوصول اليها والقدرة على تحمل تكلفتها بما في ذلك الكهرباء والغاز والوقود للاستخدام المحلي والتجاري .
- **الاستدامة البيئية** : تمثل الاستدامة البيئية لأنظمة الطاقة انتقالاً لنظام الطاقة نحو تخفيف وتجنب الضرر البيئي وتأثيرات تغير المناخ. ويركز على الإنتاجية وكفاءة التوليد والنقل والتوزيع وإزالة الكربون وجودة الهواء.

يتم تحديد الدرجة الإجمالية للدولة من خلال المتوسط المرجح لدرجات الأبعاد على مقياس من A (الأفضل) D (الأسوأ).

المصدر : المجلس العالمي للطاقة

Source :World Energy Council

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

5-4-1 مؤشر التنمية المستدامة (1)

استناداً الى الترتيب العالمي 193 دولة حول العالم (وزعت على 165 مركزاً) في المؤشر العام لأهداف التنمية المستدامة الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي **يرصد التقدم المحرز للدول في تحقيق جميع أهداف التنمية** المستدامة السبعة عشر، حلت 19 دولة عربية ما بين المركز الـ 60 عالميا للإمارات، وبين المركز الـ 162 للصومال خلال عام 2021.

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر العام للتنمية المستدامة تحسناً خلال عام 2021، وانتقل مركزا من متوسط 104 عام 2020 الى متوسط 103 عام 2021.
- مازال متوسط الترتيب العربي في المؤشر العام أقل من متوسط الترتيب العالمي خلال عامي 2020 و 2021 .
- تخطت 11 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام2021، في حين تخطت 7 دول فقط هي تونس والجزائر والمغرب والإمارات والأردن وسلطنة عمان ومصر متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- من بين 19 دولة عربية، تحسن ترتيب 10 دول عربية في المؤشر تصدرتها الأردن والتي قفز ترتيبها بمقدار 17 مركزاً، تلتها قطر (9 مراكز)، ثم العراق (8) مراكز.
- تراجع ترتيب 7 دول عربية في المؤشر في مقدمتها البحرين، حيث تراجع ترتيبها 18 مركزا، و والجزائر تراجعت بمقدار 10 مراكز، والمغرب بمقدار5 مراكز، موريتانيا (3 مراكز)، ومركز واحد لكل من الكويت وسوريا والسعودية خلال عام 2021.
- استقر الترتيب العالمي لكل من الإمارات وجيبوتي في المؤشر بين عامي 2020 و 2021.
- حلت تونس في المرتبة الأولى عربيا (60 عالميا)، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية عربيا (66 عالميا)، ثم المغرب في المرتبة الثالثة عربيا (69 عالميا)، تلتها الإمارات في المرتبة الرابعة عربيا (71 عالميا) ثم الأردن في المرتبة الخامسة عربيا (72 عالميا).
- حلت كل من سلطنة عمان ومصر في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي والعربي في المؤشر خلال عام 2021.

تحسن طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر العام للتنمية المستدامة خلال عام 2021

تحسن ترتيب 10 دول عربية في المؤشر تصدرتها الأردن وتراجع ترتيب 7 دول أخرى في مقابل استقرار ترتيب الإمارات وجيبوتي

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، من خلال خطة يجري تنفيذها حتى عام 2030، وتتضمن 231 مؤشراً تتوزع على 169 غاية و17 هدفا، وفيما يلي تلك الأهداف:

- الهدف الأول : القضاء على الفقر.
- الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع.
- الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه.
- الهدف الرابع: التعليم الجيد.
- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.
- الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.
- الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام.
- الهدف الثالث عشر: العمل المناخي.
- الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء.
- الهدف الخامس عشر: الحياة في البر.
- الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- الهدف السابع عشر: الشركات.

الترتيب العالمي في المؤشر العام: هو ترتيب يقيس الأداء العام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة يتم تصنيف الدول وفقا لدرجاتها الإجمالية. تقيس النتيجة الإجمالية التقدم الإجمالي للدولة نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يمكن تفسير النتيجة كنسبة مئوية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير الدرجة 100 إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة قد تحققت.

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Source :United Nations Development Programme

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

5-4-1 مؤشر التنمية المستدامة (2)

على صعيد ترتيب الدول العربية في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2021، يتضح ما يلي:

- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في الهدف العاشر الخاص بالحد من عدم المساواة بين البلدان، بقيادة الجزائر (14 عالميا)، والإمارات (15 عالميا).
- حققت الدول العربية ثاني أفضل أداء في الهدف الرابع عشر (الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية) بقيادة الأردن (11 عالميا)، تلاه متوسط الترتيب في الهدف الثاني عشر الإنتاج والاستهلاك المستدام والسابع طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ثم الهدف الأول القضاء على الفقر.
- حل متوسط ترتيب الدول العربية في الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين في مرتبة متأخرة (أسوأ أداء) مقارنة بوضعها في باقي الأهداف السبعة عشر، حظيت دولة واحدة فقط هي الإمارات على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي، تلاه كل من الهدف الحادي عشر المعني بمدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة والهدف الثامن المعني بتعزيز النمو الاقتصادي على التوالي.

يمكن تفسير التصنيف المتدني لبعض الدول فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة بتأخرها عن الإفصاح عن بياناتها أو عدم الإبلاغ عنها رغم إحرازها تقدما في مؤشرات التقييم الأخرى.

حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في الأهداف العاشر والرابع عشر والثاني عشر والسابع والأول على التوالي خلال عام 2021

تونس تصدرت المرتبة الأولى عربيا تلتها الجزائر ثم المغرب والإمارات والأردن على التوالي في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشرأهداف التنمية المستدامة لعامي 2020 و2021 (الترتيب العالمي)

Ranking of Arab countries in the Sustainable Development Goals Index for the years 2020 and 2021 (global ranking)

Arab ranking 2021	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2021	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الدولة	الترتيب العربي 2020
1	Tunisia	▲ 3	60	63	تونس	1
2	Algeria	▼ (10)	66	56	الجزائر	2
3	Morocco	▼ (5)	69	64	المغرب	3
4	UAE	▬ 0	71	71	الإمارات	4
5	Jordan	▲ 17	72	89	الأردن	5
6	Oman	▲ 3	73	76	سلطنة عمان	6
7	Egypt	▲ 1	82	83	مصر	7
8	Lebanon	▲ 2	93	95	لبنان	8
9	Qatar	▲ 9	94	103	قطر	9
10	Saudi Arabia	▼ (1)	98	97	السعودية	10
11	Bahrain	▼ (18)	100	82	البحرين	11
12	Iraq	▲ 8	105	113	العراق	12
13	Kuwait	▼ (1)	113	112	الكويت	13
14	Syria	▼ (1)	127	126	سوريا	14
15	Mauritania	▼ (3)	133	130	موريتانيا	15
16	Djibouti	▬ 0	138	138	جيبوتي	16
17	Yemen	▲ 6	145	151	اليمن	17
18	Sudan	▲ 2	157	159	السودان	18
19	Somalia	▲ 1	162	163	الصومال	19
Arab average		▲ 1	103	104	المتوسط العربي	
Total countries			165	166	إجمالي عدد الدول	

ضرورة العمل على متابعة الأداء وسرعة الإبلاغ عن بيانات الدولة المحدثة والدقيقة والمنتجة وفق المنهجيات والمعايير الدولية لتحسين ترتيب وأداء الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Source :United Nations Development Programme

1-4-6 مؤشر الابتكار العالمي (1)

من بين 132 دولة شملها مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً بمقدار مركز واحد من متوسط ترتيب 82 عام 2020 إلى 81 عام 2021، لكنه مازال يقل عن متوسط الترتيب العالمي.

- تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2021، في حين تخطت دولة واحدة هي الإمارات متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- من بين 13 دولة عربية، تحسن ترتيب 7 دول عربية في المؤشر هي: سلطنة عمان (8 مراكز)، والكويت (6 مراكز)، وقطر ومصر (مركزين)، والإمارات والبحرين والجزائر (مركزاً واحداً).
- تراجع ترتيب 3 دول عربية في المؤشر هي: تونس (6 مراكز)، ولبنان (5 مراكز) والمغرب (مركزين). مع استقرار ترتيب كل من السعودية والأردن واليمن في المؤشر دون تغيير مقارنة بعام 2020.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (33 عالميا)، ثم السعودية في المرتبة الثانية عربيا (66 عالميا)، ثم قطر في المرتبة الثالثة عربيا (68 عالميا)، ثم تونس في المرتبة الرابعة عربيا (71 عالميا) ثم الكويت في المرتبة الخامسة عربيا (72 عالميا).
- على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال البشري والبحث، ثم في مؤشر البنية التحتية، ثم في مؤشري مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسات.
- حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر تطوير الأعمال في مرتبة متأخرة مقارنة بوضعها في باقي المؤشرات الفرعية، وحظيت دولتان فقط هما الإمارات ولبنان بترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا في 6 مؤشرات فرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2021 من مجموع سبعة مؤشرات، وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر البنية التحتية حيث حلت في المرتبة الرابعة عشرة عالميا، تلاه مؤشري تطوير الأعمال ورأس المال البشري (22 عالميا)، وفي المقابل حلت في المرتبة 59 عالميا (الثاني عربيا) ثم في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.

7 دول

تحسن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي مقابل تراجع ترتيب 3 دول واستقرار ترتيب السعودية والأردن واليمن

متوسط

ترتيب الدول العربية شهد تحسناً بمقدار مركز واحد في المؤشر خلال عام 2021

يقدّم مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) WIPO مقاييس مفصّلة عن الأداء الابتكاري في 132 دولة تمثل 94% من سكان العالم و 97.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية. ويعتمد المؤشر الرئيسي على مؤشرين فرعيين:

- **المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار:** يتكون من خمس ركائز للاقتصاد الوطني تعزز الأنشطة الابتكارية. وهي:

1- البيئة المؤسسية وتشمل البيئة السياسية والقانونية وبيئة الأعمال.

2- رأس المال البشري والبحث وتشمل التعليم والإنفاق على البحث والتطوير.

3- البنية الأساسية وتشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4- وضع السوق وتشمل التمويل والاستثمار والتجارة.

5- بيئة الأعمال وتشمل المعرفة والابتكار.

- **المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار:** يقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التى تتضمن ركيزتين: المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الابداعية، ويتمتع مؤشر المخرجات بنفس وزن مؤشر المدخلات في حساب المؤشر العام.

وتتكون الركائز من مؤشرات فردية، بإجمالي 80 متغيراً تغطي العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية ومجالات التعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال.

المصدر : المنظمة العالمية للملكية الفكرية

Source :World Intellectual Property Organization (WIPO)

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

6-4-1 مؤشر الابتكار العالمي (2)

الدول العربية حققت أفضل ترتيب في مؤشر رأس المال البشري والبحث ثم مؤشر البنية التحتية ثم مؤشري مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسات

8 دول عربية تخطت متوسط الترتيب العربي في المؤشر في حين تخطت الإمارات فقط متوسط الترتيب العالمي في المؤشر خلال عام 2021

وضع الدول العربية وفقا للترتيب العالمي في مؤشر الابتكار العالمي 2020-2021

Ranking of Arab countries in the Global Innovation Index, 2020-2021 (global ranking)

Arab ranking 2021	Country	المؤسسات Institutions	رأس المال البشري والبحث Human capital and research	البنية التحتية Infra-structure	تطوير السوق Market sophistica-tion	تطوير الأعمال Business sophistica-tion	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا Knowledge and technology outputs	المخرجات الإبداعية Creative outputs	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2021	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الدولة	الترتيب العربي لعام 2021
1	UAE	30	22	14	26	22	59	40	▲ 1	**33**	34	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	101	32	54	39	89	69	78	▬ 0	**66**	66	السعودية	2
3	Qatar	57	75	34	83	96	79	63	▲ 2	**68**	70	قطر	3
4	Tunisia	75	35	89	98	114	55	80	▼ (6)	**71**	65	تونس	4
5	Kuwait	86	69	43	94	100	60	89	▲ 6	**72**	78	الكويت	5
6	Oman	71	45	56	84	94	107	71	▲ 8	**76**	84	سلطنة عمان	6
7	Morocco	74	82	84	91	105	67	70	▼ (2)	**77**	75	المغرب	7
8	Bahrain	49	83	38	78	90	82	106	▲ 1	**78**	79	البحرين	8
9	Jordan	63	84	102	47	85	76	88	▬ 0	**81**	81	الأردن	9
10	Lebanon	112	87	100	90	64	91	92	▼ (5)	**92**	87	لبنان	10
11	Egypt	114	93	92	96	106	70	104	▲ 2	**94**	96	مصر	11
12	Algeria	104	74	96	132	124	125	118	▲ 1	**120**	121	الجزائر	12
13	Yemen	132	127	129	125	102	126	114	▬ 0	**131**	131	اليمن	13
Arab average		**82**	**70**	**72**	**83**	**92**	**82**	**86**	▲ 1	**81**	82	**المتوسط العربي**	
Total countries		132	132	132	132	132	132	132		132	131	إجمالي عدد الدول	

المصدر : المنظمة العالمية للملكية الفكرية

Source :World Intellectual Property Organization (WIPO)

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

7-4-1 مؤشر المعرفة العالمي (1)

استناداً الى الترتيب العالمي لـ 154 دولة حول العالم في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2021، حظيت 17 دولة عربية بترتيب عالمي في المؤشر خلال عام 2021 مقارنة مع 13 دولة خلال عام 2020.

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر تراجعا بمقدار 14 مركزا من المركز 73 عام 2020 الى المركز 87 عام 2021.
- تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2021، كما تخطت 7 دول هي الإمارات وقطر والسعودية والكويت وسلطنة عمان ومصر والبحرين متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- تحسن الترتيب العالمي لـ6 دول عربية في المؤشر تصدرتها مصر، حيث تقدمت 19 مركزاً مقارنة بعام 2020، تلتها الكويت (تقدمت 17 مركزا)، ثم سلطنة عمان (تقدمت 6 مراكز)، ثم الإمارات تقدمت 4 مراكز والسعودية مركزين وقطر مركزا واحدا.
- تراجع ترتيب 7 دول عربية في المؤشر تصدرتها الأردن (بتراجع ترتيبها 24 مركزا)، والمغرب (18 مركزا) ولبنان (16 مركزا)، والبحرين (12 مركزا)، ثم موريتانيا والجزائر وتونس بـ 11 و8 ومركزا واحدا على التوالي.
- حلت خمس دول خليجية ومصر في مقدمة ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021، حيث تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربيا (11 عالميا)، ثم قطر في المرتبة الثانية عربيا (38 عالميا)، تلتها السعودية في المرتبة الثالثة عربيا (40 عالميا) ، ثم الكويت في المرتبة الرابعة عربيا (47 عالميا) وجاءت سلطنة عمان ومصر في المرتبة الخامسة عربيا (52 عالميا).
- على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تلاه مؤشر التعليم ما قبل الجامعي ثم مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني.
- حل ترتيب الدول العربية في مؤشر البيئة التمكينية في مرتبة متأخرة مقارنة بوضعها في باقي المؤشرات الفرعية، وحظت ثلاث دول فقط هي الإمارات وقطر والكويت بترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2021، وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر الاقتصاد حيث حلت في المرتبة الثانية عالميا وفي مؤشر التعليم ما قبل الجامعي (المرتبة السادسة عالميا)، ثم في مؤشري التعليم التقني والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التوالي.
- من اللافت ظهور كل من السودان والعراق وفلسطين والمغرب في ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2021.

7 دول عربية هي الإمارات وقطر والسعودية والكويت وسلطنة عمان ومصر والبحرين تخطت متوسط الترتيب العالمي في المؤشر

متوسط

ترتيب الدول تراجع بمقدار 14 مركزا من المركز 73 عام 2020 الى المركز 87 عام 2021

الإمارات

حلت في المرتبة الأولى عربيا في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر الاقتصاد

يصدر مؤشر المعرفة العالمي سنويا منذ عام 2017 وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وذلك بهدف التأكيد على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأدوات قياسها. ويتكون المؤشر من 7 عناصر أساسية هي:

- التعليم ما قبل الجامعي
- التعليم التقني والتدريب المهني
- التعليم العالي
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- البحث والتطوير والابتكار
- الاقتصاد
- البيئة التمكينية

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

Source: UNDP & Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation

7-4-1 مؤشر المعرفة العالمي (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2021

The global ranking of Arab countries in the Global Knowledge Index and its sub-components for the year 2021

Arab ranking 2021	Country	التعليم ما قبل الجامعي Pre-university education	التعليم التقني والتدريب المهني Technical and vocational	التعليم العالي Higher education	البحث والتطوير والابتكار Research, development and innovation	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and communications technology	الاقتصاد Economy	البيئة التمكينية Enabling environment	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2021	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	UAE	6	8	16	28	14	2	27	▲ 4	**11**	13	الإمارات	1
2	Qatar	14	70	20	41	51	20	55	▲ 1	**38**	39	قطر	2
3	Saudi Arabia	52	9	41	46	35	47	83	▲ 2	**40**	42	السعودية	3
4	Kuwait	66	12	94	116	21	35	75	▲ 17	**47**	64	الكويت	4
5	Oman	40	15	110	82	49	64	100	▲ 6	**52**	57	سلطنة عمان	5
5	Egypt	72	68	35	57	57	56	88	▲ 19	**52**	72	مصر	5
7	Bahrain	68	76	76	94	30	43	90	▼ (12)	**55**	42	البحرين	7
8	Tunisia	60	90	99	100	72	91	77	▼ (1)	**83**	82	تونس	8
9	Lebanon	116	89	31	49	98	91	139	▼ (16)	**92**	76	لبنان	9
10	Morocco	99	79	142	109	73	97	84	▼ (18)	**101**	83	المغرب	10
11	Jordan	105	112	124	95	92	76	98	▼ (24)	**103**	78	الأردن	11
12	Palestine	75	94	117	93	124	103	124	....	**106**	....	فلسطين	12
13	Algeria	78	108	110	145	106	136	117	▼ (8)	**111**	103	الجزائر	13
14	Iraq	124	135	66	154	132	149	146	....	**137**	....	العراق	14
15	Sudan	134	150	149	70	151	136	151	....	**145**	....	السودان	15
16	Mauritania	141	140	154	140	133	139	144	▼ (11)	**147**	136	موريتانيا	16
17	Yemen	143	154	132	79	142	148	154	....	**150**	....	اليمن	17
Arab average		**82**	**83**	**89**	**88**	**81**	**85**	**103**	▼ (14)	87	73	**المتوسط العربي**	
Total countries		154	154	154	154	154	154	154		154	138	إجمالي عدد الدول	

Source: UNDP & Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2021، وذلك استناداً للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العـــالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق يتم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر4 مؤشرات رئيسية: أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة، وعدد المشاريع المنفذة، والتكلفة الاستثمارية المقدرة لكل مشروع، وعدد الوظائف الجديدة التي استحدثتها تلك المشاريع.

كما سيتم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشاريع خلال العام 2021.

محتويات الجزء الثاني

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2021	42
تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2021	43
أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2021	44
أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لعام 2021	45
أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2021	46
أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2021	47
أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2021	48
أهم المدن العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2021	50
أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع في الدول العربية لعام 2021	51
اهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021	53

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2021

ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 37% الى 862 مشروعا بتكلفة 32.8 مليار دولار عام 2021

- شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية اتجاها عاما للتذبذب خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2021، وارتفع عدد المشاريع من 415 مشروعاً عام 2003 الى 862 مشروعا عام 2021، وشهد العام 2008 الذروة من حيث كل من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، بعدد 1171 مشروعا، وبتكلفة تخطت 168 مليار دولار، وعدد وظائف اقترب من 265 ألف وظيفة.

- على صعيد العام 2021، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا تزامناً مع التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة عودة النشاط الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدمية في العديد من الدول بعد فترات الإغلاق لاحتواء جائحة كوفيد 19 خلال عام 2020، مما ساعد على تحسن جميع المؤشرات على النحو التالي:

- ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في الدول العربية بمعدل 37% الى 862 مشروعا عام 2021، لتمثل 6.4% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.

- ارتفعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 1% الى 32.8 مليار دولار(تمثل نحو 5.2% من تكلفة المشاريع الجديدة في العالم)، في حين تراجع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بنسبة 27% ليصل الى 38 مليون دولار عام 2021 مقارنة مع 52 مليون دولار عام 2020.

- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2021 أكثر من 75 ألف وظيفة (تمثل 4.5% من الإجمالي العالمي)، بمتوسط 87 وظيفة للمشروع، وبتراجع 5% مقارنة بنحو 92 وظيفة عام 2020.

التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2003-2021
Evolution of FDI projects into Arab countries from 2003 to 2021

السنة Year	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)
2003	415	356	46017.8	110.9	65622	158
2004	361	301	56660.7	157.0	58006	160
2005	543	453	75769.5	139.5	107939	198
2006	738	579	112328.9	152.2	163289	221
2007	641	555	50530.4	78.8	105147	164
2008	1171	890	168047.8	143.5	264607	225
2009	967	760	106321.5	109.9	138617	143
2010	885	710	58498.1	66.1	115628	130
2011	957	764	56799.0	59.4	99827	104
2012	902	689	44486.1	49.3	91072	100
2013	786	628	51366.2	65.4	71578	91
2014	745	600	58782.0	78.9	90541	121
2015	699	569	41932.0	60.0	80160	114
2016	668	561	89594.2	134.1	97068	145
2017	696	589	69584.4	100.0	78172	112
2018	773	646	80969.0	104.7	120918	156
2019	1005	768	55408.6	55.1	107712	107
2020	629	542	32563.6	51.8	58247	92
2021	**862**	**707**	**32788.7**	**38.0**	**75495**	**87**
الإجمالي Total	14443	8,653	1288449	89	1989645	137

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2003-2021
Evolution of the Greenfield FDI projects into Arab countries 2003-2021

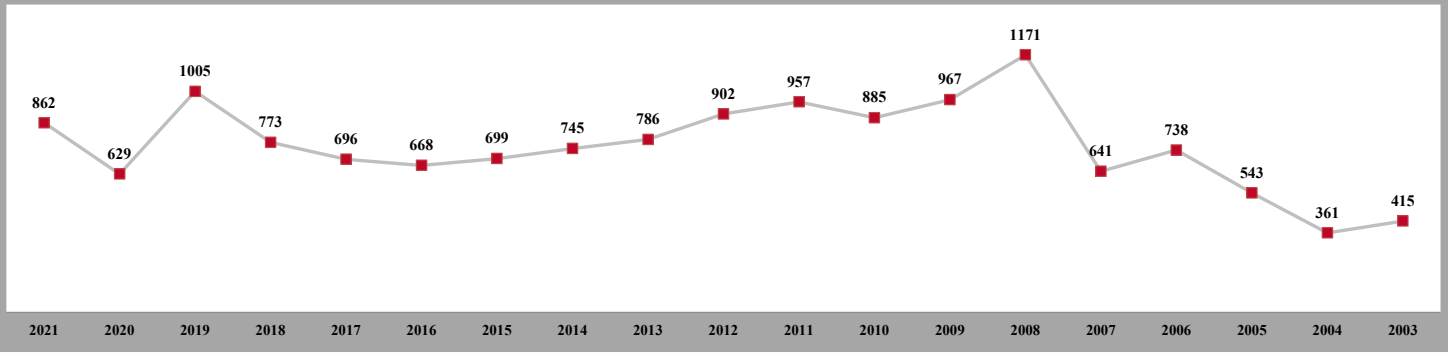

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2021

شهر مارس شهد ذروة عدد المشاريع وتكلفتها الاستثمارية وسبتمبر الأعلى في عدد الوظائف الجديدة خلال عام 2021

- شهد شهر مارس الذروة في كل من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتكلفتها الاستثمارية، بعدد 111 مشروعا تمثل نحو 13% من الاجمالي، بتكلفة استثمارية 7.9 مليارات دولار وفرت ما يزيد على 10 آلاف وظيفة.
- شهد شهر سبتمبر ذروة عدد الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بعدد وظائف تجاوز 13 ألف وظيفة تمثل 18% من الإجمالي خلال عام 2021.
- سجلت التكلفة الاستثمارية ادني مستوى لها خلال شهر أبريل وبلغت نحو 461 مليون دولار عبر 50 مشروعا وفرت نحو 3.75 آلاف فرصة عمل.
- سجلت التكلفة الاستثمارية أعلى متوسط لها خلال شهر مارس، حيث تجاوزت 71 مليون دولار للمشروع، مقارنة مع 9.2 ملايين دولار هي الأدنى للمشروع خلال شهر إبريل 2021.
- شهد شهر سبتمبر أعلى متوسط لفرص العمل التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، وبلغت 137 وظيفة للمشروع، مقارنة مع 43 وظيفة للمشروع خلال شهر يوليو وهو أدنى متوسط لعدد الوظائف للمشروع الواحد خلال عام 2021.

التكلفة الاستثمارية شهدت ادني مستوى لها خلال العام 2021 في شهر أبريل وبلغت نحو 461 مليون دولار عبر 50 مشروعا

عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية	الوظائف الجديدة
%37	%1	%30

التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2021
Monthly evolution of FDI projects into Arab countries during 2021

Month	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات companies	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	الشهر
January	61	59	1534.4	25.2	4022	65	يناير
February	45	45	1249.2	27.8	5466	121	فبراير
March	111	84	7913.0	71.3	10716	96	مارس
April	50	48	461.3	9.2	3750	75	أبريل
May	74	69	1840.3	24.9	4972	67	مايو
June	100	83	5834.8	58.3	11279	112	يونيو
July	73	69	1113.8	15.3	3197	43	يوليو
August	69	64	3039.3	44	4851	70	أغسطس
September	101	75	5462.1	54.1	13839	137	سبتمبر
October	74	69	2259.9	30.5	4040	54	أكتوبر
November	77	70	1292.2	16.8	6274	81	نوفمبر
December	80	67	946.2	11.8	4143	51	ديسمبر
Total	862	707	32788.7	38.0	75495	87	المجموع

التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2021
Monthly evolution of FDI projects into Arab countries during 2021

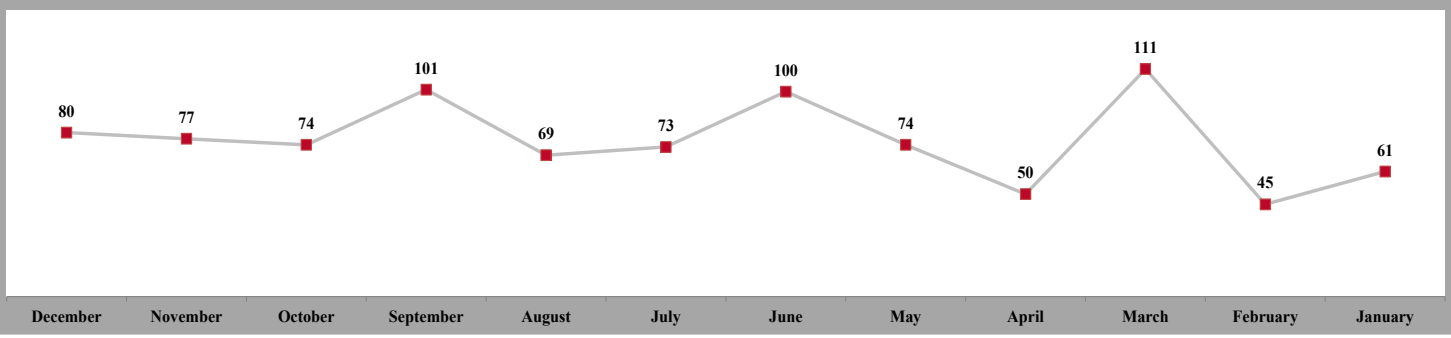

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2021

استنادا لقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز بشأن أهم المناطق الجغرافية المستثمرة في الدول العربية لعام 2021 يتضح ما يلي:

- حلت أوروبا الغربية في المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 342 مشروعاً تمثل 39.7% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2021، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 283 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو 12.6 مليار دولار بحصة 38.4% من الإجمالي، وفرت تلك المشاريع نحو 31.9 الف فرصة عمل جديدة بحصة 42.3% من الإجمالي.

- تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثاني أهم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية بحصة 20.9% من حيث العدد و 22.8% على صعيد التكلفة الاستثمارية، وحلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة، حيث ساهمت بنحو 18.8% من إجمالي عدد المشاريع، بتكلفة استثمارية تخطت 15% من الاجمالي، ووفرت 17.3% من فرص العمل الجديدة.

- حلت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بعدد 133 مشروعا، تمثل 15.4% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2021، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 97 شركة وبتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ قيمتها نحو 6.3 مليارات دولار بحصة 19.1% من الإجمالي. وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 10 آلاف وظيفة جديدة بحصة 14.5% من الإجمالي.

- تصدرت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى من حيث متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع في المنطقة العربية، وبلغت 47.1 مليون دولار في حين حلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في المقدمة من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد (265 وظيفة للمشروع).

أهم إقليم مستثمر في الدول العربية من حيث عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف خلال عام 2021

أوروبا الغربية

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وفق الأقاليم المستثمرة لعام 2021
FDI projects in Arab countries according to source regions in 2021

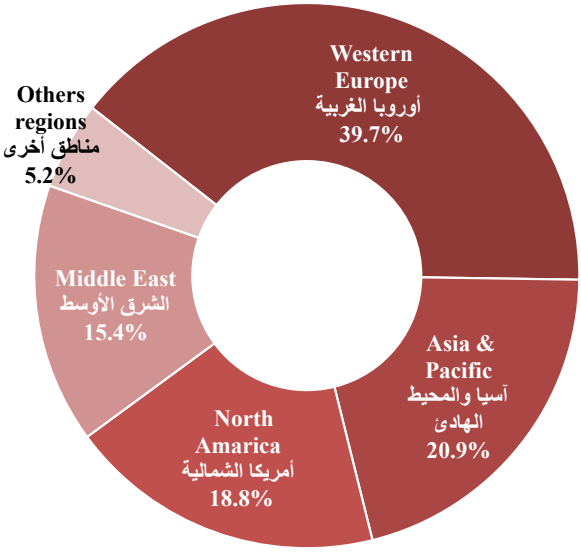

أهم الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2021

The most important regions investing in Arab countries during 2021

Ranking by No. of projects	Region	عدد المشاريع/ Number of projects	عدد الشركات/ Companies	عدد الوظائف / Jobs created	متوسط الوظائف/ Jobs created (Avg)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) / Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) /Capex (Avg, USD m)	الإقليم	الترتيب وفقاً لعدد المشاريع
1	Western Europe	342	283	31930	93	12596.8	36.8	أوروبا الغربية	1
2	Asia-Pacific	180	154	14807	82	7478.5	41.5	آسيا والمحيط الهادئ	2
3	North America	162	130	13082	81	5032	31.1	أمريكا الشمالية	3
4	Middle East	133	97	10954	82	6263.2	47.1	الشرق الأوسط	4
5	Emerging Europe	22	21	3245	148	733.2	33.3	دول اوربا الناشئة	5
6	Africa	21	20	948	45	605.1	28.8	أفريقيا	6
7	Latin America & Caribbean	2	2	529	265	80	40.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي	7
	Total &Average	862	707	75495.0	88	32788.8	38.0	المجموع والمتوسط	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية خلال العام 2021

- من إجمالي 66 دولة استثمرت في المنطقة عام 2021، استحوذت الدول العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 69% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، 78% من التكلفة الرأسمالية، و 70% من مجمل الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع خلال عام 2021.
- تصدرت الولايات المتحدة قائمة أهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة الى الدول العربية ، وفق مؤشري عدد المشاريع وعدد الوظائف، حيث نفذت من خلال 117 شركة 149 مشروعا تمثل 17.3% من إجمالي عدد المشاريع بتكلفة بلغت نحو 4.9 مليارات دولار تمثل 14.9% من الإجمالي، وقد وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 12 ألف وظيفة بما يمثل 16.4% من الإجمالي.
- حلت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بحصة 12.6% من مجمل المشاريع المنفذة في المنطقة، فيما حلت في المرتبة الثالثة على صعيد الوظائف الجديدة بحصة 10.3%، في حين جاءت في المرتبة الرابعة على صعيد التكلفة الاستثمارية بحصة 7.5%.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية، استحوذت الإمارات على المرتبة الأولى، بحصة بلغت 15% متفوقة على الولايات المتحدة بفارق بسيط (14.9%)، وحلت في المرتبة الرابعة على صعيد كل من عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص بلغت 6.4% و 8.1% على التوالي.
- جاءت لبنان ضمن قائمة اهم 10 دول مستثمرة في المنطقة، وحلت في المرتبة العاشرة، وفقا لكل من عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص 2.1% و2.2% على التوالي.

الإمارات

أهم مستثمر في المنطقة العربية من حيث التكلفة الاستثمارية بـ 4.91 مليارات دولار خلال عام 2021

الولايات المتحدة

أهم مستثمر في الدول العربية بـ 17.3% من حيث عدد المشاريع و 16.4% من حيث الوظائف الجديدة خلال عام 2021

أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2021 وفقاً لعدد المشاريع

Top 10 investing countries into Arab region by number of projects - year 2021

Ranking	Country	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	الدولة	الترتيب
1	United States	149	17.3%	الولايات المتحدة	1
2	United Kingdom	109	12.6%	المملكة المتحدة	2
3	India	105	12.2%	الهند	3
4	UAE	55	6.4%	الإمارات	4
5	Switzerland	40	4.6%	سويسرا	5
6	Germany	36	4.2%	ألمانيا	6
7	France	35	4.1%	فرنسا	7
8	Spain	28	3.2%	إسبانيا	8
9	Japan	22	2.6%	اليابان	9
10	Lebanon	18	2.1%	لبنان	10
Total		597	69%	المجموع	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2021 وفقاً للتكلفة الاستثمارية (بالمليون دولار)

Top 10 investing countries into Arab region by Capex - yaer 2021 (USD m)

Ranking	Country	التكلفة الاستثمارية Capex	الحصة من الإجمالي Share of / total	الدولة	الترتيب
1	UAE	4914.5	15.0%	الإمارات	1
2	United States	4878.4	14.9%	الولايات المتحدة	2
3	India	4795.8	14.6%	الهند	3
4	United Kingdom	2465	7.5%	المملكة المتحدة	4
5	Germany	2065.4	6.3%	ألمانيا	5
6	France	2020.1	6.2%	فرنسا	6
7	Cyprus	1320.3	4.0%	قبرص	7
8	Spain	1307.4	4.0%	إسبانيا	8
9	China	998.5	3.0%	الصين	9
10	Japan	948.9	2.9%	اليابان	10
Total		25714.3	78%	المجموع	

أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2021 وفقاً لعدد الوظائف الجديدة

Top 10 investing countries into Arab region by jobs created - year 2021

Ranking	الدولة / Country	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	الدولة	الترتيب
1	United States	12414	16.4%	الولايات المتحدة	1
2	India	8703	11.5%	الهند	2
3	United Kingdom	7769	10.3%	المملكة المتحدة	3
4	UAE	6084	8.1%	الإمارات	4
5	France	3794	5.0%	فرنسا	5
6	Switzerland	3517	4.7%	سويسرا	6
7	Japan	3400	4.5%	اليابان	7
8	Spain	2965	3.9%	إسبانيا	8
9	Cyprus	2266	3.0%	قبرص	9
10	Lebanon	1653	2.2%	لبنان	10
Total / المجموع		52565	70%	المجموع	

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2021

مجموعة ACME الهندية أضخم مستثمر في المنطقة بتكلفة استثمارية 3.5 مليارات دولار تمثل 10.7% من الإجمالي

المجموعة السويسرية الدولية لأماكن العمل (ريجس) أكبر مستثمر من حيث عدد المشاريع في الدول العربية بـ 14 مشروعاً تمثل 1.6% من الإجمالي

- ارتفع عدد الشركات المستثمرة في المنطقة بمعدل 30.4% من 542 شركة عام 2020 الى 707 شركات عام 2021، وتركز عمل 93% من الشركات الأجنبية في الإمارات والسعودية وقطر ومصر خلال العام 2021.
- استحوذت الشركات العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 9% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و 39% من التكلفة الرأسمالية، و31% من مجمل الوظائف الجديدة.
- حلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس) السويسرية العاملة في قطاع العقارات والمتخصصة في توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقية أو افتراضية في المركز الأول كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال العام 2021 بـ 14 مشروعا تمثل 1.6% من عدد المشاريع في المنطقة. تلتها أمازون الأمريكية العاملة في قطاع المنتجات الاستهلاكية حيث نفذت 11 مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت 747 ملايين دولار، وفرت ما يقرب من 4 آلاف وظيفة جديدة.
- جاءت شركة StartechEUS اللبنانية ثالث أكبر مستثمر في المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع (9 مشاريع) وهو العدد نفسه لشركة فنادق "شتايجنبرجر" الألمانية.
- تصدرت مجموعة ACME الهندية العاملة في قطاع الصناعات الكيميائية المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية خلال عام 2021، بقيمة بلغت 3.5 مليارات دولار تمثل نحو 10.7% من الإجمالي، تلتها مجموعة غاز فرنسا (انجي)، بقيمة 1.52 مليار دولار تمثل 4.6% من الإجمالي، ثم شركة ريبورتاج الإمارتية العاملة في مجال العقارات بتكلفة بلغت 1.51 مليار دولار تمثل أيضا 4.6% من الإجمالي.

أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2021 وفقا لعدد المشاريع

Most important foreign companies investing in Arab countries by number of projects-2021

Ranking	Company	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	الشركة	الترتيب
1	International Workplace Group (Regus)	14	1.6%	المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس)	1
2	Amazon.com	11	1.3%	أمازون	2
3	StartechEUS	9	1.0%	StartechEUS	3
3	Steigenberger Hotels	9	1.0%	فنادق"شتايجنبرجر"	3
5	Imarticus Learning	7	0.8%	إمارتيكوس التعلم	5
6	Global Markets	6	0.7%	غلوبال ماركات	6
7	Realty Assistant	5	0.6%	ريلتي اسيستانت	7
8	WebEngage	5	0.6%	WebEngage	8
9	500 Global (500 Startups)	4	0.5%	العالمية 500	9
10	Amazon Web Services(AWS)	4	0.5%	أمازون لخدمات الواب	10
	Total	74	9%	الاجمالي	

أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2021 وفقا للتكلفة الاستثمارية

Most important foreign companies investing in Arab countries by Capex-2021

Ranking	Company	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي / Share of total	الشركة	الترتيب
1	ACME Group (ACME Cleantech Solutions)	3500.0	10.7%	مجموعة ACME	1
2	Engie (GDF SUEZ) (Gaz de France)	1518.7	4.6%	إنجي غاز فرنسا (GDF SUEZ)	2
3	Reportage Properties	1510.3	4.6%	ريبورتاج العقارية	3
4	Steigenberger Hotels	1305.3	4.0%	فنادق شتيجنبرجر	4
5	Gulf Development International (GDI)	1000.0	3.0%	الخليج للتنمية الدولية	5
6	Acciona	1000.0	3.0%	أكسيونا	6
7	Colonial Chemical	895.4	2.7%	كولونيال للصناعات الكيميائية	7
8	Amazon.com	747.1	2.3%	أمازون	8
9	Metito	739.0	2.3%	ماتيتو	9
10	Vonder Group	732.2	2.2%	مجموعة Vonder	10
	Total	12948.0	39%	الاجمالي	

أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2021 وفقا لعدد الوظائف الجديدة

Most important foreign companies investing in Arab countries by jobs created-2021

Ranking	Company	عدد الوظائف Jobs created	الحصة/ Share of total	الشركة	الترتيب
1	Amazon.com	3885	5.1%	أمازون	1
2	Aptiv	3500	4.6%	أبتيف	2
3	ACME Group (ACME Cleantech Solutions)	3000	4.0%	مجموعة ACME	3
4	CTP Invest	2596	3.4%	CTP للاستثمار	4
5	Steigenberger Hotels	2223	2.9%	فنادق شتيجنبرجر	5
6	Gulf Development International (GDI)	2200	2.9%	الخليج للتنمية الدولية	6
7	Saraya	1500	2.0%	سارايا	7
7	Maersk Saudi Arabia	1500	2.0%	Maersk السعودية	7
9	LafargeHolcim Maroc (Lafarge Ciments)	1400	1.9%	لافارج للاسمنت	9
10	Acciona	1242	1.6%	أكسيونا	10
	Total	23046	31%	الاجمالي	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2021

قطاع الطاقة المتجددة

استحوذ على أهم مشروعين للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حيث التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021

- تصدر قطاع الطاقة المتجددة المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية لأهم المشاريع العشرة في المنطقة العربية خلال عام 2021، وذلك من خلال مشروعين في كل من سلطنة عمان والإمارات.
- حل قطاع العقارات في المرتبة الثانية مستحوذاً على 3 مشاريع من بين أهم المشاريع العشرة من حيث التكلفة الاستثمارية، تلاه قطاع خدمات الأعمال الذي استحوذ بدوره على 3 مشاريع.

الإمارات

المصدر الأول للمشاريع الضخمة في المنطقة العربية بمتوسط تكلفة يزيد على ضعف المتوسط العام للمشاريع خلال عام 2021

- بلغت نسبة المشاريع التي وفرت أكثر من 100 فرصة عمل للمشروع نحو 18% خلال عام 2021، بينما تراوح عدد الوظائف الجديدة ما بين 50 و 100 وظيفة في ما يزيد على نصف عدد المشاريع.
- تعد الإمارات المصدر الأول للمشاريع الضخمة في المنطقة العربية بمتوسط تكلفة 89.4 مليون دولار للمشروع بما يزيد على ضعف المتوسط العام للمشاريع، وذلك رغم أنها احتلت المرتبة الرابعة على صعيد العدد بـ 55 مشروعا بتكلفة استثمارية إجمالية 4.91 مليارات دولار وفرت 6084 وظيفة جديدة.
- وفيما يلي قائمة بأهم المشاريع مرتبة حسب التكلفة الاستثمارية :

مصنع الهيدروجين والأمونيا في مدينة الدقم بسلطنة عمان	**3.5 مليارات دولار**	أعلنت شركة ACME Cleantech Solutions الهندية للطاقة في مارس 2021، عن عزمها إنشاء مصنع للهيدروجين والأمونيا الخضراء في مدينة الدقم العمانية بتكلفة 3.5 مليارات دولار، حيث من المتوقع أن ينتج المصنع سنويا ما يقرب من 0.9 مليون طن من الهيدروجين لتصديره إلى الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن يبدأ العمل بالمشروع في نهاية عام 2022، على أن يوفر نحو 3000 فرصة عمل.
مشروع مونتي نابليون السكني بالقاهرة الجديدة	**1.5 مليار دولار**	أعلنت شركة ريبورتاج العقارية الإماراتية Reportage Properties في يونيو 2021 عن عزمها إنشاء مشروع مونتي نابليون السكني في مدينة القاهرة الجديدة بالعاصمة المصرية القاهرة، بتكلفة قدرها 1.5 مليار دولار، وسيوفر المشروع الذي يقام على مساحة 465 ألف متر مربع نحو 5500 وحدة سكنية، وهو المشروع الأول لريبورتاج خارج الإمارات بالتعاون مع شركة الأهلي صبور المصرية العقارية.
مصنع معدات معيارية في مدينة نيوم السعودية	**مليار دولار**	أعلنت شركة الخليج للتنمية الدولية ومقرها المملكة المتحدةGulf Development International في يونيو 2021 عن عزمها استثمار مليار دولار في مدينة نيوم بمطقة تبوك السعودية في قطاع العقارات لإنشاء مصنع معدات معيارية بالتعاون مع شركة أرامكو السعودية لدعم بناء المساكن والفنادق في نيوم، وسيوفر المشروع الذي سيقام على مساحة 1.4 مليون متر مربع نحو 12.5 ألف وحدة سنويا، ومن المتوقع أن يبدأ العمل بالمشروع في نهاية عام 2022، على أن يوفر نحو 2200 فرصة عمل.
مصنع الكيماويات في مدينة الدمام	**895 ملايين دولار**	أعلنت مجموعة كولونيال كميكال الأمريكية Colonial Chemical في يناير 2021، عن عزمها إنشاء مصنع للكيماويات في مدينة الدمام السعودية بتكلفة 895 مليون دولار بالتعاون مع شركتي سديم للاستثمار ومكامن الأرض للنفط والغاز السعوديتين، ويستهدف المشروع توفيرمجموعة متنوعة عالية التقنية من المواد الكيميائية (مواد كيميائية لحقول النفط ومواد التشحيم الصناعية ومعالجة المياه والورق والدهانات والطلاء وغيرها)، كما من المتوقع أن يوفر نحو 269 فرصة عمل.
محطة تحلية مياه البحر بالمدينة المنورة بالسعودية	**826.7 ملايين دولار**	أعلنت شركة غاز فرنسا (انجي)(Gaz de France) Engie (GDF SUEZ) المتخصصة في الغاز الطبيعي والكهرباء، في مارس 2021 عن عزمها استثمار نحو 826.7 مليون دولار لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر في المدينة المنورة في السعودية، بطاقة تبلغ 450 ألف متر مكعب يوميا، على أن يوفر المشروع نحو 860 فرصة عمل.

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2021

- استمر التركز الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2021 في عدد محدود من الدول بمختلف المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة.
- استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت كلاً من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على ما يقرب من 90% من عدد المشاريع و74% من التكلفة الاستثمارية و 84% من الوظائف الجديدة.
- واصلت الإمارات تصدرها دول المنطقة كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد بـ 455 مشروعا، مثلت 52.8% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة، كما حلت الأولى من حيث الوظائف المستحدثة بما يقرب من 21 ألف وظيفة وبحصة 27.8% من الاجمالي، في حين حلت كثاني أكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 6.6 مليارات دولار وبحصة 20% من الإجمالي.
- تصدرت السعودية الدول العربية كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 9.3 مليارات دولار مثلت 28.2% من إجمالي تكلفة المشاريع في المنطقة، في حين حلت في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 126 مشروعا تمثل 14.6% من الاجمالي، وفرت اكثر من 17 ألف فرصة عمل جديدة.
- حلت قطر في المركز الثالث كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد بـ 82 مشروعا تمثل 9.5% من الاجمالي، بلغت تكلفتها الاستثمارية 1.12 مليار دولار وفرت ما يزيد على 4 ألاف وظيفة جديدة.
- على صعيد التكلفة، حلت مصر في المركز الثالث باستقبالها نحو 5.4 مليارات دولار مثلت 16.4% من الاجمالي، من خلال 58 مشروعا، نفذتها 50 شركة أجنبية، وساهمت في توفير ما يزيد على 9 آلاف وظيفة جديدة.
- سلطنة عمان استحوذت على المركز الرابع عربيا من حيث التكلفة الاستثمارية التي بلغت 4.5 مليارات دولار، في حين حلت في المركز السابع من حيث عدد المشاريع بعدد 20 مشروعا والمركز الخامس من حيث عدد الوظائف الجديدة.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

واصلت تركزها الجغرافي في 5 دول هي الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب باستحواذها على 90% من الإجمالي العربي

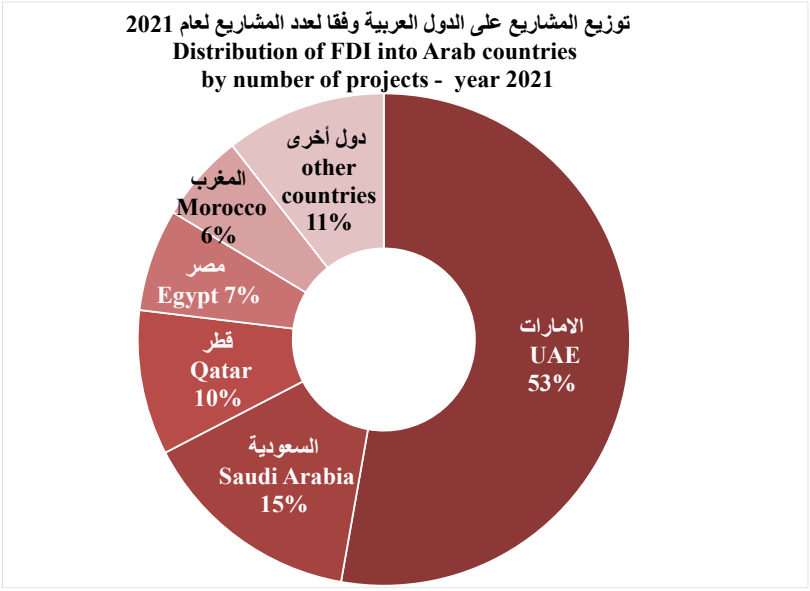

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2021

New FDI projects distributed among Arab countries-year 2021

Ranking by No.of projects	Country	عدد المشاريع number of projects	عدد الشركات companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	الدولة	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	UAE	455	426	20996	46	6566.9	14.4	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	126	102	17501	138	9256.6	73.5	السعودية	2
3	Qatar	82	81	4206	51	1124.2	13.7	قطر	3
4	Egypt	58	50	9300	160	5393.0	93.0	مصر	4
5	Morocco	50	44	11183	223	1800.6	36.0	المغرب	5
6	Bahrain	21	21	1743	83	981.2	46.7	البحرين	6
7	Oman	20	16	5384	269	4546.4	227.3	سلطنة عمان	7
8	Algeria	9	7	650	72	853.1	94.8	الجزائر	8
9	Tunisia	8	8	1136	142	268.0	33.5	تونس	9
10	Iraq	7	6	317	45	1115.8	159.4	العراق	10
11	Kuwait	7	7	461	65	100.8	14.4	الكويت	11
12	Jordan	6	6	1617	269	342.6	57.1	الأردن	12
13	Mauritania	5	4	297	59	331.4	66.3	موريتانيا	13
14	Sudan	4	4	414	103	90.9	22.7	السودان	14
15	Libya	2	2	258	129	11.9	6.0	ليبيا	15
16	Djibouti	1	1	31	31	4.7	4.7	جيبوتي	16
17	Lebanon	1	1	1	1	0.5	0.5	لبنان	17
Total &Average		862	707	75495	88	32789	38	المجموع والمتوسط	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2021

الإمارات

تواصل الصدارة بحصة 52.8% في عدد المشاريع و 27.8% في عدد الوظائف الجديدة

السعودية

حلت الأولى بأكبر تكلفة استثمارية للمشاريع بـ 9.3 مليارات دولار تمثل 28.2%

قطر

حلت في المركز الثالث عربيا بعدد 82 مشروعا تمثل 9.5% من الإجمالي

مصر

ثالث أكبر مستقبل للمشاريع وفقاً للتكلفة الاستثمارية في المنطقة بـ 5.4 مليارات دولار

المغرب

ثالث أكبر مستقبل لفرص العمل الجديدة بحصة 14.8% والخامسة في عدد المشاريع والتكلفة

عمان

رابع اكبر مستقبل للتكلفة الاستثمارية بـ 4.5 مليارات دولار والخامس في الوظائف بـ 5.4 الآف وظيفة

من بين 17 دولة عربية استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت كلاً من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على ما يقرب من 90% من عدد المشاريع و 74% من التكلفة الاستثمارية و 84% من الوظائف الجديدة.

الدول العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية خلال عام 2021 وفقا لعدد المشاريع

Arab countries receiving FDI according to number of projects-2021

Ranking	Country	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	الدولة	الترتيب
1	UAE	455	52.8%	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	126	14.6%	السعودية	2
3	Qatar	82	9.5%	قطر	3
4	Egypt	58	6.7%	مصر	4
5	Morocco	50	5.8%	المغرب	5
6	Bahrain	21	2.4%	البحرين	6
7	Oman	20	2.3%	سلطنة عمان	7
8	Algeria	9	1.0%	الجزائر	8
9	Tunisia	8	0.9%	تونس	9
10	Iraq	7	0.8%	العراق	10
11	Kuwait	7	0.8%	الكويت	11
12	Jordan	6	0.7%	الأردن	12
13	Mauritania	5	0.6%	موريتانيا	13
14	Sudan	4	0.5%	السودان	14
15	Libya	2	0.2%	ليبيا	15
16	Djibouti	1	0.1%	جيبوتي	16
17	Lebanon	1	0.1%	لبنان	17
Total		862	100%	المجموع	

الدول العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية خلال عام 2021 وفقا لعدد التكلفة الاستثمارية

Arab countries receiving FDI according to Capex-2021

Ranking	Country	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	الدولة	الترتيب
1	Saudi Arabia	9257	28.2%	السعودية	1
2	UAE	6567	20.0%	الإمارات	2
3	Egypt	5393	16.4%	مصر	3
4	Oman	4546	13.9%	سلطنة عمان	4
5	Morocco	1801	5.5%	المغرب	5
6	Qatar	1124	3.4%	قطر	6
7	Iraq	1116	3.4%	العراق	7
8	Bahrain	981	3.0%	البحرين	8
9	Algeria	853	2.6%	الجزائر	9
10	Jordan	343	1.0%	الأردن	10
11	Mauritania	331	1.0%	موريتانيا	11
12	Tunisia	268	0.8%	تونس	12
13	Kuwait	101	0.3%	الكويت	13
14	Sudan	91	0.3%	السودان	14
15	Libya	12	0.0%	ليبيا	15
16	Djibouti	5	0.0%	جيبوتي	16
17	Lebanon	1	0.0%	لبنان	17
Total		32789	100%	المجموع	

الدول العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية خلال عام 2021 وفقا لعدد الوظائف الجديدة

Arab countries receiving FDI according to jobs created-2021

Ranking	Country	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	الدولة	الترتيب
1	UAE	20996	27.8%	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	17501	23.2%	السعودية	2
3	Morocco	11183	14.8%	المغرب	3
4	Egypt	9300	12.3%	مصر	4
5	Oman	5384	7.1%	سلطنة عمان	5
6	Qatar	4206	5.6%	قطر	6
7	Bahrain	1743	2.3%	البحرين	7
8	Jordan	1617	2.1%	الأردن	8
9	Tunisia	1136	1.5%	تونس	9
10	Algeria	650	0.9%	الجزائر	10
11	Kuwait	461	0.6%	الكويت	11
12	Sudan	414	0.5%	السودان	12
13	Iraq	317	0.4%	العراق	13
14	Mauritania	297	0.4%	موريتانيا	14
15	Libya	258	0.3%	ليبيا	15
16	Djibouti	31	0.041%	جيبوتي	16
17	Lebanon	1	0.001%	لبنان	17
Total		75495	100%	المجموع	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم المدن المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021

- توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة على 76 مدينة عربية خلال عام 2021.
- استحوذت المدن الخمس الأولى على 65.2% من إجمالي عدد المشاريع ونحو 26% من التكلفة الإجمالية و37% من عدد الوظائف الجديدة خلال عام 2021.
- واصلت دبي صدارة المدن العربية باستقبالها 346 مشروعا تمثل ما يزيد على 40% من الإجمالي وأضخم تكلفة استثمارية بقيمة 4.6 مليارات دولار واستحوذت على العدد الأكبر من الوظائف الجديدة بما يزيد على 14 ألف وظيفة .
- حلت كل من أبو ظبي والدوحة في المرتبة الثانية عربيا من حيث عدد المشاريع بحصة 7.9% لكل منهما، بينما جاءت الرياض في المرتبة الثالثة عربياً بحصة 6.4% من الإجمالي.
- استحوذت مدينة القاهرة الجديدة خلال عام 2021 على أكبر متوسط لحجم تكلفة استثمارية لمشروع بلغ 506 مليون دولار (1.5 مليار دولار لثلاثة مشاريع فقط)، وفي المقابل استحوذت مدينة الجبيل على أكبر متوسط لعدد الوظائف للمشروع والذي بلغ 284 وظيفة.

القاهرة الجديدة تتصدر بأكبر متوسط للتكلفة الاستثمارية والجبيل بأكبر متوسط لعدد الوظائف خلال عام 2021

دبي أهم المدن المستقبلة للمشاريع الأجنبية من حيث العدد وأبو ظبي والدوحة في المرتبة الثانية عربيا لعام 2021

أهم المدن العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية لعام 2021

Most important Arab cities receiving FDI - 2021

Ranking by No. of projects	City	Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	المدينة	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	Dubai	346	40.1%	14186	41	4583	13	دبي	1
2	Abu Dhabi	68	7.9%	3062	45	1022	15	أبو ظبي	2
2	Doha	68	7.9%	2760	41	728	11	الدوحة	2
4	Riyadh	55	6.4%	4152	75	1203	22	الرياض	4
5	Cairo	25	2.9%	3900	156	908	36	القاهرة	5
6	Casablanca	15	1.7%	1560	104	222	15	الدار البيضاء	6
7	Sharjah	12	1.4%	1094	91	258	22	الشارقة	7
8	Jeddah	11	1.3%	2863	260	592	54	جدة	8
9	Tanja	11	1.3%	2430	221	259	24	طنجة	9
10	Manama	10	1.2%	642	64	615	62	المنامة	10
11	Muscat	8	0.9%	524	66	302	38	مسقط	11
12	Al-Khobar	6	0.7%	164	27	117	19	الخبر	12
13	Dammam	6	0.7%	707	118	1073	179	الدمام	13
14	6th of October	4	0.5%	729	182	518	129	مدينة 6 أكتوبر	14
15	Al Jubail	4	0.5%	1134	284	794	198	الجبيل	15
16	Alger	4	0.5%	255	64	134	33	الجزائر	16
17	Tunis	4	0.5%	167	42	122	30	تونس	17
18	Marrakesh	3	0.3%	35	12	9	3	مراكش	18
19	New Cairo	3	0.3%	710	237	1519	506	القاهرة الجديدة	19
20	Rabat	3	0.3%	130	43	34	11	الرباط	20
Other		72	8.4%	23109	321	10274	143	أخرى	
Undefined		124	14.4%	11182	90	7505	61	غير محدد	
Total &Average		862	100%	75495	88	32789	38	المجموع والمتوسط	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع لعام 2021

- توزعت القطاعات المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية لعام 2021 على 33 قطاعا، واستحوذت القطاعات الخمسة الأولى على 64% من إجمالي عدد المشاريع.
- تصدر قطاع خدمات الأعمال من حيث عدد المشاريع واستحوذ على 200 مشروع بحصة 23.2% من مجمل المشاريع وتم تنفيذها من قبل 158 شركة بتكلفة بلغت نحو 4.8 مليارات دولار وفرت ما يزيد عن 11.3 ألف وظيفة.
- جاء قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بـ 180 مشروعا وبحصة 20.9% من مجمل المشاريع وتكلفة إجمالية قدرت بنحو 1.3 مليار دولار وفرت ما يقرب من 6 آلاف وظيفة جديدة خلال العام.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية، تصدر قطاع الصناعات الكيميائية المقدمة بين33 قطاعا بتكلفة استثمارية بلغت 5.5 مليارات دولار بحصة 16.7%، وحل قطاع خدمات الأعمال في المرتبة الثانية من حيث التكلفة بحصة 14.6%، ثم قطاع العقارات بحصة 12.8% من الإجمالي.

قطاع خدمات الأعمال تصدر القائمة بعدد 200 مشروع و11.4 ألف وظيفة جديدة

قطاع الصناعات الكيميائية أهم مستقبل على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 5.5 مليارات دولار تمثل 16.7%

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021

Most important sectors receiving FD in Arab countries in 2021

Ranking by No.of projects	Sector	عدد المشاريع Number of projects	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	القطاع	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	Business Services	200	11392	56	4782.5	23.9	خدمات الأعمال	1
2	Software and IT services	180	5722	31	1300.0	7.2	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	2
3	Financial Services	65	1671	25	589.4	9.1	الخدمات المالية	3
4	Transportation and storage	53	5776	108	2566.5	48.4	النقل والتخزين	4
5	Telecommunications	52	2653	51	2020.6	38.9	الاتصالات	5
6	Industrial equipment	41	1062	25	174.9	4.3	المعدات الصناعية	6
7	Real estate	37	7285	196	4191.8	113.3	العقارات	7
8	Food & Beverages	30	4698	156	1635.6	54.5	الأغذية ومشروبات	8
9	Consumer Products	24	7534	313	892.0	37.2	المنتجات الاستهلاكية	9
10	Electronic components	24	1377	57	234.4	9.8	مكونات الكترونية	10
11	Hotels and Tourism	20	3856	192	2085.4	104.3	الفنادق والسياحة	11
12	Chemical	16	4692	293	5465.2	341.6	الصناعات الكيمائية	12
13	Renewable energy	13	786	60	3671.6	282.4	الطاقة المتجددة	13
14	Textiles	10	1879	187	352.1	35.2	النسيج	14
15	Aerospace	9	219	24	101.6	11.3	الفضاء	15
16	Pharmaceuticals	9	1458	162	238.4	26.5	الأدوية	16
17	Metals	8	639	79	773.1	96.6	المعادن	17
18	Plastics	8	1019	127	233.0	29.1	البلاستيك	18
19	Consumer electronics	7	309	44	47.0	6.7	الالكترونيك	19
20	Healthcare	7	500	71	110.7	15.8	الرعاية الصحية	20
	Other Sectors	49	10968	224	1322.9	27	قطاعات أخرى	
	Total &Average	862	75495	88	32789	38.0	المجموع والمتوسط	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021

قطاع المنتجات الاستهلاكية تصدر وفقا لمتوسط عدد الوظائف للمشروع خلال عام 2021

- استناداً إلى عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في 33 قطاعاً خلال عام 2021، تركز ما يزيد على 37 ألف وظيفة (تمثل 50% من الإجمالي) في 5 قطاعات هي: خدمات الأعمال بعدد 11.3 ألف وظيفة، والمنتجات الاستهلاكية بعدد 7.5 الآف، والعقارات بعدد 7.3 الآف، والنقل والتخزين بعدد 5.8 الآف، ثم البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بعدد 5.7 آلاف وظيفة جديدة.
- على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية، جاء قطاع الصناعات الكيميائية بأضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع خلال عام 2021، بقيمة 342 مليون دولار لكل مشروع، تلاه قطاع الطاقة المتجددة بمتوسط بلغ 282 مليون دولار للمشروع.
- ساهم قطاع المنتجات الاستهلاكية بأكبر متوسط عدد وظائف للمشروع خلال عام 2021، بمتوسط 313 وظيفة للمشروع، تلاه قطاع الصناعات الكيميائية بمتوسط 293 وظيفة للمشروع، ثم قطاعا العقارات والفنادق والسياحة بمتوسط 196 و 192 وظيفة للمشروع على التوالي.

قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بعدد 180 مشروعا بتكلفة 1.3 مليار دولار وفرت 5.7 آلاف وظيفة جديدة

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021 وفقاً لعدد لمشاريع
Top 10 sectors receiving FDI in Arab countries according to number of projects- 2021

Ranking	Sector	عدد المشاريع Number of Projects	الحصة من الإجمالي Share of total	القطاع	الترتيب
1	Business Services	200	23.2%	خدمات الأعمال	1
2	Software and IT services	180	20.9%	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	2
3	Financial Services	65	7.5%	الخدمات المالية	3
4	Transportation and storage	53	6.1%	النقل والتخزين	4
5	Telecommunications	52	6.0%	الاتصالات	5
6	industrial equipment	41	4.8%	المعدات الصناعية	6
7	Real estate	37	4.3%	العقارات	7
8	Food & Beverages	30	3.5%	الأغذية ومشروبات	8
9	Consumer Products	24	2.8%	المنتجات الاستهلاكية	9
10	Electronic components	24	2.8%	مكونات الكترونية	10
	Other Sectors	156	18.1%	قطاعات أخرى	
Total		862	100%	المجموع	

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021 وفقا للتكلفة الاستثمارية
Top 10 sectors receiving FDI in Arab countries according to Capex- 2021

Ranking	Sector / القطاع	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	القطاع	الترتيب
1	Chemicals	5465.2	16.7%	الصناعات الكيمائية	1
2	Business Services	4782.5	14.6%	خدمات الأعمال	2
3	Real estate	4191.8	12.8%	العقارات	3
4	Renewable energy	3671.6	11.2%	الطاقة المتجددة	4
5	Transportation and storage	2566.5	7.8%	النقل والتخزين	5
6	Hotels & tourism	2085.4	6.4%	الفنادق والسياحة	6
7	Telecommunications	2020.6	6.2%	الاتصالات	7
8	Food &Beverages	1635.6	5.0%	الأغذية ومشروبات	8
9	Software and IT services	1300	4.0%	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	9
10	Consumer products	892	2.7%	المنتجات الاستهلاكية	10
	Other Sectors	4178	12.7%	قطاعات أخرى	
	Total	32789	100%	المجموع	

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021 وفقاً لعدد الوظائف الجديدة
Most important sectors receiving FDI in Arab countries according to jobs created in 2021

Ranking	Sector / القطاع	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	القطاع	الترتيب
1	Business services	11392	15.1%	خدمات الأعمال	1
2	Consumer products	7534	10.0%	المنتجات الاستهلاكية	2
3	Real estate	7285	9.6%	العقارات	3
4	Transportation and storage	5776	7.7%	النقل والتخزين	4
5	Software and IT services	5722	7.6%	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	5
6	Food & Beverages	4698	6.2%	الأغذية ومشروبات	6
7	Chemicals	4692	6.2%	الصناعات الكيمائية	7
8	Hotels & tourism	3856	5.1%	الفنادق والسياحة	8
9	Telecommunications	2653	3.5%	الاتصالات	9
10	Textiles	1879	2.5%	النسيج	10
	Other Sectors	20008	26.5%	قطاعات أخرى	
	Total	75495	100%	المجموع	

Source: FDI Markets

أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2021

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تواصل تركزها في خمسة أنشطة بنحو 85% من عدد المشاريع، و 56% من التكلفة و 72% من الوظائف خلال عام 2021

- تواصل تركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في الأنشطة الخمسة الأولى بحصة 85% من إجمالي عدد المشاريع، 72% من إجمالي الوظائف الجديدة، و 56% من إجمالي التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021.
- على صعيد عدد المشاريع، جاء نشاط خدمات الأعمال في المقدمة بعدد 271 مشروعا تمثل 31% من الإجمالي، تلاه قطاع المبيعات والتسويق والدعم بعدد 262 مشروعا وبحصة 30% من الإجمالي.
- حل نشاط التصنيع في المقدمة في مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف باستحواذه على حصة تزيد على 35% من الإجمالي في كل منهما. وحل في المرتبة الثانية نشاط الإنشاءات على صعيد التكلفة الاستثمارية، ونشاط الخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل على صعيد عدد الوظائف.
- وفقا لمتوسط التكلفة الاستثمارية ومتوسط عدد الوظائف، جاء نشاط إعادة التدوير بأضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع بلغت 517 مليون دولار، وأكبر متوسط عدد وظائف للمشروع بلغ 455 وظيفة للمشروع.

نشاط التصنيع يتصدر المقدمة في مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بحصة تزيد على 35% من الإجمالي في كل منهما

أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في المنطقة العربية لعام 2021 وفقاً لعدد المشاريع
Most important activities receiving FDI in Arab countries in 2021 according to number of projects

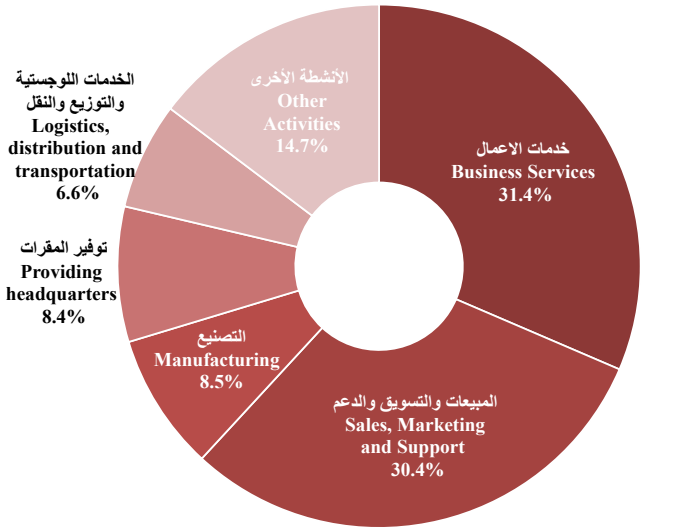

أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في المنطقة العربية لعام 2021

Most important activities receiving FD in Arab countries in 2021

Ranking by No. of projects	Activity	عدد المشاريع Numbers of projctes	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	النشاط	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	Business Services	271	31%	226	5941	21	978.3	3.6	خدمات الاعمال	1
2	Sales, Marketing and Support	262	30%	236	6624	25	974.9	3.7	المبيعات والتسويق والدعم	2
3	Manufacturing	73	8%	66	26678	365	11534.0	158.0	التصنيع	3
4	Providing headquarters	72	8%	71	5197	72	1352.5	18.8	توفير المقرات	4
5	Logistics, distribution and transportation	57	7%	39	10062	176	3364.8	59.0	الخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل	5
6	Education and Training	28	3%	15	3277	117	509.8	18.2	التعليم والتدريب	6
7	construction	23	3%	14	8798	382	5234.1	227.6	الانشاءات	7
8	Research & Development	23	3%	23	2342	101	589.5	25.6	البحث والتطوير	8
9	ICT & Internet Infrastructure	19	2%	13	1264	66	1913.8	100.7	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت	9
10	Maintenance and service	12	1%	10	380	31	164.1	13.7	الخدمات والصيانة	10
11	Electricity	7	1%	6	322	46	2473.0	353.3	الكهرباء	11
12	Recycling	7	1%	4	3187	455	3621.4	517.3	إعادة التدوير	12
13	Technical Support Centre	5	1%	5	504	100	49.9	10.0	مراكز الدعم الفني	13
14	Customer Contact Centre	2	0.2%	2	610	305	19.2	9.6	مراكز الاتصال مع العملاء	14
15	Shared Services Centre	1	0.1%	1	309	309	9.4	9.4	مراكز الخدمات المشتركة	15
Total &Average		862.00	100%	707	75495	88	32788.7	38.0	المجموع والمتوسط	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021

يوفر هذا الجزء معلومات أكثر تخصصاً عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2021 والتي تعد جزءا من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. حيث يتم رصد مشاريع الاستثمار العربي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية من قبل الشركات العربية، وذلك استنادا للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية.

وفي هذا السياق يتم أيضا استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية أولها عدد الشركات العربية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية المقدرة لكل مشروع وعدد الوظائف الجديدة التي ستستحدثها تلك المشاريع.

كما يتم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لاهم الدول العربية والشركات العربية المستثمرة في المنطقة واهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشروعات خلال العام 2021.

محتويات الجزء الثالث

تطور المشاريع العربية البينية 2003 – 2021	56
التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2021	57
أهم الدول العربية المستقبلة والمستثمرة للمشاريع العربية لعام 2021	58
أهم المشاريع لعام 2021	59

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021

تطور المشاريع خلال عام 2021

عدد المشاريع العربية البينية ارتفع بنسبة 20% وتكلفتها الاستثمارية بنسبة 55.1% إلى 6.6 مليارات دولار

نفذت 97 شركة من 13 دولة عربية 134 مشروعا بينياً ساهمت في توفير ما يزيد على 11 ألف فرصة عمل خلال العام 2021

- شهدت الاستثمارات العربية البينية حالة من التذبذب خلال الفترة من 2003 الى 2021، ولكنها بلغت الذروة خلال عام 2008، وذلك على صعيد كافة مؤشرات مشاريع الاستثمار البيني.
- شهد عام 2021 تعافيا في كل من عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني والتكلفة الاستثمارية، وفي المقابل استمر تراجع عدد الوظائف الناتجة عن هذا الاستثمار على النحو التالي:
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني المباشر بنسبة 20% من 112 مشروعا الى 134 مشروعاً لتمثل 16% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي شهدتها الدول العربية خلال العام 2021.
- حققت التكلفة الاستثمارية للمشاريع قفزة بمعدل 55.1% من 4.2 مليارات دولار عام 2020 الى 6.6 مليارات دولار عام 2021 لتمثل 20% من مجمل تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2021.
- واصل عدد الوظائف الجديدة التي توفرها تلك المشاريع تراجعه بمعدل 0.5% من 11182 وظيفة عام 2020 الى 11130 وظيفة عام 2021، لتمثل 15% فقط من مجمل الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية خلال عام 2021.
- استثمرت 97 شركة من 13 دول عربية في المنطقة، واستحوذت دولتان هما الإمارات ولبنان على 55% من عدد الشركات العربية المستثمرة بينيا خلال عام 2021.
- المشاريع التي وفرت ما يزيد على 80 وظيفة جديدة مثلت نحو 66% من عدد المشاريع، 87% من التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021.
- شهد شهر يونيو العدد الأكبر من المشاريع بعدد 29 مشروعا مثلت 22% من الإجمالي، ووفرت تلك المشاريع نحو 42% من التكلفة الاستثمارية ونحو 28% من الوظائف خلال عام 2021.

تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني بالمليار دولار
Evolution of Capex of inter -Arab FDI projects (USD bn)

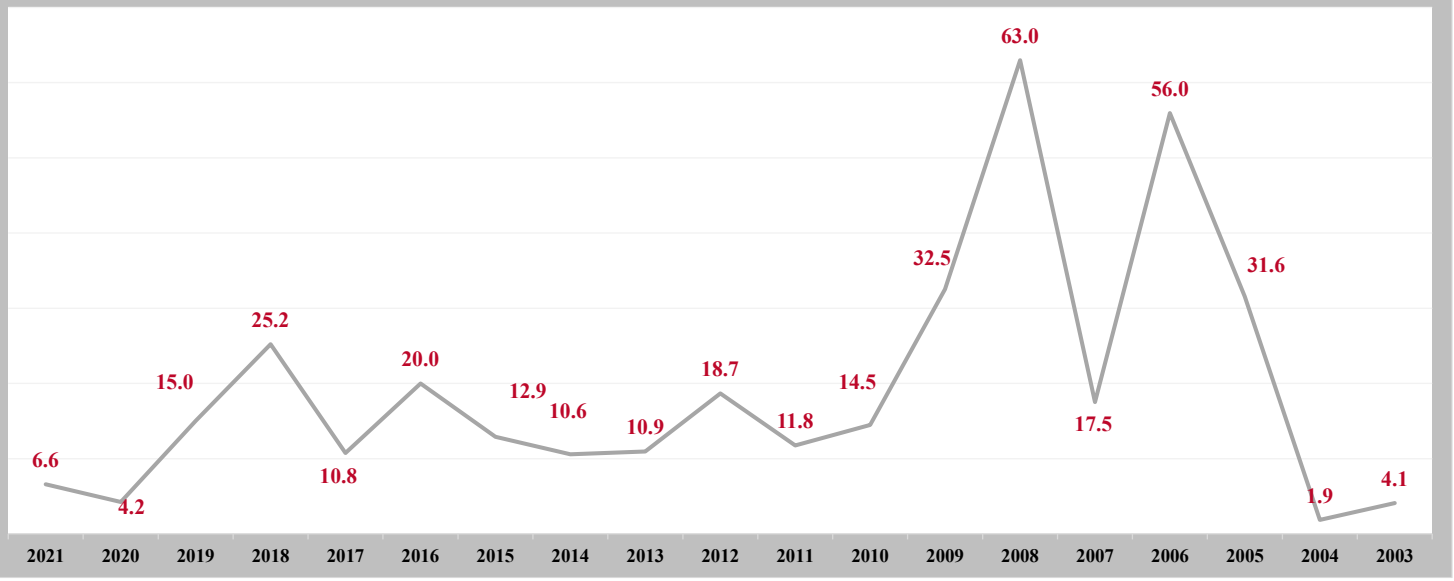

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021

التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2021

قطاع خدمات الأعمال في المقدمة عربيا بـ 35.1% من عدد المشاريع خلال عام 2021

- من إجمالي 17 قطاعا مستقبلا للاستثمارات العربية، استحوذت القطاعات الخمسة الأولعلى ما يزيد على 72% من إجمالي عدد المشاريع. وحل قطاع خدمات الأعمال في المقدمة بـ 35.1% من عدد المشاريع، تلاه قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بحصة بـ 14.2%.
- حل قطاع العقارات في المقدمة بأعلى تكلفة استثمارية بقيمة 1.7 مليارات دولار مثلت 26.4% من الإجمالي، تلاه قطاع خدمات الأعمال بتكلفة 1.1 مليارات دولار وبحصة 16.7%.
- تصدر قطاع العقارات المرتبة الأولى بتوفيره أكبر متوسط لعدد الوظائف (174 وظيفة للمشروع)، تلاه قطاع المأكولات والمشروبات (172 وظيفة للمشروع)، فيما حل قطاع الطاقة المتجددة في الصدارة بأضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع بلغ 361 مليون دولار.

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية خلال عام 2021
وفقا للتكلفة الاستثمارية
Distribution of Capex among sectors
in inter- Arab FDI projects -year 2021

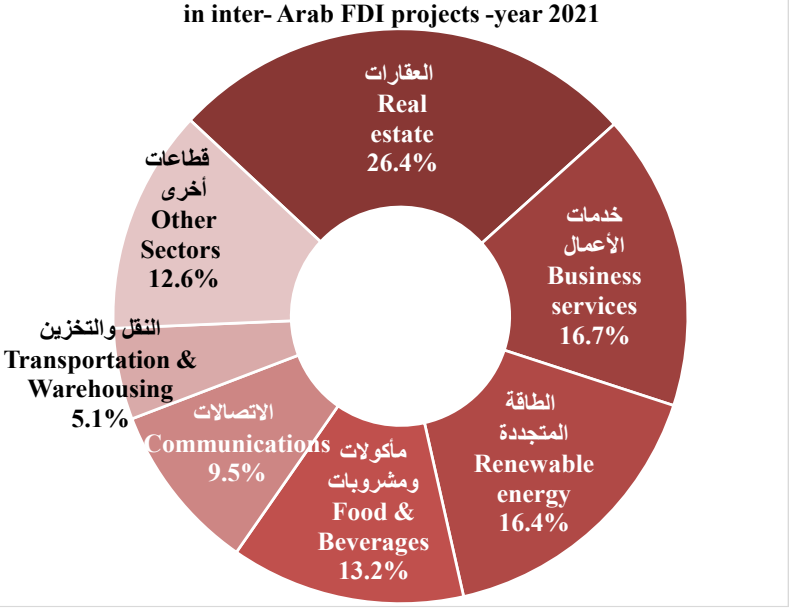

قطاع العقارات حل في المرتبة الأولى بين 17 قطاعاً من حيث التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية خلال عام 2021

Sectoral distribution of FDI inter- Arab projects -year 2021

Ranking by No. of projects	Sector	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	القطاع	الترتيب وفقاً لعدد المشاريع
1	Business services	47	26	2919	62	1098.7	23.4	خدمات الأعمال	1
2	Software & IT services	19	15	934	49	228.1	12	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	2
3	Food & Beverages	11	7	1893	172	869.6	79.1	مأكولات ومشروبات	3
4	Financial services	10	9	394	39	119.1	11.9	الخدمات المالية	4
5	Transportation & Warehousing	10	8	1016	101	338.6	33.9	النقل والتخزين	5
6	Communications	8	6	449	56	627.5	78.4	الاتصالات	6
7	Real estate	6	6	1044	174	1740.0	290	العقارات	7
8	Industrial equipment	5	5	164	32	28.5	5.7	المعدات الصناعية	8
9	Textiles	5	3	822	164	136.2	27.2	النسيج	9
10	Renewable energy	3	2	156	52	1083.6	361.2	الطاقة المتجددة	10
	Other Sectors	10	10	1339	134	319.2	31.9	القطاعات الأخرى	
	Total	134	97	11130	83	6589.1	49.2	المجموع	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021

أهم الدول العربية المستثمرة والمستقبلة للمشاريع العربية لعام 2021

الإمارات تواصل تصدرها بتنفيذ 55 مشروعاً في المنطقة تمثل 41% من الإجمالي بتكلفة 4.9 مليارات دولار خلال عام 2021

- واصلت الإمارات تصدرها لـ 13 دولة عربية كأكبر مستثمر في مشاريع الاستثمار العربي البيني خلال عام 2021، بعدد مشاريع بلغ 55 مشروعاً تمثل 41% من الإجمالي، وبقيمة بلغت 4.9 مليارات دولار تمثل 74.6% من إجمالي التكلفة الاستثمارية، ووفرت ما يزيد على 6 آلاف وظيفة.
- حلت لبنان في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بحصة 13.4% من الاجمالي، وكذلك توفير الوظائف الجديدة بحصة 14.9% من الإجمالي، في حين جاءت الكويت في المرتبة الثانية من حيث التكلفة الاستثمارية التي تخطت نصف مليار دولار استثمرتها من خلال 15 مشروعاً.
- مثلت السودان مصدراً للمشاريع العربية البينية الكبرى للعام 2021 بمتوسط حجم مشروع بلغ 104.5 ملايين دولار وهو ما يزيد على ضعف متوسط إجمالي المشاريع خلال عام 2021، ثم الإمارات ثم تونس بمتوسط بلغ 89.4 مليون و 55.2 مليون دولار على التوالي.
- على صعيد الدول المستقبلة، واصل التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار العربي البيني تركزه في السعودية من حيث عدد المشاريع، مستحوذة على 38 مشروعاً تمثل 28% من الإجمالي، وعدد الوظائف الجديدة والتي بلغت 3.9 آلاف وظيفة تمثل 35% من الإجمالي، في حين تصدرت مصر المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية والتي تخطت 2.5 مليار دولار خلال عام 2021.
- على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع، حل العراق في الصدارة بقيمة 186.4 مليون دولار للمشروع، ثم مصر بمتوسط بلغ 140.6 مليون دولار، وجاءت البحرين في المرتبة الثالثة بقيمة 69.9 مليون دولار للمشروع.
- حلت الكويت في صدارة الدول العربية من حيث متوسط فرص العمل التي يوفرها المشروع وبلغت 134 وظيفة جديدة.

السعودية أكبر مستقبل وفقا لعدد المشاريع بحصة 28%، ومصر من حيث التكلفة بحصة 38% من الإجمالي خلال عام 2021

الدول العربية المستثمرة في المشاريع البينية خلال عام 2021

Arab countries as source of Arab projects -year 2021

Raning by No. of projects	Country	عدد المشاريع/ Number of projects	عدد الشركات / Companies	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف / Jobs created	متوسط الوظائف/ Jobs created (Avg)	الدولة	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	UAE	55	43	4914.5	89.4	6084	111	الامارات	1
2	Lebanon	18	10	327.4	18.2	1653	92	لبنان	2
3	Kuwait	15	8	500.4	33.4	1360	91	الكويت	3
4	Egypt	10	7	139.7	14	492	49	مصر	4
5	Qatar	8	4	225.9	28.2	325	41	قطر	5
6	Saudi Arabia	8	8	25	3.1	457	57	السعودية	6
7	Bahrain	5	4	87.1	17.4	229	46	البحرين	7
8	Oman	4	3	12.1	3	63	16	سلطنة عمان	8
9	Tunisia	4	3	220.8	55.2	188	47	تونس	9
10	Morocco	3	3	26.8	8.9	150	50	المغرب	10
11	Jordan	2	2	3.6	1.8	40	20	الأردن	11
12	Iraq	1	1	1.3	1.3	20	20	العراق	12
13	Sudan	1	1	104.5	104.5	69	69	السودان	13
Total &Average		134	97	6589.1	49.2	11130	83	المجموع والمتوسط	

الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية خلال عام 2021

Arab countries as destination to Arab projects -year 2021

Ranking by No. of projects	Country	عدد المشاريع Number of projects	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	الدولة	الترتيب وفقاً لعدد المشاريع
1	Saudi Arabia	38	1292.2	34	3918	103	السعودية	1
2	UAE	29	384.4	13.3	1606	55	الامارات	2
3	Egypt	18	2531.7	140.6	2387	132	مصر	3
4	Qatar	17	186.8	11	755	44	قطر	4
5	Bahrain	10	699.2	69.9	788	79	البحرين	5
6	Oman	6	243.1	40.5	316	53	سلطنة عمان	6
7	Mauritania	5	331.4	66.3	297	59	موريتانيا	7
8	Iraq	4	745.6	186.4	243	61	العراق	8
9	Sudan	3	81.4	27.1	392	131	السودان	9
10	Kuwait	2	66.7	33.4	267	134	الكويت	10
11	Djibouti	1	4.7	4.7	31	31	جيبوتي	11
12	Jordan	1	21.9	21.9	130	130	الأردن	12
Total &Average		134	6589	49.2	11130	83	المجموع والمتوسط	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2021

أهم المشاريع لعام 2021

أكبر 10 مشاريع تركزت في قطاع المأكولات والمشروبات من حيث العدد وفي قطاع العقارات من حيث التكلفة وفي قطاع خدمات الأعمال من حيث فرص العمل الجديدة

مصر استقبلت مشروعين هما الأعلى تكلفة والأكثر مساهمة في توفير وظائف جديدة بين أكبر 10 مشاريع للاستثمار العربي البيني خلال عام 2021

- ساهمت أكبر 10 مشاريع من إجمالي 134 مشروعا تم تنفيذها من قبل شركات عربية في دول المنطقة بنحو 59% من إجمالي التكلفة الاستثمارية لمجمل المشاريع العربية البينية لعام2021، كما وفرت ما يزيد على ربع عدد الوظائف الجديدة.
- تركزت المشاريع العشرة الأولى من حيث العدد في قطاع المأكولات والمشروبات (3 مشاريع)، وفي قطاع العقارات من حيث التكلفة الاستثمارية (نحو 1.7 مليار دولار)، وفي قطاع خدمات الأعمال من حيث فرص العمل (918 فرصة عمل).

على صعيد تنفيذ المشاريع العشرة الأكبر حجما، تصدرت الإمارات المقدمة بعدد 7 مشاريع، ثم تساوت كل من الكويت وتونس والسودان بعدد مشروع لكل منها.

- تصدرت السعودية المقدمة على صعيد استقبال المشاريع العشرة الأكبر حجما من حيث العدد (3 مشاريع)، في حين تصدرت مصر في مؤشري التكلفة الاستثمارية (2.2 مليار دولار) وعدد الوظائف الجديدة (1574 وظيفة جديدة) وذلك من خلال استقبالها لمشروعين من العشرة الأكبر حجما خلال عام 2021.

مشروع مونتي نابليون السكني بمصر	**1.5 مليار دولار**	أعلنت شركة ريبورتاج العقارية الإماراتية Reportage Properties في يونيو 2021 عن عزمها إنشاء مشروع مونتي نابليون السكني في مدينة القاهرة الجديدة بالعاصمة المصرية القاهرة بتكلفة قدرها 1.5 مليار دولار، وسيوفر المشروع الذي يقام على مساحة 465 ألف متر مربع نحو 5500 وحدة سكنية، وهو المشروع الأول لريبورتاج خارج الإمارات بالتعاون مع شركة الأهلي صبور المصرية العقارية.
محطة معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة الحمام في مصر	**739 ملايين دولار**	أعلنت مجموعة ماتيتو Metito الإماراتية في مارس 2021 عن عزمها استثمار 739 ملايين دولار في مدينة الحمام بمحافظة مطروح في شمال مصر لإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة 7.5 ملايين م 3 / يوميا، ومن المقرر أن تروي المياه المعالجة ما يصل إلى 2.266 مليون فدان، سيكون المشروع بالشراكة مع كل من شركة أوراسكوم للإنشاءات ومجموعة حسن علام وشركة المقاولون العرب في مصر، على أن يوفر المشروع نحو 918 وظيفة جديدة.
محطة الطاقة الشمسية في المنامة في البحرين	**361 ملايين دولار**	أعلنت شركة يلو دوور للطاقة Yellow Door Energy الإمارتية في يوليو 2021 عن عزمها إنشاء محطة للطاقة الشمسية على سطح مجمع البحرين التجاري بمدينة المنامة بتكلفة 361 ملايين دولار على مساحة 40 ألف متر مربع، وستدعم المحطة المركز التجاري بطاقة تبلغ 6.2 ميغاواط تقريبا. ومن المقرر أن ينتهي المشروع في عام 2022، وستكون الشركة مسؤولة عن تصميم وبناء وتشغيل وصيانة المحطة على مدار عشرين عاماً.
تطوير مشاريع الطاقة الشمسية في العراق	**361 ملايين دولار**	أعلنت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل"Masdar" في يونيو 2021 عن عزمها تطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العراق بتكلفة 361 ملايين دولار وبسعة 2 جيجاوات، وسيدعم المشروع الجهود العراقية لتنفيذ مشاريع نوعية لإنتاج 10 جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول العام 2025.
مشروع المطابخ السحابية في السعودية	**217 ملايين دولار**	أعلنت شركة Kaykroo الإماراتية في أكتوبر 2021 عن عزمها استثمار 217 مليون دولار في السعودية في قطاع الأغذية والمشروبات لفتح 15 مطبخًا سحابيًا Cloud kitchens، ستخدم السوق المحلية من خلال تقديم أكثر من مليون وجبة، كما سيعمل المشروع على توفير 500 فرصة عمل بحلول أبريل 2023.

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها، حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات. كما يقوم الأونكتاد بحساب أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في دول المنطقة وفق نفس المنهجية ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على تلك الاستثمارات عبر الزمن، والمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم.

وفي هذا السياق يتم استعراض وتحليل وضع التدفقات الفعلية والأرصدة التراكمية في الدول العربية، مع رصد لقيم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال العام.

وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الأجنبية والعربية في المنطقة والتي تمت في الجزءين الثاني والثالث.

محتويات الجزء الرابع

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021	62
تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية لعام 2021	64
صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية لعام 2017-2021	66
تطور تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2012-2021	67

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

التدفقات الواردة للدول العربية لعام 2021

ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بمعدل 42% إلى 53 مليار دولار عام 2021 مع استمرار تركزها في 5 دول بنسبة 96% بقيادة الإمارات

- وفق بيانات (الأونكتاد)، واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ارتفاعها بمعدل 42% خلال عام 2021 لتصل الى 52.9 مليار دولار تمثل 6.3% من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية و 3.3% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.58 تريليون دولار خلال عام 2021.
- استمر التركز الجغرافي للتدفقات الواردة للدول الخمس الأولى التي استحوذت على أكثر من 96% من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20.7 مليار دولار بحصة تجاوزت 39%، تلتها السعودية بقيمة 19.3 مليار دولار وحصة 36.5%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.1 مليارات دولار وحصة 9.7% من الإجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.6 مليارات دولار وحصة 6.8%، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2.2 مليار دولار وحصة 4.1% من الإجمالي.
- خلال العام 2021 شهدت كل من العراق وقطر تدفقات سلبية بإجمالي 3.7 مليارات دولار وذلك مقارنة مع تدفقات سلبية بقيمة 5.4 مليارات دولار تخص 3 دول هي العراق وقطر والكويت خلال العام 2020.
- شهدت السعودية أعلى معدل نمو للتدفقات الواردة بنسبة 257% تلتها الكويت بنسبة 240%، ثم فلسطين بمعدل 221%، ثم كل من البحرين وقطر والمغرب وسلطنة عمان بمعدلات 73%، 55%، 52% و27% على التوالي.

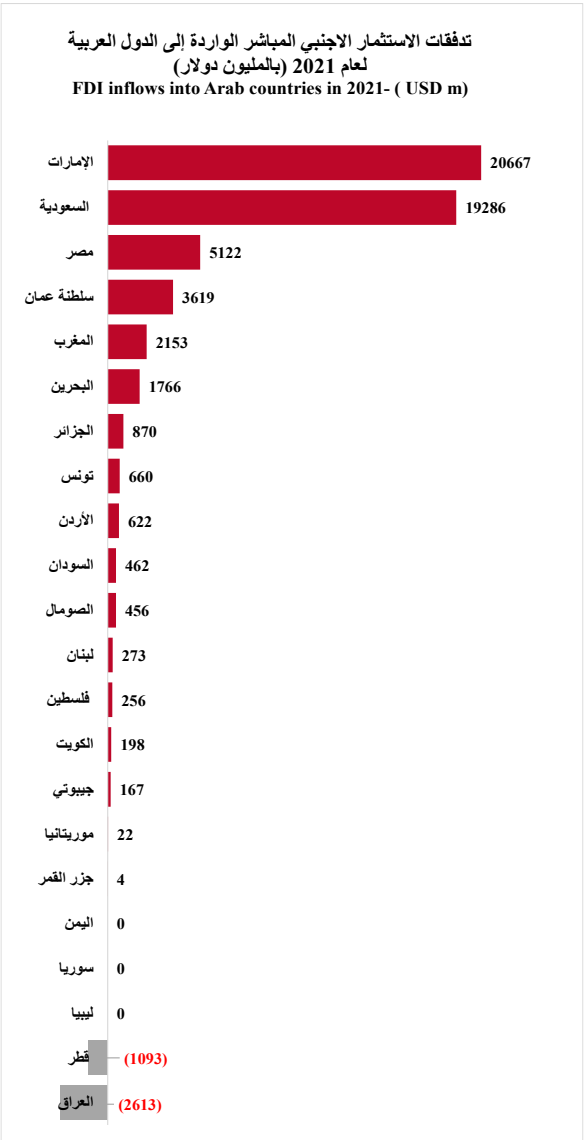

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021 (مليون دولار)

FDI inflows into Arab countries in 2021 (US$ million)

Arab ranking 2021	Country	الحصة من الاجمالي % Share in total %	معدل التغير % % of Change	التغير Change	2021	2020	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	U.A.E	39.1	3.9	783	**20667**	19884	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	36.5	257.2	13886	**19286**	5399	السعودية	2
3	Egypt	9.7	(12.5)	(730)	**5122**	5852	مصر	3
4	Oman	6.8	26.5	758	**3619**	2861	سلطنة عمان	4
5	Morocco	4.1	51.7	734	**2153**	1419	المغرب	5
6	Bahrain	3.3	72.9	745	**1766**	1021	البحرين	6
7	Algeria	1.6	(23.9)	(273)	**870**	1143	الجزائر	7
8	Tunisia	1.2	1.2	8	**660**	652	تونس	8
9	Jordan	1.2	(18.2)	(138)	**622**	760	الأردن	9
10	Sudan	0.9	(35.5)	(254)	**462**	717	السودان	10
11	Somalia	0.9	(1.8)	(9)	**456**	464	الصومال	11
12	Lebanon	0.5	(79.1)	(1033)	**273**	1306	لبنان	12
13	Palestine	0.5	221.0	176	**256**	80	فلسطين	13
14	Kuwait	0.4	239.8	340	**198**	(142)	الكويت	14
15	Djibouti	0.3	5.4	9	**167**	158	جيبوتي	15
16	Mauritania	0.0	(97.6)	(906)	**22**	928	موريتانيا	16
17	Comoros	0.0	5.5	0	**4**	4	جزر القمر	17
18	Libya	0.0	0.0	0	**0**	0	ليبيا	18
19	Syria	0.0	0.0	0	**0**	0	سوريا	19
20	Yemen	0.0	0.0	0	**0**	0	اليمن	20
21	Qatar	(2.1)	55.1	1341	**(1093)**	(2434)	قطر	21
22	Iraq	(4.9)	8.6	246	**(2613)**	(2859)	العراق	22
	Total	**100**	**42.1**	**15683**	**52897**	**37214**	**المجموع**	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

Source :UNCTAD, World Investment Report 2022

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

الأرصدة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2021

- شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بنهاية العام 2021، بمعدل 5.4% (بمقدار 51.9 مليار دولار) من 957.5 مليارات دولار عام 2020 الى ما يزيد على التريليون دولار عام 2021، وذلك وفق بيانات (الأونكتاد) .
- استحوذت الدول الثلاث الأولى على نحو 56.5% من مجمل أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية حيث تصدرت السعودية بقيمة 261 مليار دولار وبحصة بلغت 25.9%، تلتها الإمارات بقيمة 171.5 مليار دولار وبحصة 17%، ثم مصر بقيمة 137.5 مليار دولار وبحصة 13.6%.
- حققت الإمارات أعلى معدل نمو في أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية بمعدل بلغ 13.7% خلال عام 2021، تلتها الصومال بمعدل 12.6%، ثم سلطنة عمان في المركز الثالث بمعدل نمو بلغ 9.7%.
- شهدت 3 دول هي: تونس وقطر وجيبوتي تراجعاً في حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال العام 2021.

ارتفاع الأرصدة الواردة إلى المنطقة العربية بمعدل 5.4% إلى 1.01 تريليون دولار بنهاية عام 2021

السعودية والإمارات ومصر استحوذوا على 56.5 % من مجمل الأرصدة الاستثمارية الواردة إلى المنطقة

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021 (مليون دولار)

FDI instocks in Arab countries in 2021(US$ million)

الترتيب العربي 2021	الدولة	2020	2021	التغير Change	معدل التغير % % of Change	الحصة من الاجمالي % Share in total %	Country	Arab ranking 2021
1	السعودية	241775	**261061**	19286	8.0	25.9	Saudi Arabia	1
2	الإمارات	150896	**171563**	20667	13.7	17.0	U.A.E	2
3	مصر	132477	**137543**	5066	3.8	13.6	Egypt	3
4	المغرب	71975	**72941**	966	1.3	7.2	Morocco	4
5	لبنان	68632	**68905**	273	0.4	6.8	Lebanon	5
6	سلطنة عمان	37195	**40814**	3619	9.7	4.0	Oman	6
7	الأردن	36590	**37305**	715	2.0	3.7	Jordan	7
8	الجزائر	33107	**33977**	870	2.6	3.4	Algeria	8
9	البحرين	31705	**33471**	1766	5.6	3.3	Bahrain	9
10	تونس	35006	**33440**	(1566)	(4.5)	3.3	Tunisia	10
11	السودان	29211	**29728**	517	1.8	2.9	Sudan	11
12	قطر	28627	**27534**	(1093)	(3.8)	2.7	Qatar	12
13	ليبيا	18462	**18462**	0	0.0	1.8	Libya	13
14	الكويت	14601	**14799**	198	1.4	1.5	Kuwait	14
15	سوريا	10743	**10743**	0	0.0	1.1	Syria	15
16	موريتانيا	9973	**9995**	22	0.2	1.0	Mauritania	16
17	الصومال	3616	**4071**	456	12.6	0.4	Somalia	17
18	فلسطين	2717	**2976**	259	9.5	0.3	Palestine	18
19	اليمن	1942	**1942**	0	0.0	0.2	Yemen	19
20	جزر القمر	138	**142**	4	3.0	0.0	Comoros	20
21	العراق	0	**0**	0	0.0	0.0	Iraq	21
22	جيبوتي	(1907)	**(2073)**	(167)	8.7	(0.2)	Djibouti	22
المجموع		957480	1009339	51858	5.4	100	Total	

أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشرالواردة الى الدول العربية بنهاية عام 2021 (مليون دولار)

FDI instocks in Arab countries at the end of the year 2021(USD m)

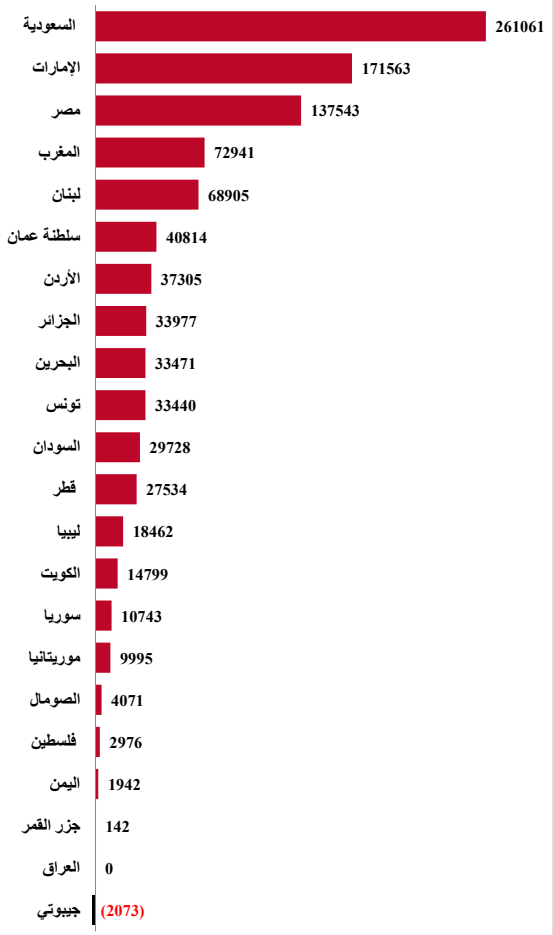

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

Source :UNCTAD, World Investment Report 2022

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

التدفقات الصادرة من الدول العربية لعام 2021

ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بمعدل 46% إلى 51.8 مليار دولار

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية ارتفاعاً خلال العام 2021، بمعدل 45.9% لتبلغ 51.8 مليار دولار، مقارنة مع 35.5 مليار دولار في العام 2020، وذلك وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- ساهمت السعودية بحصة تبلغ 46.1% من مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من المنطقة بقيمة تقترب من 23.9 مليار دولار خلال العام 2021، تلتها الإمارات التي صدر عنها استثمارات مباشرة بقيمة 22.5 مليار دولار وبحصة 43.5% من الإجمالي ثم الكويت التي حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 3.6 مليارات دولار وبحصة 7% ثم حلت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 581 مليون دولار وحصة 1.1% لتبلغ الحصة الإجمالية للدول الأربع الأولى 97.7%.
- حققت 7 دول نموا في حجم التدفقات الصادرة وحلت لبنان في المرتبة الأولى بنمو بلغ 525.7%، ثم حلت السعودية في المرتبة الثانية بمعدل 385.9%، ثم الإمارات في المرتبة الثالثة بمعدل نمو بلغ 19.1% ثم مصر بمعدل نحو 12.4%، كما حققت كل من البحرين وليبيا تحسنا في تدفقات الاستثمار الصادرة منها.
- شهدت 7 دول تراجعا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عنها خلال العام 2021، في مقدمتها الكويت وقطر بنحو 55% و 94% على التوالي.

السعودية ساهمت بـ 23.9 مليار دولار وبنسبة 46% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من المنطقة خلال العام 2021

أهم الدول العربية المصدرة لتدفقات الاستثمار المباشر لعام2021
Top Arab FDI source countries in 2021

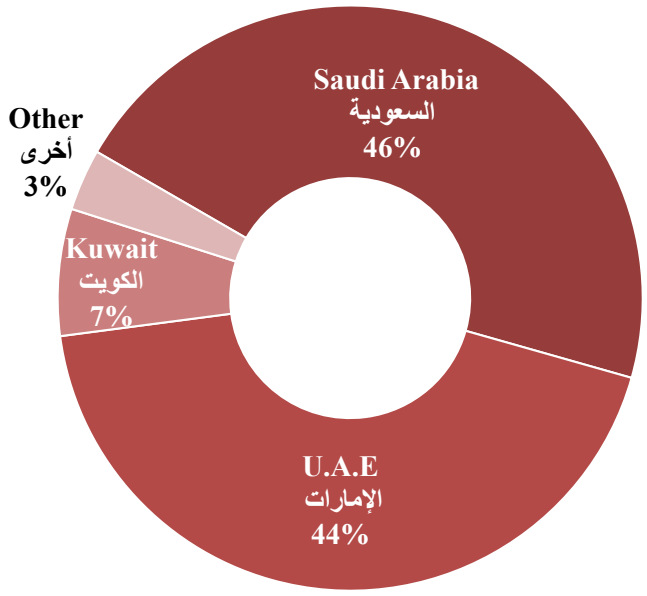

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2021 (مليون دولار)

FDI outflows from Arab countries in2021 (US$ million)

Arab ranking 2021	Country	الحصة من الاجمالي % Share in total %	معدل التغير % % of change	التغير Change	2021	2020	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	Saudi Arabia	46.1	385.9	18949	**23860**	4911	السعودية	1
2	U.A.E	43.5	19.1	3609	**22546**	18937	الإمارات	2
3	Kuwait	7.0	(54.5)	(4357)	**3631**	7988	الكويت	3
4	Oman	1.1	8.5	45	**581**	536	سلطنة عمان	4
5	Morocco	1.0	10.5	48	**506**	458	المغرب	5
6	Egypt	0.7	12.4	41	**367**	327	مصر	6
7	Qatar	0.3	(94.1)	(2570)	**160**	2730	قطر	7
8	Iraq	0.3	(8.6)	(13)	**135**	147	العراق	8
9	Lebanon	0.1	525.7	55	**66**	10	لبنان	9
10	Bahrain	0.1	131.4	269	**64**	(205)	البحرين	10
11	Tunisia	0.1	8.1	3	**47**	43	تونس	11
12	Jordan	0.0	(39.6)	(10)	**16**	26	الأردن	12
13	Mauritania	0.0	(10.4)	(1)	**5**	6	موريتانيا	13
14	Yemen	0.0	0.0	0	**0**	0	اليمن	14
15	Algeria	(0.1)	(451.6)	(66)	**(52)**	15	الجزائر	15
16	Libya	(0.1)	88.6	432	**(55)**	(487)	ليبيا	16
17	Palestine	(0.2)	(231.8)	(137)	**(78)**	59	فلسطين	17
	Total	100	45.9	16297	51799	35502	المجموع	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

Source :UNCTAD, World Investment Report 2022

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

الأرصدة الصادرة من الدول العربية لعام 2021

ارتفاع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بمعدل 10.2% إلى 543.4 مليار دولار

- شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية ارتفاعا بنهاية العام 2021، بمعدل 10.2% الى 543.4 مليار دولار مقارنة مع 493 مليار دولار في نهاية العام 2020، وذلك وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- استحوذت كل من الإمارات والسعودية على الحصة الأهم من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة بقيمة إجمالية بلغت 366.5 مليار دولار تمثل 67.5% من الإجمالي العربي. حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى بقيمة 215 مليار دولار وحصة 39.6% تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 151.5 مليار دولار وبحصة 27.9%.
- ارتفع حجم أرصدة الاستثمار المباشر الصادرة عن 14 دولة عربية بمعدلات تراوحت ما بين 30.7% بالنسبة لفلسطين و 0.3% بالنسبة للقطر والبحرين ، في حين استقرت الأرصدة الصادرة في كل من اليمن وسوريا. في المقابل شهدت الأرصدة الصادرة عن ليبيا والجزائر تراجعاً بمعدلات 0.3% و 1.9% على التوالي.
- حققت السعودية أعلى قيمة زيادة في الأرصدة الصادرة عن الدول العربية خلال عام 2021 ، بلغت 22.7 مليار دولار بحيث مثلت وحدها 45% من إجمالي الزيادة في الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية.

صدرت الإمارات والسعودية استثمارات بقيمة 366.5 مليار دولار تمثل 67.1% من الإجمالي العربي

أهم الدول العربية المصدرة لأرصدة الاستثمار المباشر لعام 2021
Top Arab countries source of FDI stocks in 2021

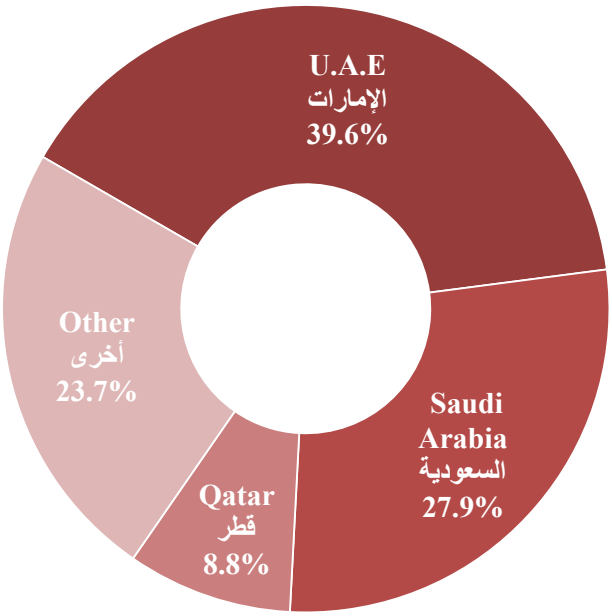

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2021 (مليون دولار) +A1:I24

FDI outstocks from Arab countries in 2021 (US$ million)

Arab ranking 2021	Country	الحصة من الاجمالي % Share in total %	معدل التغير % % of Change	التغير Change	2021	2020	الدولة	الترتيب العربي 2021
1	U.A.E	39.6	11.7	22546	**215047**	192501	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	27.9	17.6	22684	**151499**	128815	السعودية	2
3	Qatar	8.8	0.3	160	**47670**	47510	قطر	3
4	Kuwait	6.7	11.1	3631	**36372**	32741	الكويت	4
5	Libya	3.8	(0.3)	(55)	**20400**	20455	ليبيا	5
6	Bahrain	3.5	0.3	64	**19007**	18942	البحرين	6
7	Lebanon	3.0	0.4	66	**16042**	15976	لبنان	7
8	Oman	2.3	4.8	581	**12769**	12188	سلطنة عمان	8
9	Egypt	1.6	4.3	367	**8848**	8481	مصر	9
10	Morocco	1.4	1.6	115	**7438**	7323	المغرب	10
11	Iraq	0.6	4.5	135	**3151**	3016	العراق	11
12	Algeria	0.5	(1.9)	(52)	**2699**	2751	الجزائر	12
13	Jordan	0.1	2.3	16	**697**	681	الأردن	13
14	Yemen	0.1	0.0	0	**672**	672	اليمن	14
15	Tunisia	0.1	1.2	7	**611**	603	تونس	15
16	Palestine	0.1	30.7	78	**332**	254	فلسطين	16
17	Mauritania	0.0	5.5	5	**104**	99	موريتانيا	17
18	Sudan	0.0	0.0	54	**54**	0	السودان	18
19	Syria	0.0	0.0	0	**5**	5	سوريا	19
Total		100	10.2	50402	543417	493015	المجموع	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

Source :UNCTAD, World Investment Report 2022

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2020-2021

قيمة عمليات البيع بغرض التملك والاندماج في الدول العربية ارتفعت بمقدار 11.9 مليار دولار عام 2021

- تمثل عمليات الدمج والاستحواذ حصة مهمة من مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بشكل عام، كما أن عمليات بيع الأصول لشركات أجنبية تعزز من تدفق الاستثمار الأجنبي للدولة، وفي هذا السياق شهدت عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية نشاطا لافتا خلال العام 2021، حيث ارتفعت قيمة عمليات البيع في 12 دولة عربية بنحو 11.9 مليار دولار من 18.1 مليار دولار عام 2020 الى ما يقرب من 30 مليار دولار عام 2021، وبحصة 4.1% من الإجمالي العالمي البالغ 728 مليار دولار، وذلك استنادا الى بيانات الأونكتاد.

- من بين 12 دولة عربية شهدت عمليات بيع الأصول خلال العام 2021، استحوذت السعودية على أكثر من 81% من مجمل الصفقات بقيمة بلغت 24.5 مليار دولار، تلتها الكويت بقيمة 4.08 مليارات دولار وحصة 13.6%، ثم الإمارات بقيمة 1.5 مليار دولار وحصة 5.1%.

- شهدت عمليات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية ارتفاعا كبيرا خلال العام 2021 بقيمة 8.39 مليارات دولار، لتتحول من قيمة سلبية صافية بقيمة 1.37 مليار دولار عام 2020 الى 7.02 مليارات دولار عام 2021.

- من بين 12 دولة عربية شهدت عمليات شراء بغرض التملك والاندماج عام 2021 حلت الإمارات في المقدمة بقيمة 6.1 مليارات دولار وبحصة تخطت الـ 86% من الإجمالي، تلتها السعودية بقيمة 499.5 مليون دولار، ثم ليبيا بقيمة 429 مليون دولار ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 322 مليونا، ثم الكويت بقيمة 284.6 مليون دولار.

السعودية استحوذت على أكثر من 81% من صفقات البيع بقيمة 24.5 مليار دولار

أهم الدول العربية التي استفادت من صفقات الاستحواذ والاندماج لعام 2021 (الحصة من إجمالي عمليات البيع في المنطقة العربية)
Top Arab countries in acquisitions and mergers deals in 2021 (share of total sales in Arab region)

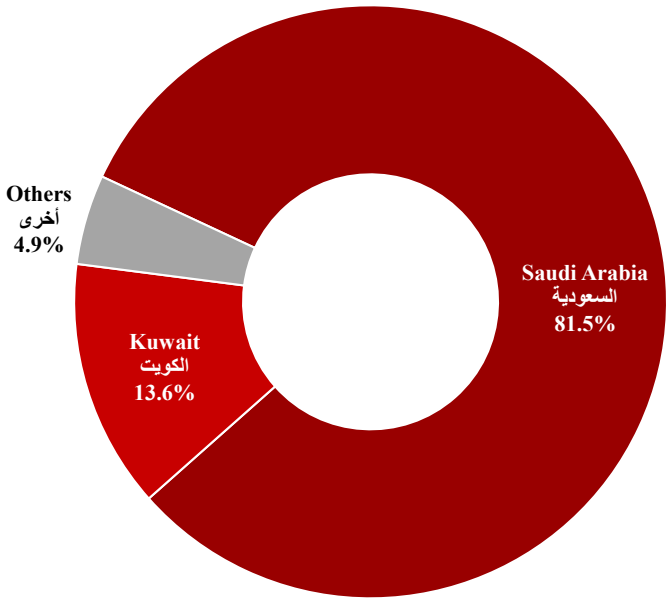

قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ الصافية عبر الحدود للدول العربية لعام 2021 بالمليون دولار

Value of net cross-border M&As in Arab countries in 2021 (US$ million)

Arab ranking 2021	Country	الشراء Purchaser			البيع Seller			الدولة	الترتيب العربي 2021
		التغير Change	2021	2020	التغير Change	2021	2020		
1	Saudi Arabia	485.2	**499.5**	14.3	24093.0	**24451.5**	358.5	السعودية	1
2	Kuwait	(241.8)	**284.6**	526.5	4027.3	**4077.2**	49.9	الكويت	2
3	UAE	8889.3	**6078.9**	(2810.4)	(14871.8)	**1520.3**	16392.1	الإمارات	3
4	Bahrain	(83.9)	**322.2**	406.1	40.5	**45.0**	4.5	البحرين	4
5	Egypt	1006.8	**225.3**	(781.5)	(118.5)	**16.5**	135.0	مصر	5
6	Lebanon	(477.6)	**(477.6)**	0.0	3.0	**3.0**	0.0	لبنان	6
7	Jordan	21.6	**28.3**	6.7	(1157.4)	**2.8**	1160.2	الأردن	7
8	Algeria	0.0	**0.0**	0.0	8.0	**0.0**	(8.0)	الجزائر	8
9	Tunisia	(178.6)	**0.0**	178.6	61.3	**0.0**	(61.3)	تونس	9
10	Syria	0.0	**0.0**	0.0	(25.0)	**0.0**	25.0	سوريا	10
11	Morocco	60.0	**60.0**	0.0	(48.0)	**(20.3)**	27.7	المغرب	11
12	Qatar	(933.7)	**(483.1)**	450.5	(102.9)	**(102.9)**	0.0	قطر	12
13	Oman	(584.6)	**50.4**	635.0	0.0	**0.0**	0.0	سلطنة عمان	13
14	Libya	429.1	**429.1**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	ليبيا	14
Total Arab		8391.8	7017.6	(1374.2)	11909.4	29993.0	18083.6	الإجمالي العربي	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

Source :UNCTAD, World Investment Report 2022

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021

تطور التدفقات الواردة الى الدول العربية 2012-2021

38.1 مليار دولار متوسط التدفقات السنوية للدول العربية خلال الفترة (2012-2021)

حصة متوسط الدول العربية لتدفقات الاستثمار للفترة 2012-2021 بلغت 5.4% من متوسط الدول النامية و 2.4% من المتوسط العالمي

- خلال العقود الثلاثة الأخيرة شهد حجم التدفقات الواردة الى الدول العربية تذبذبا واضحا من متوسط 4.2 مليارات دولار خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (1991-2000)، الى أكثر من 49 مليار دولار خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (2001-2010)، قبل أن يتراجع الى 38.7 مليار دولار في الفترة من (2011-2021).
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ما يزيد على 380.7 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2021 بمتوسط 38.1 مليار دولار سنويا.
- بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ما نسبته 2.4% خلال الفترة ما بين عامي 2012 و 2021 في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من الدول النامية 5.4% خلال نفس الفترة.
- ارتفعت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية الى 6.3% خلال العام 2021 مقارنة مع 5.8% عام 2020، وذلك على الرغم من تراجع حصتها الى الإجمالي العالمي من 3.9% عام 2020 الى 3.3% فقط عام 2021.
- شهد عام 2021 أعلى مستوى لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال الفترة من 2010 إلى2021، ولكنه مازال أقل من حجم التدفقات التي شهدتها المنطقة خلال العام 2008 والتي بلغت 88.5 مليار دولار (تمثل التدفقات الأعلى حتى الآن).

تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية والعالم
Evolution of Arab countries' share of FDI inflows in to developing countries and world

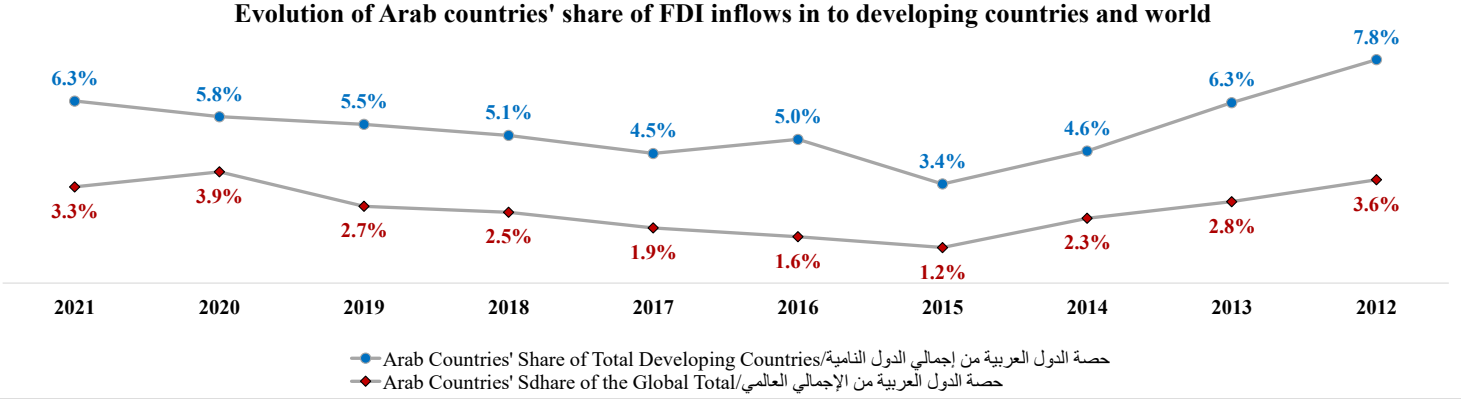

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم
FDI inflows into Arab countries and proportion to developing countries and to world

Year	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
FDI inflows into Arab countries (US$ billion)	52.9	37.2	39.5	35.6	31.3	33.0	25.5	31.6	41.3	52.7	قيمة التدفقات إلى الدول العربية (مليار دولار)
FDI inflows into developing countries (US$ billion)	836.6	643.9	716.2	695.0	695.0	660.6	740.9	688.6	659.1	679.5	قيمة التدفقات إلى الدول النامية (مليار دولار)
FDI inflows into the world (US$ billion)	1582.3	963.1	1480.6	1448.3	1632.6	2045.4	2063.6	1402.5	1459.0	1468.8	قيمة التدفقات إلى الدول العالم (مليار دولار)
Arab Countries' Share of developing countries	6.3%	5.8%	5.5%	5.1%	4.5%	5.0%	3.4%	4.6%	6.3%	7.8%	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية
Arab countries' share of world	3.3%	3.9%	2.7%	2.5%	1.9%	1.6%	1.2%	2.3%	2.8%	3.6%	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي

Source :UNCTAD, World Investment Report 2022

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

الخلاصة

انعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية الى جانب التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة والعالم على وضع مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال ومخاطرها في الدول العربية لعام 2021 وهو ما ظهر جليا في محورين رئيسيين:

المحور الأول: ترتيب وتصنيف الدول العربية فى المؤشرات الدولية:

- أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول: شهدت استقرارا لوضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي إتش إس، فيما عدا 5 دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام 2021. كما تحسن المتوسط العام لترتيب الدول العربية في عدد من مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية للدول وأعمال التجارة والاستثمار في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ومنها مؤشرات فيتش و PRS وكريديندو وكوفاس وإيلير هيرميس ونيكيسي ودان آند براد ستريت.

- ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي: تحسن الأداء في 14 مؤشر كمحصلة لتراجع طفيف لأداء الدول العربية في 9 من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وتحسنها بشكل كبير في خمسة من أهم مؤشرات التعاملات الاقتصادية مع الخارج، بحلول نحو نصف الدول في مراكز أفضل من متوسطات الترتيب العالمي.

- ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية شهدت تراجعا لمتوسط الترتيب العربي في مؤشرات الحرية الاقتصادية، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات الحوكمة وبيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار في حين جاء ترتيبها أفضل من المتوسط العالمي في مؤشري اتفاقيات الاستثمار.

- رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج شهدت تباينا في الأداء وذلك بتحسن طفيف لوضع الدول العربية في مؤشرات الابتكار والطاقة والتنمية المستدامة، في مقابل تراجع طفيف في مؤشرات المعرفة العالمي ونسبة عوائد الموارد الطبيعة للناتج والقدرات الإنتاجية وريادة الأعمال.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية خلال العام 2021:

- نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقا لإحصاءات الأونكتاد بمعدل 42% الى 53 مليار دولار خلال العام 2021. بحصة بلغت 6.3% من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية و3.3% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.58 تريليون دولار، واستحوذت الدول الخمس الأولى على أكثر من 96% من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20.7 مليار دولار بحصة تجاوزت 39%، تلتها السعودية بقيمة 19.3 مليار دولار بحصة 36.5%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.1 مليارات دولار وحصة 9.7% من الإجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.6 مليارات دولار وحصة 6.8%، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2.2 مليار دولار وحصة 4.1% من الإجمالي.

- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2021 بمعدل 37% لتبلغ 862 مشروعا، مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدل 1% الى 32.8 مليار دولار، مع توقعات باستمرار النمو في عام 2022، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 15% والتكلفة بمعدل 86% إلى 21 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2022.

- حلت أوروبا الغربية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة من حيث التكلفة، بقيادة المملكة المتحدة التي ساهمت بـ 7.5% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و 12.6% من عدد المشاريع، وتركزت مشاريع الاستثمار الجديدة جغرافيا في الإمارات بعدد 455 مشروعا وفي السعودية بتكلفة استثمارية في حدود 9.3 مليارات دولار، أما قطاعيا فقد حلت قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 51.6% من حيث عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات الصناعات الكيميائية وخدمات الأعمال والعقارات في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 44% من حيث التكلفة الاستثمارية.

- زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 20% الى 134 مشروعاً، والتكلفة بمعدل 55% الى 6.6 مليارات دولار لتمثل 16% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة. وقد مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد 38 مشروعا وبتكلفة 1.3 مليار دولار، فيما حل قطاع خدمات الأعمال في المقدمة بعدد 47 مشروعا وقطاع العقارات في المقدمة من حيث التكلفة التي بلغت 1.7 مليار دولار.

التوصيات

مع تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة ولاسيما بعد تفاقم المخاوف من حدوث ركود تضخمي إثر التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية والزيادات الحالية والمتوقعة لأسعار الفائدة العالمية، بات من الضروري أن تسارع حكومات الدول العربية الى تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية.

واستنادا الى ما توصل إليه التقرير من نتائج بشأن تطورات مناخ الاستثمار في دول المنطقة من واقع رصد وضعية كل دولة عربية في المؤشرات الدولية وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار يوصي التقرير بمراعاة عدد من العناصر عند وضع وتنفيذ خطة تحسين مناخ الاستثمار أهمها ما يلي:

- ⇒ **إسناد مهمة تحسين مناخ الاستثمار الى جهة عليا لديها سلطة مباشرة على مختلف الجهات ذات الصلة بالاستثمار مع تقسيم مهام الإصلاح على عدة محاور وجهات أو لجان فرعية تستعين بأصحاب التخصص والخبرة المحلية ومن جهات دولية سبق وأشرفت على تجارب إقليمية ودولية ناجحة في مجال إنجاز الإصلاحات وتحسين ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية، وذلك وفق جدول زمني للتنفيذ.**

- ⇒ **التحديد الواضح والدقيق لتحديات وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة من خلال الاسترشاد بوضع الدولة في المؤشرات الدولية المختلفة ومؤشراتها الفرعية، واستقصاء أراء المستثمرين القائمين والمستهدفين، ودراسة وضع مناخ الاستثمار في الدول المستقبلة الرئيسية إقليميا وعالميا.**

- ⇒ **تحديد أوليات الإصلاح والإجراءات العاجلة لتحسين مناخ الاستثمار في ضوء المنافسة الدولية المتصاعدة على جذب الاستثمار، مع البدء بالإصلاحات الأسهل والأقل كلفة والأكثر فعالية والأسرع في قدرتها على تحسين ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية، مع الاعتماد على التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية في الإصلاح، مما يسهم في إنجازها بسرعة وشفافية وتكلفة أقل**

- ⇒ **التنسيق الكامل بين الجهات المصدرة للبيانات داخل الدولة وتوحيد منهجياتها وفق المعايير الدولية مع تعزيز التواصل مع الجهات الدولية لتحسين ترتيب وأداء الدولة في التقارير والمؤشرات العالمية الصادرة عنها.**

- ⇒ **التحرك المتزامن والمنسق على مختلف محاور مناخ الاستثمار وهي البيئة السياسية والمؤسسية والبيئة الاقتصادية والبيئة التشريعية والإجرائية والبنية التحتية والمرافق وعناصر الإنتاج التي تشمل الأراضي ومواقع الإنتاج المرفقة والمؤهلة والكوادر المهنية المدربة والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة.**

- ⇒ **التسويق المتكامل للدولة كوجهة للاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والسياحة والكوادر البشرية والمعرفة والأعمال بشكل عام مع التركيز على الحوافز الاستثمارية الممنوحة للمستثمرين الأجانب داخل الدولة، مع التواصل والتفاعل المباشر والمستمر مع الجهات الاستثمارية الهامة في العالم ولاسيما الشركات متعددة الجنسية، وذلك بالتعاون مع منظمات وشركات إقليمية ودولية متخصصة.**

- ⇒ **التعامل مع تحسين مناخ الاستثمار على أنه عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالدول المنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين، مع ضرورة تقييم نتائج الخطة وتعديلها كلما تطلب ذلك مع أهمية قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على القيمة المضافة والتصدير والتشغيل ونقل التكنولوجيا مع رصد الأثار السلبية على البيئة والاستهلاك المفرط للموارد.**

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر
+965 2495 9555